الإثنين 15 آذار 2021
العدد 4295 السنة الخامسة عشرة
Lundi 15 mars 2021 nº 4295 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

# الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

## رأس المال
8 مليارات دولار أتت باسم النازحين السوريين

● **شربل نحاس:** قوى السلطة قلبت جدول الأعمال

● **ماهر سلامة، محمد وهبة** أي صدمة بعد رفع الدعم؟

## تحولات السنوات العشر في سوريا: حرب تحطيم الطموحات [8 ـ 11]

### انهيار سعر الليرة مستمر... هل اقتربت الفوضى؟

# عون والحريري يرفضان مبادرة بري [2]

# المصارف تفرض خوّات
[4 ـ 5]

(هيثم الموسوي)

### تحقيق

محلات الـ«سناك» تنتعش
**الفلافل والقرنبيط أولاً!**

6

### كورونا

**7 % فقط من المسجّلين تلقوا اللقاح**

7

### تقرير

**أخطاء «اسرائيل» تلاحق أمنها**
نحو تهدئة المواجهة مع ايران؟

12

المشهد السياسي

# انهيار سعر الليرة مستمر... هل اقتربت الفوضى؟

# عون والحريري يرفضان مبادرة بري

كلما ظنّ الناس أنهم وصلوا إلى القعر، تبيّنوا وجود قعر أعمق. صار جلياً أنه لم يعد لانخفاض سعر الليرة من نهاية. وصار انخفاض ألف أو ألفي ليرة في سعرها بالنسبة إلى الدولار عادياً. تلك البلادة في التعامل مع الواقع، تظهر في تأليف الحكومة الذي ينتقل من أزمة إلى أزمة مهما كثرت المبادرات. وآخرها مبادرة الرئيس نبيه بري، التي اصطدمت برفضَين

(هروات بوحيدر)

تحوّل سعر صرف الدولار إلى هوس بذاته. يترقّبه حتى من لا قدرة له على الحصول عليه. أما تأثيراته المأسوية على المجتمع والاقتصاد، فلم تعد ذات شأن بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الناس الذين تآكلت مداخيلهم منذ زمن. خلال يومي عطلة ارتفع سعر الدولار ألفي ليرة. لامس 13 ألفاً، وعلى الأرجح لن يتأخر في الوصول إلى 15 ألف ليرة. لم يعد الرقم مهماً سوى لقياس مستوى عمق الانهيار. حالة استسلام كاملة يعيشها الناس الباحثون عن لقمة العيش، فيما السلطة غائبة تماماً عن أي حلّ. الحلول الترقيعية على شاكلة توقيف الصرّافين وتتبّع المنصّات الإلكترونية تزيد الأزمة لا العكس. لكن المشكلة

> الأساس أن لا أحد يملك خطة للخروج من الأزمة التي بدأت تنبئ بالفوضى. ما حصل في واحد من المحال التجارية الكبرى ليس تفصيلاً. اقتحامه وتكسير محتوياته بحجة إخفائه منتجات مدعومة، معطوفاً على ما سبقه من صراع على علبة حليب أو «غالون زيت» تعني أن الناس بدأت تُسقط عنها ضوابط كانت لا تزال

### شح الاعتمادات يفرض «التعايش» مع شح المحروقات!

تفرضها على نفسها. وهؤلاء تزداد معاناتهم يوماً بعد يوم. بعض المواد الغذائية مفقود من الأسواق. تقيب أصحاب السوبرماركت أعلن أن الأسعار، التي ارتفعت بشكل جنوني من عام إلى اليوم، سترتفع 20 في المئة إضافية هذا الأسبوع. محطات البنزين تزيد من وتيرة الإقفال، وهذا، على ما يؤكد عاملون في القطاع، أمر يجب أن يعتاده اللبنانيون. فتقنين فتح الاعتمادات من مصرف لبنان يؤدي إلى تقنين الكميات الموزّعة إلى المحطات، والتي بدورها إما تعمل على تقنين التوزيع اليومي ليكفي إلى حين وصول الشحنة التي تلي، أو تستهلك المخزون دفعة واحدة، ثم تضطر إلى إقفال أبوابها لأيام. تلك معاناة تعيشها بيروت كما باقي المناطق. لكنها أشد قسوة في الأطراف، لأن شركات التوزيع خفّضت الكميات التي تصلها. الكهرباء أيضاً مدعاة للقلق. عتمة. لا عتمة. لا أحد يملك الجواب الشافي. بين الصراعات السياسية وتقنين فتح الاعتمادات الدولارية والإدارة المتهالكة للقطاع، كل شيء ممكن. ولذلك بدأ الناس يبحثون عن خطط طوارئ لمواجهة لا استقرار «كهرباء الدولة» وارتفاع أسعار كهرباء المولدات.

ما الذي يبقى من سبل العيش؟ حتى ربطة الخبز لا تستقر على سعر ولا على وزن. إذا لم يرفع وزير الاقتصاد سعرها، يلجأ إلى خفض وزنها. لكن كل ذلك لا يؤشّر إلى أي تغيير. الطبقة الحاكمة بدأت تعدّ العدة لشبكة أمان طائفية، تعتمد بشكل رئيسي على المساعدات الاجتماعية للأتباع والمحاسيب.

«وينبي الدولة» سؤال بدأ مزحة منذ سنوات وانتهى واقعاً إجابته واحدة: لا دولة ولا مؤسسات. فقط مجموعة أشباح يتنقّلون بين الشاشات، لا همّ لهم سوى تبرئة أنفسهم من دم البلد. هكذا يصبح طبيعياً أن يكافح الفاسدون أنفسهم الفساد. وهو اليوم تحديداً ليس مشكلة البلد. مشكلة البلد في الإدارة المدمّرة للاقتصاد والمال والنقد. لكن مع ذلك، ليس متوقعاً أن يرحل أي من المسؤولين عن هذا الدمار. الكل باقٍ. ووحده المحظوظ من الناس يجد إلى الهرب سبيلاً.

المطلوب خطة إنقاذية شاملة تعيد إلى الناس بعضاً من الأمل الذي فقدوه. لكن من يأتي بهذه الخطة؟ من يعطّلون البلد بحثاً عن كرسي وزاري بالناقص أو بالزائد، أو من ينتظرون انحناءة رأس من الخارج تسمح لهم بالمبادرة؟

حتى الحديث عن تطورات أزمة تأليف الحكومة صار ممجوجاً. ولو حُلّت كل العُقد فلن يتغيّر المشهد. ماذا يعني تأليف الحكومة في هذا الوضع؟ هل سيبتعد شبح الجوع؟ سينتفس الناس الصُعداء لبرهة. سيهدأ سعر الدولار لبرهة. ثم تعود الصراعات، ولا سيما على خطة الخروج من الأزمة، لتقضي على أي أمل. كل طرف رأيه معروف مسبقاً. لكل خطوطه الحمر التي تقود إلى منع التغيير.

مع ذلك، خبر من نوع «الرئيس نبيه بري يطلق مبادرة حكومية» قد يكون كافياً لبث أمل زائف. أمل لن يطول قبل أن يتلاشى على فشل المبادرة، بعد أن رفض الرئيس سعد الحريري مبادرته المبنية على حكومة من 20 وزيراً. تلك خطوة بنيت على موافقة رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط على زيادة عدد مقاعد الدروز إلى اثنين، على أن يتشارك مع رئيس الحزب الديمقراطي طلال أرسلان، الذي زاره أول من أمس في كليمنصو، في تسميته. مبادرة بري الثانية كانت بالعودة إلى صيغة 18 وزيراً، على أن يقترح هو عدداً من الأسماء لوزارة الداخلية، يختار منها الرئيس ميشال عون والحريري اسماً من بينها. كذلك، لم يطل الوقت قبل أن يأتي الرفض من عون المتمسّك بحق تسمية وزير الداخلية.

في هذا الوقت، كان النائب جبران باسيل يعيد رسم أولويات التيار الوطني الحر، في مؤتمر صحافي تلا خلاله الورقتين السياسية والاقتصادية للتيار. نزع باسيل عنه ثوب السلطة، متحدثاً عن «معاناة التيار من إمساك منظومة سياسية ومالية بمفاصل الدولة والقرار». وقال إن التيار «عاش، كسائر اللبنانيين، أزمة الانهيار الكبير في المال والاقتصاد، وأزمة سقوط النظام، الأمر الذي دفعه إلى معالجة عميقة لخياراته وممارساته التي يجب أن تفضي إلى صوغ مقاربة مختلفة لمهواجس اللبنانيين وحلول لمشاكلهم، وأن تؤسس لنظام جديد يُبنى على أسس الصيغة والميثاق ويستفيد من العثرات المتأتية من الطائفية والفساد».

أما في الاقتصاد، فقد أكد باسيل دعم الاقتصاد الحر ودور القطاع الخاص فيه، مع «تمسكه» بشبكات الأمان الاجتماعية. وما بين الاثنين، أشار إلى «مرونة لناحية التعاطي مع أصول الدولة وموادها وثرواتها وكيفية الإفادة منها بحسب مصلحة اللبنانيين».

وكرر باسيل إشارته إلى تصميم التيار على «إعادة النظر بوثيقة التفاهم بينه وبين حزب الله ومراجعتها بنيّة تطويرها بما يحقق: حماية لبنان عن طريق استراتيجية دفاعية، بناء الدولة من خلال مكافحة جدية للفساد وإجراء كافة الإصلاحات، تطوير النظام بما يوقف تعطيله ويؤمّن الشراكة الوطنية الكاملة»، مؤكداً أنّ «غاية التفاهم مع حزب الله ليست مصلحية ولا ثنائية، بل إشراك الجميع فيه وإشعارهم بنتائج حسنة لعملية تطويره وإعادة الأمل بأنه سيُسهم في قيام الدولة، ويكون السلاح جزءاً من الدولة يشعر اللبنانيون بالقوة من خلاله، من دون الخوف منه».

### «انفجار» قرب منزل السيد

أمنياً، سُجّل مساء أمس انفجار جسم مجهول (رُجّح أنه قنبلة صوتية) بين منزلي النائبين جميل السيد وفؤاد مخزومي، من دون أن تتضح ماهيته. ولم يشأ السيد، في اتصال مع «الأخبار»، إعطاء الأمر أبعاداً سياسية أو أمنية متصلة به، في انتظار جلاء حقيقة الأمر.

(الأخبار)

## سرقة المدعوم: محضر للبعض وشمع أحمر لآخرين

باتت لافتةً الازدواجية التي يُعامل بها سارقو المواد المدعومة ومحتكروها. جنوباً على سبيل المثال، أقفل محافظ النبطية الخميس الماضي أحد محال السوبر ماركت بالشمع الأحمر لمدة أسبوع، بعد اتهام أصحابها بالتلاعب بالأسعار. و بعد يوم واحد، نشر أحد المواطنين مقطعاً مصوّراً لعشرات أكياس المواد الغذائية من ماركات مدعومة فارغة ملقاة في خراج بلدة الصرفند (قضاء صيدا). وقبل أن تتحرك وزارة الاقتصاد والتجارة والنيابة العامة الاستئنافية في الجنوب، قام مجهولون صباح اليوم التالي (اول من أمس السبت) بإحراق الأكياس. فكيف تصرّفت الدولة بعد الإخبار الذي قدمه مواطنون من أن عدداً من المتاجر الكبرى في الصرفند متورطة في إفراغ المواد المدعومة وإعادة تعبئتها في أكياس عليها ماركات أخرى غير مدعومة تباع بأسعار عالية؟ بعد انتشار مقطع إحراق الأكياس، تحركت النيابة التي كلفت فصيلة عدلون بفتح محضر بالواقعة، فيما سطّر مندوبو الاقتصاد محضراً باحتكار مواد أساسية بحق فرعي متجرين في الصرفند وأحالوهما على القضاء، علماً بأن القانون يفرض في هذا الحالة اتخاذ الإجراءات القضائية لمعرفة المرتكبين والتجار المتورطين من خلال حصر التجار المستفيدين من الدعم في منطقة الجنوب ومراقبة مخزونهم وكيفية تصريفه والتدقيق في الأسعار ومنع التجار المتورطين من الاستفادة مجدداً من الدعم وتجميد طلباتهم في الوزارة وإيقاف دفعاتهم في مصرف لبنان. لكن يبدو أن الجهات الإدارية اتخذت ذلك الإجراء الشكلي لتلافي ختم المستودعات بالشمع الأحمر ومصادرة البضائع المدعومة وتأمين غطاء للجناة.

(الأخبار)

بمزيد من الرضى والتسليم بأمر الله ننعى إلى أبناء العراق ولبنان وفلسطين والأمة العربية وأحرار العالم

**الوالد والمفكر والمناضل الكبير**

**الدكتور خير الدين حسيب**

المؤسس للعديد من المؤسسات القومية والثقافية العربية
الذي توفي ودفن في بيروت يوم السبت في ١٣ آذار
بسبب الظروف الصحية الحالية يتم تقبل التعازي على أحد
الأرقام التالية:

زوجته السيدة شيرين في بيروت: 009613677502
ابنه أ. طارق في دبي: 00971528453105
ابنته أ. دينا في القاهرة: 00201001591151
ابنته أ. زينب في لندن: 00447787782986



ابراهيم الأمين

# بين «حكم الأزعر» و«حكم العسكر»!

في لبنان، لا يكفي الإجماع على وجوب محاربة الفساد حتى ينطلق قطار الثورة. الاختلافات تتركز حول سبل محاربة الفساد بطريقة تكشف الاختلاف العميق حول تحديد المسؤول عن الفساد. وفي كل مرة، يعود اللبنانيون ويُظهرون أن انحيازاتهم السياسية ذات الخلفيات العقائدية أو الطائفية أو المصلحية، أشدّ وأقوى من انحيازهم الى المشتركات التي تقع تحت عنوان «المصلحة العامة». وسرعان ما تتحول هذه الانحيازات الى انقسامات تشمل كل شيء في البلاد. وتشمل أساساً المؤسسات العامة للدولة، والتي يفرض النظام الطائفي، لا أي سبب آخر، وجود تنوع فيها.

بهذا المعنى، عندما يختفي الاعتبار الطائفي (جمعيات أهلية أو غير حكومية أو إنسانية) أو عندما يتم قمع الاعتبار الطائفي (الجيش والقوى العسكرية والأمنية ووزارات الخدمات) أو عندما يسري التكاذب حول الاعتبار الطائفي (القطاعات المالية والاقتصادية والإنتاجية)، فإن هذا الاحتيال لا يلغي حقيقة الانقسام البشع القائم، ما يجعل أي مؤسسة عرضة لانفجار سريع متى اصطدمت بالمصالح العليا للجماعات اللبنانية. ويظهر أن عدم القدرة على تنفيذ انقلاب عسكري أو إمساك قوة وحيدة بالوضع، ليس سببه عجز هذه القوى عن توفير متطلبات الانقلاب اللوجستية، بل لكون المرض الطائفي فيه فائدة واحدة وهو : منع الدكتاتورية بمعناها المتعارف عليه في بقية العالم!

منذ توقف الحرب الأهلية في لبنان، لم تنعكس التحولات السياسية الجارية على صعيد التمثيل أي تبدلات عميقة في أصل الانحياز الشعبي. ها نحن بعد ثلاثة عقود، نعرف أن القوى الرئيسية التي تتمتع بتأييد غالبية شعبية ولديها فعالية تنظيمية وقدرات تنفيذية، هي ذاتها القوى المستندة الى خلفيات طائفية ومذهبية وقبلية. ولم يحصل أن شهدنا في لبنان حالة انقلابية واحدة على هذا النوع من الانحياز، ما يعني أن معالجة الخلل القائم في لبنان اليوم، لن يتم من دون انقلاب عام، وهذا مجرد وهم في الواقع الحالي. ولذلك، فإن كل تفكير طفولي بعمل انقلابي يتم على أيدي مجموعات مدنية تحظى بغطاء الخارج، أو على أيدي قوى متحالفة في ما بينها، أو حتى على يد الجيش أو القوى العسكرية، إنما هو في حقيقة الأمر مجرّد وهم ومغامرة حمقاء، ستقود البلاد الى انقسامات إضافية،

> **بعد فشل بديل «المنظمات غير الحكومية»، «الخارج» و«المكتب السياسي» يبرر لقائد الجيش تجاوزه القوانين ويقنعه بأن الناس تتلهف لحكمه البلاد من دون نقاش!**

وستتعثر هذه القوى نفسها وتشهد انقسامات سبق أن جربها وعاشها اللبنانيون في العقود الخمسة الماضية. وليس بمقدور أي خارج أن يفرض وصاية عملانية من دون قدرته على ترهيب القوى السياسية هنا، وتوفير التمويل المطلوب لمثل إدارة كهذه.

وهذا بالضبط ما كان سائداً بين العامين 1990 و2005، حين نجح الاتفاق الأميركي - السعودي - السوري، في فرض آلية لإدارة البلاد استمرت حتى لحظة انفراط عقد هذا التحالف يوم اغتيال رفيق الحريري. ومنذ ذلك الحين، لم يقدر اللبنانيون ولا القوى الخارجية على عقد اتفاق جديد يعيد الهدوء الى الحياة اليومية للناس.

منذ 17 تشرين العام 2019، يحاول لاعبون من الداخل والخارج الاحتيال على الوقائع القاسية في لبنان. تصرف البعض على أن الحراك «حيلة» يمكن استخدامها لإطاحة السلطة السياسية من دون المس بجوهر النظام. لكن ما حصل خلال شهور قليلة أن الناس عادوا الى انحيازاتهم الأصلية، وتحول «المنقذون» الى مرتزقة يسعون لكسب رزق عيشهم من مصادر تمويل لم تعد متوافرة في لبنان. وسادت الخيبة جمهوراً صادقاً لم يعرف بعد ما جرى معه. وعندما وقع انفجار المرفأ، كان في لبنان والخارج من اعتقد أنه بعد إطاحة فعالية السلطة السياسية في 17 تشرين، صار بالإمكان أخذ وظائفها من خلال المنظمات غير الحكومية. لكن مراجعة بسيطة لما قامت به غالبية هذه الجمعيات في مواجهة أزمة المرفأ، أو في مواجهة الأزمة المعيشية القائمة في البلاد، أظهرتها بصورة لا تقل بؤساً وفساداً عن صورة السلطة السياسية نفسها، ما جعلها فاقدة للصلاحية بأسرع مما يتوقع المرء. حتى وصلنا الى «تحركات» لا «حراك» لنجد أن الفعالية غير ممكنة إلا حيث توجد قوى منظمة، بينما تسود الفوضى كل الأمكنة الأخرى.

ومع ذلك، نجد الآن من يعتقد أنه في حالة تضرر السلطة السياسية والسلطة المدنية الموازية، صار بالإمكان اللجوء الى الجيش كوسيلة للإمساك بالبلاد. وبدأ العمل على إشاعة مناخات مقززة، ليست سوى نسخة عن الحملات الشعبوية التي عاشتها شعوب كثيرة في العالم في سياق التمهيد لحكم العسكر. ولنا في العالم العربي آخر تجربتين مقيتتين، في حكم عسكري مباشر في مصر والسودان، أو حكم بوليسي مقنّع كما يجري في قطر والسعودية والإمارات وبعض دول المغرب العربي. وثمة عندنا من يريد لنا أن نكرر التجربة، وحجته أن الجيش «لا يزال المؤسسة الوحيدة التي تحظى بدعم غالبية الشعب، وأنه مشكّل من طوائف ومناطق ومذاهب تمثل كل البلاد، وأنه بعيد عن الإدارة العامة للدولة أو للسياسات، وأن انضباطيته تسمح بتسلمه الإدارة التي تتحكم الفوضى فيها».

عملياً، هذه هي الخلفية التي يتحرك على أساسها قائد الجيش العماد جوزف عون من موقع المرشح القوي لرئاسة الجمهورية، أو لقيادة مرحلة انتقالية يحكم بموجبها الجيش البلاد. ولدى العماد عون «مكتبه السياسي» المؤلف من عسكريين متقاعدين وناشطين سياسيين وإعلاميين وبعض رجال الأعمال، وهؤلاء يتصرفون باقتناع يقوم على الآتي:

أولاً: إن السلطة في لبنان فاقدة الأهلية والشرعية. فرئيس البلاد يرفضه قسم كبير من اللبنانيين ويطالبون برحيله. والحكومة مستقيلة وهي كانت مصدر خيبة للناس، والرئيس المكلف غير قادر على تشكيل حكومة من دون الخضوع لحسابات القوى البارزة، وإن مؤسسات الدولة معطلة ومفككة، وإن القطاع الاقتصادي ينشد استقراراً سياسياً وأمنياً يتيح له معاودة العمل، وأنه لا يوجد في لبنان قوى أو مرجعية خارج الانقسام سوى قيادة الجيش.

ثانياً: إن الخارج الذي يحتاج إليه لبنان كغطاء سياسي لأي حكم فيه، أو للدعم المالي والاقتصادي، لا يمانع تولي الجيش المسؤولية في حال وفّر فرصة لاختصاصيين (هم في حقيقة الأمر، مدنيو المنظمات غير الحكومية لصاحبها مصدر التمويل الخارجي)، وإن الجيش بمقدوره فرض توازن ميداني مع حزب الله الذي هو مصدر شكوى الخارج العربي والغربي. وبالتالي، فالجيش مرحّب به خارجياً.

ثالثاً: إن القوى السياسية والمرجعيات الدينية في لبنان لا تملك القدرة على مهاجمة الجيش أو انتقاده، لأن في ذلك ما يهدّد الاستقرار الأمني العام في البلاد. وإن فكرة انتقاد الجيش غير مرحّب بها أصلاً، وإنه يمكن الإمساك بغالبية الرأي العام وبالمؤسسات الإعلامية أيضاً.

لكن هذه الوصفة تخلو من كل العناصر المطلوبة لنجاح الطبخة. فقائد الجيش ليس سياسياً على الإطلاق، وتجربته في هذا المجال محدودة للغاية، ولا تعكس فهماً عميقاً لتاريخ البلاد وتعقيداته والحسابات المتعلقة بالداخل والخارج. ثم إنه ضيّق الصدر، ويعتقد أن معالجة الأمور تتم بإصدار الأوامر وبتوفير عناصر التنفيذ فقط. وهو لا يرحّب أبداً بكل رأي آخر، حتى ولو أضيفت الى خطبه عبارات احترام حريات التعبير والتنوع، فهذا لا يعني شيئاً في بلاد مثل لبنان.

إضافة الى ذلك، فإن تجربة قائد الجيش الحالي مع الحكومات التي عمل معها منذ تعيينه، لا تبشّر بالخير. فهو دائم الصدام مع وزراء الدفاع متى قرروا الدفاع عن صلاحياتهم. ثم هو يبرر لنفسه القيام بأمور من خارج النص القانوني لأجل الضرورات: من عقد اتفاقات تعاون أمنية وعسكرية مع الخارج، أو تلقّي مساعدات وتبرعات مالية من دون إجازة، أو حتى إدارة حسابات مصرفية بطرق خاصة خارج أي قانون محاسبة عمومية، وفوق ذلك، التصرف بحرية التواصل مع العالم العربي والغربي لأجل الحصول على دعم مالي ولوجستي من دون استئذان السلطة التنفيذية، وصولاً الى استخدام تعابير كالتي سمعناها في خطابه أمام الضباط من نوع أنه لا يحق لأحد التدخل في عمل المؤسسة العسكرية، وكأنها مؤسسة خارج الدولة أو ليست تتلقى رواتبها من خزينة الدولة، أو أن الشعب انتخبه قائداً للجيش وليس مجلس الوزراء هو من عيّنه نزولاً عن رغبة الرئيس ميشال عون وإلحاحه.

اليوم، ثمة محاولة يجب التصدي لها كي لا يجري إدخال لبنان في مزيد من التجارب الفاشلة. ثمة أطفال في السياسة يحشون رأس القائد بمفاهيم وتصورات حول طريقة إدارة الأمن في البلاد وكيفية التعامل مع التظاهرات أو مع القوى السياسية أو مع الملفات الخاصة بموازنة الجيش أو التواصل مع الدول والعواصم الخارجية. وهؤلاء الأطفال ليسوا سوى انتهازيين يريدون انتزاع أدوار بالقوة، ويعتقدون أنهم وجدوا ضالتهم في قائد الجيش الذي يحتاج الى «مدنيين» لإدارة برنامجه السياسي.

صحيح أن لبنان يريد التخلص من «حكم الأزعر»... لكن واهم من يعتقد أن الحل ممكن أو منطقي عن طريق «حكم العسكر»!

على الغلاف

# المصارف تفرض خوّات على المودعين

**لم تكتفِ المصارف بسرقة أموال المودعين، حتى العمل المصرفي لم تعد تمارسه مع توقف كل الخدمات التقليدية. تحولت جميعها إلى العمل بالسمسرة، وصولاً إلى فرض خوات على الزبائن، على الطريقة الميليشيوية، بحجج مختلفة، منها مضاعفة الرسوم التي كانت تتقاضاها وإضافة رسوم وهمية غير منطقية، حتى وصل بها الأمر إلى التجارة بالطوابع: فطابع الـ250 ليرة يتم سحبه بالدولار وبأضعاف قيمته. وإضافة إلى الخوّات، عمد بعض المصارف الى «ترهيب» بعض العملاء عبر الاتصال بهم وتهديدهم بالحجز الاحتياطي على الشقة او السيارة في حال عدم تسديد المبلغ المستحقة عليهم، رغم سريان قانون تمديد المهل الذي يشمل هذه القروض!**

رلى إبراهيم

(هيثم الموسوي)

لا تكتفي المصارف بحجز أموال المودعين وتقسيطها لهم مع حسم يصل الى 68% من قيمتها، بل باتت تفرض عليهم خوّات يُشبّهها أحد العاملين في القطاع بتلك التي كانت تفرضها الميليشيات على المواطنين خلال الحرب الأهلية. فتحت حجة «إفلاسها»، ابتدعت المصارف اللبنانية رسوماً جديدة بالدولار؛ منها ما تُطلق عليه تسمية رسم شهري بقيمة 2$، ومنها ما يُسمّى رسم صيانة فصليّاً من دون إيضاح أي نوع صيانة يقوم به المصرف للحساب الجاري. فمثلاً، ومن خلال بيان مصرفي لحساب جارٍ بالدولار (الليرة) اطّلعت عليه «الأخبار»، حسم أحد المصارف من حساب المودع، 10 دولارات مرتين (أي ما مجموعه 20 دولاراً) لقاء «رسوم صيانة فصلية»، ثم عاود في النهار التالي حسم 10 دولارات إضافية لقاء البند نفسه! هذا الرسم

> **الخوّات غير ثابتة وتتعلق بمدى قدرة الزبون على رفع صوته لتسارع المصارف الى لململة الفضيحة**

> **باتت المصارف طرفاً رئيسياً في السوق السوداء تبيع وتشتري وتتقاضى نسباً شأنها شأن السماسرة**

منفصل عن الرسم الشهري الذي يتقاضاه من العميل، ويبدأ من قيمة دولارين، لكنه غير ثابت وينخفر كل شهر. ويشير أحد العاملين في أحد المصارف إلى أن «شحّ الموارد أجبر المؤسسة على التعويل على هذه الرسوم لزيادة مداخيلها وسدّ مدفوعاتها من الرواتب ومصاريف أخرى»! ليس ذلك فحسب، ففي غياب أي رقابة على أعمال السمسرة و«التشبيح» على المودع، بات بعض المصارف يحتسب الطابع الوطني بالدولار وبقيمة تصل أحياناً الى 7 دولارات للطابع! وعندما طلب أحد الأشخاص دفع قيمة طابعين الأول من فئة 1000 ليرة والثاني 250 ليرة «كاش»، طُلب منه مبلغ 35 ألف ليرة لما يفترض أن تكون قيمته 1250 ليرة فقط، أي بزيادة 33 ألفاً و750 ليرة! لماذا؟ هل أصبحت المصارف تتاجر بالطوابع أيضاً؟ لا جواب طبعاً سوى أن وقاحة أصحاب المصارف بلغت مداها، وباتت تتصرف بحسابات المودعين على هواها، و«تلعّم» ببياناتها المصرفية بنود اخترعتها وتحتسب القيمة الواجبة عليها بعشرة أضعاف قيمتها الأصلية، من دون تبرير.

الطريف هنا أن هذه الخوّات غير ثابتة، وتتعلق بمدى قدرة الزبون على «الصراخ». فإن اكتشف عملية الاحتيال وواجه بها المصارف ورفع صوته في وجهها، تسارع الى الململة الفضيحة بإعادة ما حسمته، فيما تُمعن في سرقة المودع بصمت إن لم ينتبه لهذه العملية.

منذ مدة أيضاً، بدأ بعض المصارف بترهيب المقترضين منه عبر الاتصال بهم وتهديدهم بالحجز الاحتياطي على الشقة أو السيارة، إنْ لم يعمدوا الى تسديد المستحقات المتراكمة عليهم فوراً. رغم أن القانون 199 الذي صدر في اليوم الأخير من العام الماضي قضى بتمديد المهل (حتى 27 آب 2021)، ومنح بعض الإعفاءات من الضرائب والرسوم، كما علّق مفاعيل البنود التعاقدية المتعلقة بالتخلف عن تسديد القروض بأنواعها كافة، سواء المدعومة أم غير المدعومة، من تجارية وسكنية وصناعية وزراعية وغيرها، بحيث لا تسري على المقترض أي إجراءات قانونية أو تعاقدية. لكن المصارف ضربت بهذا القانون عرض الحائط، على ما يقول أحد المحامين العاملين في القطاع المصرفي، مضيفاً: «تجبرنا المصارف على الاتصال بالزبون وتهديده بطريقة غير أخلاقية حتى يدفع المبلغ الواجب عليه، رغم أنه لا يمكنها تنفيذ أي حجز احتياطي قبل انتهاء هذه المهل». ويشرح المحامي بأن المصرف لن يتقدّم بشكوى قضائية تمكّنه من الحجز على الملكية العقارية، لأن القضاء سيتسلّح بقانون تمديد المهل. إلا أن إدارة البنك، بضيف المحامي، تريد ترهيب المقترض لدفعه إلى تسديد المستحقات المتأخرة.

في المقابل، تستخدم أموال مصرف لبنان المحوّلة إليها لدفع أموال المودعين بالليرة اللبنانية، لزيادة رواتب موظفيها. بمعنى أوضح، الموظف الذي يتقاضى راتباً يساوي مليون و500 ألف ليرة، يتم تحويله الى الدولار على سعر الدولار القديم أي 1500 ليرة، ليتاح له بعدها سحب الراتب باللولار على أساس 3900 ليرة. هكذا يستفيد من زيادة قدرها مليون و400 ألف ليرة يسددها المصرف من «كوتا» مصرف لبنان المخصص له. وبذلك يكون صاحب المصرف قد رفع «زودة» الى موظفيه من جيب أصحاب الودائع. مصرف لبنان المتيقن ممّا تجربه مصارف المراباة أرسل إنذاراً لها بضرورة التوقف عن القيام بهذه العملية، فوجد بعض المصارف وسيلة أخرى لإخفاء هذه السرقة، عبر حثّ موظفيه على تزويده بحساب آخر مشترك مع الزوج أو الزوجة لتحويل الأموال اليه.

### مصارف وهمية

في السابق، كانت مهمة هذه المؤسسات المالية توفير خدمات للزبون وإقراضه وحفظ وديعته مقابل فائدة وغيرها من الخدمات المباشرة والإلكترونية. لكن اليوم لم تعد المصارف «مصارف» بما تعنيه الكلمة، بل مجرد لافتة وهمية لأعمال لا تقرب من ظروف إنشائها وشروطه. فباتت تقتصر مهامها على المراباة والسمسرة والاحتيال، فضلاً عن أنها تحوّلت الى ما يشبه شركات تحويل الأموال؛ فمقابل أي حساب للدولارات الطازجة، ثمة «خوّة» تراوح بين دولارين و4 دولارات شهرياً، يضاف اليها نحو 5 دولارات على كل ألف دولار. حتى إن بعض المصارف تمتنع عن تسديد تحويل أموال آتية من الخارج دفعة واحدة، بل يفرض تجزئتها على ثلاثة أشهر! ولأن المصرف هو جزء أساسي من التجارة القائمة في السوق السوداء، بات هو أيضاً «يشتري» شيكات بالليرة اللبنانية ويسدّدها نقداً مع اقتطاع نسبة 5% من قيمتها كعمولة، حتى لو كان الشيك صادراً من المصرف نفسه!

من جهة أخرى، يرفض أحد المصارف تقاضي الدفعة الشهرية المستحقة على قرض سكني، بالليرة اللبنانية، ويصرّ على تقاضيه بالدولار. وبعدما صفّر العميل حسابه بالدولار ولم يتبقَّ له سوى حساب بالليرة، عمد البنك الى سحب المبلغ المستحق على زبونه بالدولار من حساب الكفيل المودع في المصرف نفسه، رغم أن السعر الرسمي للدولار لا يزال 1515 ليرة، ولا يزال مصرف لبنان يفرض على المصارف قبول تسديد دفعات قروض الأفراد بالليرة. في المقابل، يعرض بعض المصارف على المقترضين تسديد قروضهم «كاش»، بثلث قيمتها، فمن عليه قرض مستحق بقيمة 120 ألف دولار، يدفع 35 ألف دولار طازج للبنك مقابل تسكير القرض والحصول على براءة ذمّة.

### عمولة على الاقتطاع

من يملك حساباً بالليرة اللبنانية، ويريد سحب كل الأموال المودعة فيه، يمكنه التفاوض مع المصرف على النسبة التي تخوّله ذلك. وغالبية البنوك تشترط اقتطاع 5% من قيمة الحساب لدفعه مرة واحدة، من دون الالتزام بالسقف المحدد للسحوبات. ولكن لقوننة عملية الاحتيال، تجبر المصارف العميل على توقيع وصولات مسبقة بدفعات مجزأة على عدة أشهر. العمولات هذه باتت نهجاً مُتّبعاً في غالبية العمليات. فالأرباح الكبرى تتم عبر النسب المقتطعة من التجار المستفيدين من دعم مصرف لبنان لشراء بضاعتهم. ورغم تحديد تعميم مصرف لبنان نسبة العمولة لكل مصرف على كل عملية بقيمة 0,5%، لا توافق المصارف على تلبية طلب التاجر سوى بعد تقاضيها عمولة بنسبة 2% وما فوق، فيضطر التاجر الى دفعها. هنا أيضاً تدخّل مصرف لبنان للحدّ مما يحصل، لكنه لم ينجح في لجم المصارف التي لا تتجاوب مع التاجر في حال عدم قبوله بشروطها. في مقابل ذلك، يمتنع البنك عن فتح حسابات للشركات المؤسسة حديثاً لأنها تسبب له «وجعة راس» أكثر مما تربّحه، فيما عمد أحد المصارف أخيراً الى إبلاغ إحدى الشركات بحسم 5% من مجموع الرواتب المُوطّنة لديه، ليشير المصرف نفسه بعدها إلى أن الإجراء هذا يتعلق بالشركات المستفيدة من خدمات معينة وليس الأفراد، من دون أن يوضح ما هي طبيعة هذه الخدمات، فيما لم تعد المصارف تقدّم أي خدمة ولو صغيرة. وتتقاطع المعلومات هنا حول قيام بعض المصارف بفرض الإجراء ذاته على الشركات لدفع عمولة مرتفعة مقابل حسابات موظفيها الموطّنة. ويدخل ذلك في إطار التسبب في طرد الموظفين والحسم من رواتبهم، من دون أي مسوغ قانوني يسمح بذلك.

تستفيد المصارف من الفوضى الحاصلة في هذا القطاع ومن «ياس» الناس وقبولهم بما يتوافر لهم، لمضاعفة خساراتهم، وتكبيدهم عمولات ورسوماً غير قانونية بقوة الأمر الواقع. يحصل ذلك في غياب أي رقابة أو رادع. فمثلما تستفيد المصارف من طبع مصرف لبنان العملة لتسديد الودائع بعد تنفيذ «هيركات» (قص للودائع بالدولار) يصل إلى 68 في المئة من قيمتها، وهو ما يطفئ خسارة هذه المصارف ويسهم في سدّ فجوة حسابات المصرف المركزي، يمعن أصحاب المصارف، بوقاحة، في تطبيق «هيركات» آخر ناعم على الودائع تحت مختلف التسميات، أكانت رسوماً شهرية أم رسوم صيانة أم طوابع أم نسباً مقابل التحويلات الفريش وصرف الشيكات!

## المصارف تحتجز تعويضات نهاية الخدمة!

«جريمة» المصارف بحق المودعين لا تقتصر على أصحاب الودائع، بل تطورت لتمسّ بتعويضات المواطنين ورواتب المتقاعدين، إذ تعمد هذه البنوك الى احتجاز التعويضات لديها. على سبيل المثال، عجز أحد العسكريين بعد تقاعده عن سحب تعويضه بعد حجز المصرف عليه، وإبلاغه عدم قدرته على سحبه مرة واحدة بل على دفعات صغيرة، وذلك على الرغم من أن مهمة البنك هنا محصورة في كونه مجرد وسيط، بين وزارة المال والمتقاعد الذي يفترض أن يتقاضى تعويض نهاية خدمته بالليرة اللبنانية. ما حصل هو أن المتقاعد خضع لابتزاز المصرف ووافق على تجميد هذا الراتب. في حالة أخرى، أنهت شابة عقدها مع إحدى الشركات التي حوّلت لها تعويضها الى حسابها المصرفي، تكرر المشهد نفسه. رفض المصرف الموافقة على سحب المبلغ بكامله، مؤكداً أن لا سبيل سوى سحبه على دفعات، لا تتعدى الدفعة منها 5 ملايين ليرة لبنانية شهرياً بحسب السقف المحدّد للسحب بالليرة، ما يؤدي إلى خسارة إضافية لقيمة التعويض، في ظل الارتفاع المستمر لسعر الدولار.



مقال

# يا قوم بيروت أنترناشونال

جمال غصن

الانهيار حاصل لا محالة. تتلمّسه حيث نظرت. ليس الغدُ يوماً أفضلَ. لكنّ الانهيار لا يصيب الجميع بالتساوي. لذلك فلننظر إلى المنهارين الكبار. ليس من منظور إن رأيت مصيبة غيرك تهون عليك مصيبتك، بل لأن مصيبة هذا الغير هي مفتاح خلاصك. هناك من انهار منذ زمن بعيد، وآخرون حضيضيون منذ الأزل ولا اتجاه متاح لهم في القعر إلا صعوداً. لكن من اهتوى الأعالي واعتاد التهوئة من أخشام أصحاب سموٍّ مدَّعى، فلا بدّ أن هويّه في الهاوية أصعب من الممكن أن نفهمه.

تصوّر أنّك الشيخ البكر لأبي بهاء ووليّ عهده حسب الأعراف. ووقفت بهيّاً في جنازة الوالد مخاطباً مئات الآلاف من المعزّين والمحبّين بـ«يا قوم»، وكان حقاً قوماً في حينها. لكن وليّ العهد لم يرق لمزاج بلاط الرياض، واختار آل سعود أن يعيّنوا الشيخ رقم اثنين في السلالة الحريرية وريثاً، إذ رأوا فيه أينشتاين مقارنة بأخيه، وقد يكونون على حقّ. لكن دارت الأيام، وصعد أميرٌ أغرّ من الجيل الثاني واستبدل ألِف الرياض وضادها بـ«tz» مؤسساً بذلك ثقافة بلاط الريتز، وصفع من صفع وسجن من سجن وقطّع من قطّع إرباً بالمنشار. وأخرج ابن سلمان سعداً من تحت عباءته وإن كان الأخير متشبّثاً بخيطٍ منها، عساه يكون ذهبياً. وهكذا يعود ويطلّ البهيّ بعد عقدٍ ونصف عقدٍ من الزمن لاسترجاع العرش الذي انتُزع منه، لكن هذه المرّة عبر تطبيق «Zoom» بكنية «BeagleB» (أو بيغل باء، والبيغل سلالة كلاب ظريفة تستخدم غالباً في صيد الأرانب)، وخاطب من استأجرهم من قوم الإعلاميين والإعلاميات وافترش لهم ساعاتٍ على شاشاتٍ تستجدي الدولار والثوّار.

> **الانهيار حاصل لا محالة، وهو صعبٌ وموجعٌ. لكن الانهيار لا يصيب الجميع بالتساوي**

مبدّد الثروات دخل عالم الثورات ممتطياً مشروعاً إعلامياً تلفزيونياً، تماماً كما أتى أبوه منقذاً على ظهر «المستقبل» قبل ثلاثين عاماً. لكن يبدو أن خبراء التسويق الذين عملوا مع رفيق وباعوا القوم وعود المستقبل إمّا هاجروا جرّاء تحقّق هذه الوعود الاقتصادية أو استنفدوا ما لديهم من مواهب بعد عقودٍ من عرضها بالمزاد، وإما الاثنان معاً، هاجروا واهترأوا، كحال عميدهم في عمدة التطبيع، والذي يسجّل لابنه السارد أنه سبق رعاته في الوصول إلى الكوكب الأحمر، وطبعاً لا نتحدّث هنا عن المرّيخ الذي لم يصل إليه العرب بعد. قد يظنّ من اختار علامة «صوت بيروت أنترناشونال» أنه يستنسخ تجربة «سوبر ماركت رمّال الأصلي ـ أبو عامر» الذي نجح في نسف كل مفاهيم الـ«Branding» (تمييز السلعة أو المنتج) التي تدرّس في كليات إدارة الأعمال العالمية والتي تقتضي أن تكون العلامة التجارية مميّزة وجذابة، لكنّه فشل إذ إنه لم يعِ أن تجارة الغذاء تختلف عن أكل الهواء.

لكن أكل الهواء لا يُشبع، فأرادها البيغل باء ثورة جياع وبات للقوّات الثورية قوّاد. جياعٌ جياع ثاروا على مدى سنة ونصف سنة أمام متاجر آيشتي وما تمثّله ولم يمسّوها ضرراً، بينما يعتدون على فانات النقل العام تكسيراً. ألا يصلح حذاء الأرماني سلاح رمي على المارّة مثل الحجر؟ بالمناسبة، سمير جعجع الجائع هو الآخر، صنع لنفسه حالته عندما انحاز لجياع الكتائب ضد مشيخة العائلة الوطن إذا ما اختصرنا الوطن ببضعة شوارع في قرية متنية في جبل لبنان. وهنا هامش عن الجوع والمطبخ اللبناني، تحتضن منطقة النعص في خراج بلدة بكفيا مطاعم تقدّم أطيب اللقمات اللبنانية، عسى أن تنتهي الجائحة وأن تعود تلك المطاعم إلى العمل من جديد قريباً للمساهمة في محاربة الانهيار. وفي بكفيا أيضاً أمّ الشيخ نديم، وقد امتدح آرييل شارون لقمتها في مذكّراته. طبعاً، قد يبدو اختصار إنجازات النائبة السابقة بمديح مهاراتها في المطبخ ذكورياً، لكن ذلك المديح الوحيد الذي يرد على لسان مصّاص الدماء شارون عن اللبنانيين والذي قال عنهم «إنهم قوم يقبّلون أيادي النساء ويرتكبون الجرائم». كان الشيخ بيار الجميّل البكر يبشّر قادة العدو بالنصر المبين إذا دعموه، ويبيعهم مقاتلين بالآلاف على الورق، لكنهم كانوا يرون جيشه قنابل صوتية بيروتية (انترناشونال؟). امتدّ عهد الشيخ رقم اثنين في سلالة آل الجميّل بين عامي 1982 و1988، والرفيق أسعد أبو خليل «يكفّي ويوفّي» سبتاً بعد سبتٍ في نقد السيرة الذاتية لبطل ذلك العهد، والذي من ضمن بطولاته شراء طائرات لا تطير.

وكما باع بشير شارون فكرة أن لديه مقاتلين في يومٍ من الأيام، يكرّر اليوم قوّادو الثورة التجربة ويبيعون جياعاً وهميين (ومقاتلين أيضاً) لسفيرةٍ لغتها العربية فصيحة وإماراتٍ ومملكةٍ عربيةٍ فضيحة. وهنا «شطّت ريلة» جياع دانيال (جيري ماهر) الغوث على وعود بالقروش. والإذلال على يد بهاء، فجٌّ أكثر من المذلة على يد أخيه المُذلّ في ريتز الرياض، وقد يكون السبب غياب صور السيلفي للمعجبين والمعجبات مع الأخ الأكبر رغم تشبّهه بالبيغل الماهر في الصيد. على كل، جياع البطر ليسوا بالجياع، أكانوا أباطرة أم بطاركة أم جنرالات، وليس الجوع بالرومانسي ولا هو الثورة. يكثر الحديث اليوم عن خط الفقر الذي يظلّل كل يوم نسبة أكبر من الشعب، ويتساءل من انتدبتهم شاشات الثورة لقطع الطرقات «أين الجياع؟». فالثورة تحتاج إلى قوم ليُقتلوا، لكن القوم أذكى من المتذاكين المتباكين على فقرهم.

الانهيار حاصل لا محالة، وهو صعبٌ وموجعٌ. لكن الانهيار لا يصيب الجميع بالتساوي. فهناك هواة ثورات يهوون في هاوية من صنعهم. وهناك قوم لم يقل كلمته بعد. لكن من شاخ على شيوخ مشايخ وبكواتها لن يصدّق جعجعتها عن الجياع. فيا قوم المنهارين حديثاً، حان وقت الاعتراف بأنكم انتهيتم. الأعيب حافة الهاوية التي امتهنتموها على مدى أجيال لا تنفع متى هويتم. فصوت بيروت ليس معكم، وهذه المرّة لن ينقذكم الـ«أنترناشونال».

تحقيق

# «المشاوي والشباب» ذكرى من «الزمن الجميل»
# محلات الـ«سناك» تنتعش: الفلافل والقرنبيط أولاً!

**الارتفاع الهائل في أسعار المواد الغذائية (لحوم وخضار وفواكه) أدى إلى «اختفاء» كثير من «الطبخات» من البيوت وإغلاق مطاعم كثيرة أبوابها. وحدها محال الـ«سناك»، رغم أنها «تربلت» أسعارها تشهد «انتعاشاً» نسبياً. ولكن مع تراجع العادات الشرائية للزبائن، كثيرون أصبحوا يكتفون بسندويش واحد. وإقبال على سندويشات الفلافل والبطاطا والقرنبيط بعد ما باتت اللحوم خارج قدرة كثيرين على «الظفر» بها**

(مروان بوحيدر)

رضا صوايا

تبدّلت الأسئلة الغذائية التي كان اللبنانيون يطرحونها على أنفسهم. أصبح همّ معرفة إن كان الغذاء متوفراً يسبق السؤال حول نوعيته. أساساً الجواب عن السؤال الأخير أصبح سهلاً مع تناقص الخيارات، فشراء اللحمة بات من المستحيلات، والخضار تُشترى بكميات محدودة. أما جلسات «المشاوي والشباب» فذكرى من أيام «الزمن الجميل» بعدما قضى عليها الانهيار الاقتصادي وفيروس كورونا.

في تقرير «تقييم الأمن الغذائي تموز - آب 2020»، الصادر عن منظمة الغذاء العالمية أخيراً، تبيّن أن 40% من الأسر المقيمة في لبنان تعاني من صعوبات في الوصول إلى الغذاء وتحديداً في عكار (55%) والهرمل (48%). وكشف أن 19% من الأسر تستهلك وجبات غذائية غير كافية خصوصاً في عكار (38%) والشمال (27%) وبعلبك الهرمل (25%). وتعتمد 87% من الأسر على غذاء أقل كلفة وأقل تفضيلاً، فيما خفّضت 56% من الأسر من الحصص الغذائية، وقالت 55% من الأسر إنها لا تملك الكمية اللازمة من الغذاء.

ويزيد الأمور سوءاً أن التقرير أعدّ في وقت كان سعر صرف الدولار في «خانة» السبعة الآف ليرة، فيما تخطّى قبل يومين الـ 12 ألفاً، ناهيك عن انعكاسات انفجار المرفأ وتفاقم أزمة كورونا اللذين زادا من أعداد العاطلين عن العمل بشكل كبير.

محلات الفلافل والسندويشات والـ«سناك»، شأنها شأن كل شيء آخر، ضاعفت أسعارها مرتين وثلاثاً. لكنها، وعكس كل شيء آخر، تشهد «انتعاشاً». إذ إن أسعارها لا تزال في «المتناول». سندويش الدجاج في مطعم «سندويش ونص»، مثلاً، صمد طويلاً عند 6500 ليرة قبل أن يرتفع أخيراً إلى 10 آلاف ليرة، لا يزال «متعاطو اللحوم» قادرين على توفيرها، رغم أن «كثيرين باتوا يكتفون بسندويش واحد بدل اثنين»، بحسب موظف في أحد الفروع. سعر سندويش الفلافل في سناك «فلافل أبو أندريه»، مثالاً آخر، ارتفع من 3 آلاف ليرة إلى 9 آلاف، ولدى «فلافل فريحة» من 3500 ليرة إلى 7 آلاف. «2 فلافل بشيشعوا وسعرن أقل من سعر سندويش شقف في أي مكان آخر»، وفق أحدهم.

> «الانتعاش» ليس شاملاً بل يختلف بين المناطق وضمن المنطقة الواحدة

رغم ذلك تتزايد، بحسب مدير أحد الـ«سناكات»، ظاهرة من يستفسرون عن الأسعار ويغادرون من دون أن يشتروا شيئاً، أما المقبّلات فاصبح الطلب عليها «نادراً جداً بعدما زاد سعر صحن الحمص، على سبيل المثال، من 7 آلاف ليرة إلى 14 ألفاً». ويلفت إلى أن «الطلب زاد على سندويشات البطاطا والقرنبيط لكونها أرخص وسعرها لا يتعدى 6500 ليرة»، أما طلب «جبنة زيادة» على أي سندويش فيكاد يختفي بعدما باتت هذه الزيادة تكلف 2500 ليرة إضافية على السعر بدل 1000 ليرة».

ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الكلفة على المطاعم بشكل كبير. يقول مدير فروع «فلافل أبو أندريه» جاد لطفي إلى أن «سعر الزيت زاد بنسبة 30% تقريباً، وسعر جبنة الشيدر بـ 30% أيضاً، وجرة الغاز تضاعف سعرها، فيما سعر كيلو البندورة قفز من ألف ليرة إلى 5 آلاف... وحتى الأوراق التي نلفّ بها السندويشات ارتفع سعرها ولم نعُد نطبع علامة المطعم عليها للتوفير». أضف إلى ذلك «الكلفة المرتفعة جداً لكل المواد الغذائية ناهيك عن الإيجارات والكهرباء ورواتب الموظفين وكلفة الصيانة» بحسب صاحب أحد الـ«سناكات».

«انتعاش» عمل هذه المحال ليس شاملاً بل يختلف بين المناطق وحتى ضمن المنطقة الواحدة. «تشعر بعمق الأزمة كلما اتجهت شمالاً. في طرابلس، اضطررنا إلى إغلاق فرعنا هناك بسبب تراجع النشاط»، يقول لطفي، فيما يشير مدير أحد فروع «فلافل فريحة» إلى أن فرع الأشرفية في بيروت، مثلاً، أكثر إنتاجية من فرعَي عين الرمانة وفرن الشباك.

طوني الرامي، نقيب أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي والباتيسري، يؤكد أن «العمل في السناكات رائج ووضعها نسبياً أفضل من المطاعم». لكنه يشير إلى أن «القاعدة المتّبعة في القطاع المطعمي هي: على قد ما بتشتغل على قد ما بتخسر. ولفت إلى أن «50% من المؤسسات العاملة في القطاع أقفلت، وتعبنا من النق. طالبنا بدولار سياحي ولم نحصل عليه. طالبنا بخطة إعفائية ولم نحصل عليها، وندرك أن الدولة غير القادرة على مواصلة دعم المواد الأساسية والدواء لن تكون قادرة على دعمنا».

تقرير

# المطاعم والفنادق على درب الجلجلة: الإقفالات بالجملة

(مروان طحطح)

راجانا حميّة

ليست الهجرة حكراً على من ضاقت بهم السبل. كل من يملك القدرة على ترك البلاد يفعل ذلك، ويشمل ذلك قطاعات بـ«أفها وأبيها». في الآونة الأخيرة، بدا كأنها لم توفّر قطاع المطاعم والفنادق الذي يعيش اليوم تحدّي البقاء بعدما تكاتفت مجموعة من العوامل في إقفاله القسري.

منذ شهرين ونصف شهر، أقفلت المطاعم والفنادق والمؤسسات السياحية بعد قرار الإقفال العام بسبب ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا. كان ذلك الإقفال الثالث والأطول، وحتى اليوم، لا تزال المطاعم والفنادق تنتظر قرار عودتها، وخصوصاً أن اللقاءات مع اللجنة الوزارية لمتابعة التدابير والإجراءات للوقاية من فيروس كورونا «لا تزال تبحث في كيفية العودة»، بحسب طوني الرامي، نقيب أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي والباتيسري. وهذه المرة، أيضاً، كانت «الأقسى»، بحسب الرامي، وخصوصاً أنها «تشهد على يأس العاملين في القطاع من جهة، وهجرة العلامات التجارية والمطاعم التي أسست في لبنان إلى الخارج». ولئن كانت الأرقام إلى الآن غير واضحة، إلا أن الرامي على يقين من أن «50% من المطاعم والمؤسسات التي نفذت من الإقفالات السابقة لن تبقى كما هي اليوم».

> إقفال 4300 من أصل 8500 مؤسّسة قبل نهاية العام الماضي

أسباب كثيرة أدت إلى هذا التدهور، وهي إذ تتشابه مع ما جرى في قطاعات أخرى، إلا أن ما يزيد الطين بلة هنا هو التوقف المستمر منذ شهرين ونصف شهر. في الأسباب الأولى، يرجع الرامي بداية الأزمة إلى عام 2019 مع بدء الأزمة المالية الاقتصادية، ومن ثم تحرك السابع عشر من تشرين، قبل أن يضيف السبب الثالث «الذي كان إيذاناً بتدهور القطاع»، وهو انفجار الرابع من آب الذي أدى إلى تضرر 163 فندقاً و2069 مطعماً بأضرار بالغة «أدت إلى إقفال كثير منها بشكل نهائي». وما بين هذا السبب وذاك، كانت أزمة الإقفالات التي رافقت ذروة الإصابات بفيروس كورونا. أما نتيجة كل هذه «المطبات»، فكانت إقفال 4300 من أصل 8500 مؤسسة «قبل فترتَي الميلاد ورأس السنة». وما بين هذا الرقم واليوم، «الأكيد أن الحبل ع الجرار».

عملياً، لا يعني هذا الرقم فقط المؤسسات، فالـ 50% التي باتت خارج الخدمة تعني في المقابل خسارة 50% من العمال صاروا اليوم عاطلين عن العمل. وهذا ما يجرّ أيضاً إلى أزمة اجتماعية كبيرة ليس فقط في قطاع المؤسسات السياحية، وإنما يطال قطاعات كثيرة أفقدتها الأزمات مقومات البقاء. مع ذلك، لا يملك هؤلاء اليوم مفاتيح الحل، وإذ يأمل أصحاب الفنادق والمطاعم والملاهي والباتيسري العودة إلى العمل، إلا «أن القدرة على الاستمرارية والوجود باتت شبه مستحيلة»، بحسب الرامي، انطلاقاً من انعدام الاستقرار السياسي والأزمة الاقتصادية الراهنة التي تلقي بثقلها على القطاع، «فكل شيء اليوم يسعّر بالدولار. في المقابل: لا سياحة يعني لا دولار».



كورونا

## الأطبّاء أمام مخاطر نقص مُستلزمات الحماية الشخصيّة
# 7% فقط من المُسجّلين تلقّوا اللقاح

هديل فرفور

حتى الخامس من الشهر الجاري، نحو 7% فقط من المُسجّلين على المنصّة المخصّصة لتلقّي اللقاح المُضادّ لفيروس كورونا حصلوا على جرعاتهم، فيما لا يزال أكثر من 60% من المُسنّين ونحو 74% من العاملين الصحيين، ينتظرون دورهم للحصول على الجرعة الأولى. وبحسب تقديرات مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية في بيروت، وصل إجمالي المُسجّلين في المنصّة حتى نهاية الأسبوع الأول من آذار الى نحو 869 ألفاً فقط، بينهم نحو 85 ألفاً يعملون في القطاع الصحي، و101 ألف مُسنّ ممّن تفوق أعمارهم الـ 75 عاماً. وبلغ عدد غير العاملين في القطاع الصحي وممّن تقلّ أعمارهم عن الـ 75 عاماً 683 ألفاً، وصلت نسبة الذين حصلوا على اللقاح منهم الى 0,02% فقط.

المُشرف على المرصد الدكتور ناصر ياسين قال لـ«الأخبار» إن عملية التلقيح تسير «ببطء شديد... ولا نزال متأخرين جدًا». إذ إن نسبة التلقيح لا تزال عند عتبة الـ 1,3% فقط من عدد من يُفترض حصولهم على اللقاح بسبب عدم توفر الكميات اللازمة، مُشيراً إلى تحسّن على صعيد تلقّي المُسجّلين على المنصة اللقاحات وفق مواعيد المنصّة. وشدّد على أهمية تأمين اللقاحات من مختلف المصادر «في ظل الارتفاع المتواصل للإصابات ولنسبة إيجابية الفحوصات، فضلاً عن عدد الصابين في غرف العناية الفائقة والتي يتوقع أن تزيد مع إعادة الفتح الكامل».

وكانت وزارة الصحة قد أعلنت أمس تسجيل 3086 إصابة (21 منها وافدة) من أصل 16 ألفاً و684 فحصاً (نسبة إيجابية الفحوصات 18,5%) فيما سُجّلت 46 حالة وفاة رفعت إجمالي الضحايا إلى 5380. وتسبق هذه الأرقام مرحلة إعادة الفتح الكلّي في 22 الشهر الجاري، في غياب تام للتدابير الرادعة التي تضمّنتها توصيات الحكومة لرفع الإغلاق تدريجياً.

هذه المُعطيات، على خطورتها، غير مُفاجئة لكثير من المعنيين ممن باتوا يتعاملون مع الملف بـ«تسليم» للواقع، في ظلّ الانهيار الاقتصادي الشامل. إلّا أن الخطر الأبرز الذي تُثيره هذه الأرقام مرتبط بنسبة العاملين في القطاع الصحي الذين لم يتلقّوا لقاحاتهم بعد، ما يُعزّز خطر انتشار العدوى بينهم، وبالتالي «مُضاعفة حالات تفشي الفيروس في مراكز الرعاية الصحية»، وفق ما ورد في ورقة بحثية صدرت أخيراً عن «مجموعة إصلاح وتقديم الرعاية الصحية».

الورقة التي رصدت الخسائر بين العاملين في مجال الرعاية الصحية جراء أزمة كوفيد-19، خلُصت إلى أن ارتفاع عدد الأطباء المصابين كشف عن أوجه القصور في حماية الأطباء وضمان سلامتهم، ولفتت إلى وجود ثغرات في النظام التأميني الذي يغطي الرعاية الصحية للأطباء، وحالات العجز والوفاة، إضافة إلى نقاط ضعف تتعلق بالأطباء المتدرّبين، و«عدم وجود قوانين واستراتيجيات وهيئات خاصة تكفل سلامة بيئة العمل في مجال الرعاية الصحية». وتعزّز هذه الخلاصات شكاوى أثارها أطباء حول عجزهم عن الحصول على التغطية الاستشفائية اللازمة لهم عقب حادثة وفاة الطبيب نبيل خراط. والمُفارقة الأبرز تكمن في أن الخطر الذي يواجه الأطباء ليس محصوراً بسياسات التأمين الصحي، بل يشمل انعدام إجراءات بديهية في زمن الجائحة مرتبطة بمعدّات الحماية الشخصية. إذ لفتت المجموعة إلى أن الاعتماد التام على الواردات من أقنعة التنفس «N 95» وأجهزة التنفس الاصطناعي «يجعل من الصعب ضمان الحصول على ما يكفي من هذه الإمدادات من السوق العالمية (...)» ولم توضع إلى الآن استراتيجية لضمان عدم مواجهة لبنان نقصاً في المستلزمات مجدداً، إذا ما تعرض لظروف عصيبة».

وإلى الأطباء، يشمل العمل في مجال الرعاية الصحية جميع الأشخاص المسؤولين عن تقديم الرعاية الصحية للمرضى وخدمتهم، كالممرضين والعمال والمساعدين وفنيي المختبرات وعمال النظافة المسؤولين عن جمع النفايات الطبية. ووفق معدّو الدراسة، فإن أطباء الأسنان وفرق العلاج الطبيعي والطلاب والمتدربين والعاملين في خدمات تقديم الطعام والخدمات الغذائية والموظفين الإداريين وغيرهم يندرجون أيضاً ضمن العاملين في مجال الرعاية الصحية.

### لا حماية للأطباء المتدرّبين

وفق ورقة «مجموعة إصلاح وتقديم الرعاية الصحية»، فإنّ أحد أوجه القصور الرئيسية بالتعويضات والتغطية التأمينية يتعلق بتلك التي يتلقاها الأطباء المتدربون، مُشيرةً إلى أن كثيرين من هؤلاء لا يتلقون أي مدفوعات أو امتيازات خلال فترة تدريبهم، «كما أنه لا يوجد عقد موحّد للمتدربين، ما يفسح المجال أمام حدوث تفاوتات هائلة بين مختلف مراكز التدريب». وأكدت أن حماية الأطباء المتدربين مسألة يجب معالجتها «ولا سيما العاملين في مستشفيات أو مؤسسات لا توفر تأميناً صحياً؛ إذ يتلقى كثيرون منهم دخلاً منخفضاً، أو لا يتقاضون أي أجر على الإطلاق، ويعيشون تحت خط الفقر، ما يجعلهم الفئة الأضعف بين مقدّمي الرعاية الصحية». واقترح معدّو الورقة أن تسهّل نقابة الأطباء دخولهم إلى النظام من خلال توفير فئات عضويّة ميسورة الكلفة للمتدرّبين وطلاب كليّات الطب، ما يوفّر لهم ما يلزم من تغطية تأمينية صحية وتعويضات في حالات العجز.

أكثر من 60 ألف ممرّض وممرّضة سجّلوا أسماءهم على المنصة لكن 7% فقط منهم تلقّوا اللقاح (هيثم الموسوي)

ملف

# حرب تحطيم الطموحات: سوريا الاستثناء الدائم

وليد شرارة

غالبية التعليقات الغربية، في الذكرى العاشرة لاندلاع الحرب ضدّ سوريا، لا تتورّع عن الاحتفاء والتشفّي بما حلّ بهذا البلد. الخلاصة الرئيسة التي تحرص تلك التعليقات على إبرازها، هي أن الرئيس السوري بات يحكم بلداً مقسّمة يَعمّها الخراب. ذرْف دموع التماسيح على «الضحايا المدنيين» لا يقوى على حجْب الحقد الدفين على بلاد الشام، مهْد الفكرة العربية التي لم يتوقّف الغرب عن استهدافها، والأنظمة والأحزاب التي ترفع رايتها، منذ أن غزَت جيوشه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. وحدها القراءة التي تُدرج الحرب على سوريا في سياقاتها التاريخية والجيوسياسية الفعلية، أي سياقات الصراع المديد على مصير المنطقة بين قوى الهيمنة الغربية من جهة، والشعوب وقواها وأنظمتها الوطنية من جهة أخرى، كفيلة بأن تُقدّم منظوراً ملائماً لفهم حقيقة ما يجري والمخاطر الهائلة المترتّبة عليه.

> تصفي إدارة بايدن في السياسة نفسها التي بلورها ووضعها موضع التطبيق فريق ترامب

لقد انتشرت، على خلفية موجة الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي، أطروحاتٌ مصادرها «العلمية» غربية أساساً، نَحت إلى التقليل من دور العوامل الجيوسياسية، إن لم يكن تجاهلها تماماً، وتغليب دور «الديناميات الاجتماعية الداخلية» في تفسير هذه التطوُّرات. وإذا كان للديناميات المذكورة دور هامّ في بلدان كتونس ومصر مثلاً، فإن التركيز عليها وحدها لتحليل الأحداث في ليبيا وسوريا والبحرين واليمن أتى للتعمية على الدور الطاغي للعوامل الخارجية في تحديد وجهة الأحداث. كيف سُحقت انتفاضة الشعب البحريني؟ كيف سقط نظام معمر القذافي في ليبيا وبـ«فضل» مَن؟ مَن الذي يشنّ حرباً دامية على الشعب اليمني منذ ستّ سنوات؟ أمّا بالنسبة إلى سوريا، فإن وتيرة استعار المواجهة فيها، والذي أفضى إلى حشد مباشر لقوى عسكرية إقليمية ودولية على أراضيها، كان كافياً لنزع الصدقية عن أطروحة «الديناميات الداخلية». وما تشهده سوريا اليوم من تقسيم مفروض بالقوة العسكرية الخارجية لأراضيها، ومن حرمان لدولتها وشعبها من مواردها الطبيعية ومن حصار وتجويع، أيّاً كانت الذرائع المستخدمة لتبرير تلك السياسات، التي روّج لها علناً «خبراء» أميركيون جلّهم من الصهاينة المتشدّدين، يهدف إلى دفع دولتها إلى الانهيار، ومجتمعها إلى التشظّي، للإجهاز على الموقع الأخير الذي بقي متمسّكاً بثوابت القومية العربية باعتبارها مشروعاً مناهضاً للسيطرة الغربية والصهيونية على بلاد العرب.

رأى الراحل جوزف سماحة، في مقال كتبه بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في نيويورك وواشنطن، بعنوان «قاعدة الطموحات المحطّمة»، أن «هناك من تراءى له، ذات مرّة، أن في الإمكان جمع الثروة السعودية، والتخطيط المصري، والاندفاعة السورية، والنضالية الفلسطينية، والخيال اللبناني، والبراءة الخليجية، وشوق الانتماء المغاربي، والعناد العراقي، وسوى ذلك، في مشروع واحد أو، على الأقلّ منْجه نحو الوحدة... وهناك مَن تراءى له ذات مرّة أن قضايا المنطقة مترابطة بدءاً من فلسطين، مروراً بالآثار الكارثية للتجزئة، وصولاً إلى ضرورات التحرُّر والديمقراطية والتنمية. وأن الأمّة العربية، إذا توافقت على مشروع سياسي، يمكنها أن تكون القلب النابض لعالم إسلامي واسع يشكّل رصيداً استراتيجياً لها، وتُشكّل له سنداً ثميناً، بحيث يمكنهما معاً أن يلعبا دوراً مميّزاً في دول العالم الثالث أو دول الجنوب. غير أن هذا الطموح انكسر بفعل العدوان أولاً والقصور ثانياً». كَتب هذا الكلام في تشرين الأول/ أكتوبر 2001، أي قبل الغزو الأميركي للعراق وتدمير دولته في 2003، وقبل حرب الناتو على ليبيا في 2011 وتدمير دولتها، وانطلاق العدوان على سوريا في السنة نفسها. من الواضح، بعد مرور عشرين سنة عليه، أن الغرب وحلفاءه المحلّيين انتقلوا من تحطيم الطموحات الكبرى إلى محاولات تحطيم مَن بقي ينطق باسمها، أي الأنظمة والتيارات ذات الخلفية القومية. شرح المفكّر العربي، علي القادري، هذا المسار بدقة في كتابه المرجعي «تفكيك الاشتراكية العربية». نجحوا في ذلك في العراق وليبيا، غير أنهم فشلوا حتى الآن في سوريا. شُنّت على هذا البلد حربٌ من نمط جديد، الحرب الهجينة، تتضمّن دمجاً بين عمليات عسكرية تقليدية وأخرى خاصة، أو عبر الاعتماد على مجموعات رديفة، والضغوط السياسية والاقتصادية والحملات الإعلامية والسيبرانية، خُصّصت لها موارد مادية وبشرية ضخمة أمّنها «أصدقاء الشعب السوري». مرّت هذه الحرب بأطوار مختلفة؛ فسادَ في بداياتها الاعتماد على المجموعات المحلّية الرديفة بشكل رئيس، تلاه في مرحلة ثانية التدخُّل العسكري المباشر الأميركي والتركي بحجج متنوعة لمساندة الوكلاء، غير أن صمود الدولة السورية والقرار الحاسم لأطراف محور المقاومة بالقتال إلى جانبها، إضافة إلى التدخُّل الروسي، جميعها عوامل سمحت بالتصدّي للعدوان واستعادة الدولة لسيطرتها على قسم كبير من أراضيها. لكن الحرب ما زالت مستمرة، وتتّخذ شكل الحصار والعقوبات الاقتصادية وتجويع السوريين عبر حرمانهم من مواردهم الطبيعية، التي يقع قسم عظيم منها في الشمال الشرقي المحتلّ من قِبَل ميليشيات «قسد» الرديفة للأميركيين، وقسم آخر في الشمال الغربي الخاضع لاحتلال تركي.

انتقل الغرب وحلفاءه المحلّيين من تحطيم الطموحات الكبرى إلى محاولات تحطيم مَن بقي يتطف باسمها (أ ف ب)

حتى اللحظة، تمضي إدارة جو بايدن في السياسة نفسها التي بلورها ووضعها موضع التطبيق أصلاً فريقُ دونالد ترامب المعنيّ بالملفّ السوري، بإشراف أمثال جويل رايبرن وأندرو تابلر، اللذين لم يُخفيا أن غايتهما «صوملة سوريا». كسْر الحلقة المركزية في محور المقاومة هو هدف هؤلاء، لكن هدفاً آخر، يحاكي الحقد الدفين على فكرة العروبة، ومهْدها المتمثّل في سوريا، لدى قطاعات واسعة من النخب الغربية، هو الذي يفسّر الاستمرار في تلك السياسة من قِبَل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، على رغم تداعياتها الكارثية المعروفة على حياة ملايين السوريين. انهيار الدولة السورية يساوي في نظر هؤلاء اندثاراً للعروبة، ولا شكّ في أن مستقبل المنطقة ستُحدّده إلى درجة كبيرة مآلات هذه المرحلة الجديدة من الحرب.

## تحوّلات السنوات العشر: الحرب تحفر عميقاً

شهدت سنوات الحرب العشر الماضية تحوّلات سياسية وعسكرية واقتصادية مختلفة. غيّر بعضها من مسار الحرب ومجرياتها بشكل كامل، فيما قلّب بعضها الآخر خريطة النفوذ السياسي الإقليمي والدولي في المنطقة. بالتوازي، كانت ثمّة تحوّلات أخرى، لا تقلّ أهمية، تُحدث أثرها بعيداً عن الأضواء، من دون أن تحظى بمقاربة موضوعية لطبيعتها وتداعياتها

زياد غصن

تتجلّى استثنائية الحرب السورية في حقيقتَين رئيسَتين: الخسائر الاقتصادية والاجتماعية المهولة التي تسبّبت فيها هذه الحرب، وتحديداً في ما يتعلّق بظاهرتَي النزوح الإنساني والدمار الذي لحق بمكوّنات رأسمال المال، والتحوّلات السياسية والعسكرية والاقتصادية الكبرى التي تخلّلت سنواتها العشر، وقادت إلى جملة متغيّرات على الساحتين الإقليمية والدولية، لن يكون من السهل تجاوز تأثيراتها في المدى المنظور.

وإذا كانت الفترة الماضية قد سجّلت جهوداً بحثية وأممية متكرّرة، هدفت في جانب منها إلى تسليط الضوء على حجم الكارثة السورية من بوّابة الخسائر الاقتصادية والاجتماعية، ونجحت في ذلك نوعاً ما، فإن الحديث عن التحوّلات الكبرى التي ميّزت العَقد الأول من الحرب، بقي في إطار التوثيق المباشر لمجريات المعارك العسكرية المهمّة، أو المتغيّرات الإقليمية والدولية ذات الصلة، من دون أن تكون هناك مقاربة موضوعية لطبيعة التحوُّلات العميقة غير المنظورة التي كانت تجري توازياً. وهذا ما يتفقّ معه الدكتور عصام التكروري، رئيس قسم القانون العام في كلية الحقوق في جامعة دمشق، وعضو «اللجنة الدستورية الموسّعة»، الذي يذكّر، في حديثه إلى «الأخبار»، أنه «عند الحديث عن التحوُّلات الكبرى في الحروب، غالباً ما يتمّ تسليط الضوء على التحوُّلات الميدانية، في حين لا تحظى مثلاً التحوُّلات على صعيد القانون الدولي بالاهتمام المطلوب، هذا إذا تمّ تسليط الضوء عليها أساساً».

وفي هذا السياق، يشير التكروري إلى تحوُّلَين مهمَّين على صعيد القانون الدولي: الأول، استخدام واشنطن وحلفائها للقرار 2170/ 2014 كرافعة لارتكاب جريمة العدوان ضدّ الدولة السورية خلافاً لميثاق الأمم المتّحدة؛ إذ إنهم، وبعد أن دعموا بكلّ الوسائل ظهور «داعش»، عمدوا إلى تشكيل "تحالف دولي" بذريعة القضاء على التنظيم، لكن من خارج الآلية التي نصّ عليها ذلك الميثاق، والتي اشترطت شرطيْن أساسيين لشرعية أيّ تدخّل عسكري يهدف إلى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وهما أن يتّخذ مجلس الأمن قراراً يعلن فيه أن وضعاً معيّناً بات يُشكّل تهديداً للأمن والسلم الدوليَين، وأن يمنح تفويضاً صريحاً باستخدام القوّة العسكرية تحت إشرافه. لكن الذي حصل هو أن واشنطن اختطفت القرار 2170، ليتّضح اليوم أن هدفه ليس القضاء على "داعش"، بل ضبط تمدّد التنظيم والسيطرة عليه، ومن ثمّ احتلال المناطق التي ينحسر منها، وصولاً إلى احتلال أميركي معلَن لمساحات واسعة من الشمال الشرقي جنباً إلى جنب مع وجود محدود لـ"داعش".

أمّا التحوُّل الثاني فيتمثّل، بحسب التكروري، في ارتكاب جرائم بالجملة ضدّ الشعب السوري تحت مسمّى "التدابير الاقتصادية القهرية الأحادية الجانب"، المفروضة من الاتحاد الأوروبي منذ 2011، وما يُعرف "بقانون قيصر" الأميركي الذي دخل حيّز التنفيذ في حزيران/ يوليو 2020. تُشكّل هذه الإجراءات خروجاً على ميثاق الأمم المتحدة، لكون النتائج التي أدّت إليها (أكثر من 12 مليون شخص داخل سوريا بحاجة إلى مساعدات إنسانية، 5,2 ملايين منهم بحاجة ماسّة إلى المساعدات، بحسب تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2020) تُمثّل جرائم يعاقب عليها ميثاق روما لـ"المحكمة الجنائية الدولية" بوصفها إبادة جماعية، وجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم حرب.

شهدت الفترة الأخيرة جهوداً بحثية وأممية متكرّرة هدفت في جانب منها إلى تسليط الضوء على حجم الكارثة السورية من بوّابة الخسائر الاقتصادية والاجتماعية (أ ف ب)

### حتلالات وولاءات

صحيح أن سوريا باتت، لأسباب كثيرة، محوراً لتجاذبات دولية، أيضاً، يغيب بأقي التفاصيل التي جعلت من الأزمة السورية في نهاية المطاف مسألة إنسانية، تراوح بين اللاجئين والنازحين وصولاً إلى مخاطر المجاعة أو الفقر المدقع، فتحوّل الموضوع السوري إلى مساحة أخرى ضمن الاهتمام الدولي، وباتت الحلول الكبرى للحرب الدائرة مشتّتة ضمن المؤتمرات واللقاءات والورشات". ويتابع أن الحرب "أنهت عملياً ما كان يسمّى التوازن السوري الذي ميّز البلد طوال عقود طويلة، وحافظ على استقرارها بشكل عام، فالمكوّن السوري أصبح اليوم جملة من التوازنات القلقة بين القوى الموجودة على الأرض، وهذا الأمر سيطيل من عمر الحرب ومعاناة السوريين".

> شكّلت سوريا محوراً لتجاذبات دولية يعتقد البعض أنها قد تكون بداية مخاض لنظام عالمي جديد

هذا التحوُّل تبلور، أيضاً، في تغيُّر قواعد الاشتباك مع الكيان الصهيوني، الذي استثمر فرصة الحرب لمنح نفسه "الحقّ" في استهداف العمق السوري بذريعة استهداف الوجود الإيراني ومنع عمليات نقل السلاح المتطوّر إلى حزب الله، وهو ما واجهته دمشق بزيادة تعاونها العسكري مع محور المقاومة من إيران إلى العراق فلبنان بأشكال متعدّدة. في المقابل، باتت واشنطن تتمسّك بوجودها العسكري في المنطقة الشرقية والتنف، بغية تشكيل ضغط عسكري واقتصادي على دمشق، وعرقلة أيّ تواصل جغرافي بين الأخيرة وبين طهران وبغداد وبيروت.

### تحوّلات منتظرة

لا يُتوقع أن يشهد الملف السوري خلال الفترة المقبلة استقراراً كبيراً، إذ إن استمرار التجاذب الدولي والإقليمي حول ماهية الحلّ السياسي المراد الوصول إليه، والتدهور المتزايد في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، من شأنهما توفير الأرضية المناسبة لتحوُّلات جديدة. وفي هذا الإطار، يتمنّى التكروري "ألّا يسود التفسير الأميركي للقرار 2254 لعام 2015، لأن الرؤية الأميركية والأوروبية ورؤية العديد من الدول العربية لهذا القرار تقوم على إدماج شرائح خاصة من المعارضات في مؤسسات الدولة السورية تحت عنوان التسوية السياسية، وتحديداً تلك الشريحة التي أثبتت أنها موالية للدول التي أسهمت في خراب سوريا إلى درجة انخراطها في حروب ونزاعات تخصّ تلك الدول، فضلاً عن قتالها ضدّ الجيش السوري، والهدف من تعويم هذه الشريحة من المعارضة هو إحداث طفرة خبيثة تُحوّل الصراع الميداني إلى صراع مؤسّساتي داخل الدولة". أمّا بلال فيعتقد أن "أخطر ما يمكن أن تتعرّض له سوريا مستقبلاً هو تكريس التوازنات القلقة التي ظهرت خلال الحرب، وتحوّل جغرافية البلاد إلى جبهة مستمرّة بين الشرق والغرب، بعد أن كانت عقدة اتصال بينهما؛ فالمسائل الإنسانية ومعاناة السوريين هي نتيجة تحوّل السكّان إلى أصحاب ولاءات إقليمية، وأحياناً محلية تعود إلى مرحلة ما قبل الدول"، معتبراً أن "الأجيال السورية الشابة لن تعرف هذا البلد كما عرفه آباؤها، كدولة قادرة على خلق توازنات صعبة، وبناء أمن متعدّد الجوانب بغضّ النظر عن أيّ اضطراب داخلي وخارجي، والأدوار السياسية والمجتمعية، وربّما عليها الاتجاه إلى بناء ولاء سوري مختلف، قادر على تجاوز مخاطر تحوُّل بلدها إلى منطقة صراع دائم".

**ميدانياً:**

- **آذار 2011** — خروج أولى التظاهرات في مدينة درعا
- **آذار 2012** — سيطرة الجيش السوري على حيّ بابا عمرو في حمص
- **تموز 2012** — اغتيال خلية الأزمة في تفجير مبنى الأمن القومي ومحاولة اقتحام العاصمة
- **آذار 2013** — خروج الرقة عن سيطرة الحكومة
- **نيسان 2013** — انخراط حزب الله في الحرب إلى جانب الدولة السورية
- **حزيران 2014** — ظهور تنظيم «داعش» وإعلان «دولة الخلافة»
- **آب 2014** — تخلّص سوريا من مخزون السلاح الكيميائي
- **أيلول 2014** — نشْر الولايات المتحدة 2000 جندي في سوريا
- **آذار 2015** — خروج مدينة إدلب عن سيطرة الحكومة
- **أيلول 2015** — دخول روسيا الحرب
- **كانون[1] 2016** — إعلان الحكومة السورية مدينة حلب خالية من الإرهاب
- **تشرين[2] 2017** — تحرير مدينة دير الزور من سيطرة «داعش»
- **نيسان 2018** — إعلان السيطرة على الغوطة الشرقية
- **كانون[2] 2018** — بدء الاجتياح التركي للأراضي السورية
- **نيسان 2018** — وقوع العدوان الغربي على سوريا بقيادة واشنطن
- **شباط 2020** — تحرير كامل محافظة حلب وفتح طريق «M5» الدولي

**سياسياً:**

- **حزيران 2012** — مؤتمر جنيف الأول
- **كانون[2] 2014** — مؤتمر جنيف الثاني
- **كانون[2] 2017** — انطلاق مسار أستانا
- **كانون[2] 2018** — عقد مؤتمر سوتشي
- **تشرين[1] 2019** — انطلاق عمل اللجنة الدستورية

ملف

# نموذج «التحرير» الأميركي: الرقّة تنازع تحت ركامها

دفعت مدينة الرقّة ثمناً باهظاً منذ اندلاع الحرب، لتكون واحدةً من أكثر مدن البلاد تضرُّراً لناحية الدمار والخراب وتهجير السكان، حتى تحوّلت، في أجزاء واسعة منها، إلى كتلة ضخمة من الركام، بفعل غارات «التحالف الدولي»، بقيادة واشنطن. وسط ذلك، تُبذَل جهود أهلية لإعادة الحياة إلى أجزاء من المدينة

أيهم مرعي

تُعدُّ مدينة الرقّة من المدن السورية التي شهدت نهضة عمرانية لافتة في سنوات ما قبل الحرب، في ظلّ محاولات حكومية مستمرّة، آنذاك، لرفع مستوى الخدمات وتنشيط

> كانت المدينة مركزاً متقدّماً لاستقطاب إرهابيّي «داعش» من حول العالم

الحركة الاقتصادية والسياحية. وفي وقت كان فيه السكّان يلحظون تطوّر النهضة العمرانية لمدينتهم، باغتتْهم الحرب سريعاً، لتتحوّل الرقة الوادعة إلى عاصمة لـ«دولة الخلافة»، وموطئ قدم لأعنف إرهابيّي العالم. هكذا، كانت «درّة الفرات»، التي ظلّت لأشهر بعيدة عن دائرة العنف، أوّل مركز محافظة يخرج عن سيطرة الدولة السورية في آذار من عام 2013، قبل أن تصبح لاحقاً محور صراع بين مختلف الفصائل المسلّحة. وخاض الجيش السوري، حينها، معارك ضارية مع الفصائل، وسط صمود أسطوري أظهرته قطعه العسكرية في قيادة «الفرقة 17» عند مدخل المدينة، ومطار الطبقة العسكري، و«اللواء 93» في مدينة عين عيسى، للحفاظ على وجود الدولة السورية، لكن تضخُّم الدعم العسكري للمهاجمين أجبر الجيش على الانسحاب.

يشرح أبو منصور، ابن الرقّة التي نزح عنها إلى الحسكة لاحقاً، الظروف التي عاشتها مدينته خلال الأشهر الأولى من اندلاع الحرب، والتي فتحت على تحوّل استراتيجي في مسار الأحداث. يقول الرجل، لـ«الأخبار»، إن «المدينة لم تشهد احتجاجات، وتحوّلت إلى ملاذ آمن لكثير من الهاربين من المعارك من محافظات حلب وحماة ودير الزور وغيرها»، معتبراً أن «هناك مَن دفع المال الوفير لكي تسقط الرقة، وتكون بداية المشروع لإسقاط الدولة السورية... وهو ما تأكّد لاحقاً من خلال الأحداث التي شهدتها المدينة طوال الفترة الماضية». ويصف أبو منصور، ليلة سقوط المدينة بيد الفصائل المسلّحة في الرابع من آذار من عام 2013، بـ«المفاجأة المريعة لكثير من السكّان»، مستذكراً بأن «الأهالي توقّعوا أن تعود الدولة إلى المدينة خلال فترة قصيرة، إلا أن اشتداد المحنة على البلاد، جعل سكّانها يدفعون ثمناً غالياً، وتحوّلت مدينتهم إلى كتلة من ركام». وبعد سيطرة الفصائل المسلّحة على الرقّة، شهدت المدينة تسارعاً للأحداث، حوّلها خلال عام إلى عاصمة لـ«داعش»، ومركز متقدّم لاستقطاب إرهابيّي التنظيم من حول العالم، باستغلال الحدود والتسهيلات التركية الواسعة. بعد ذلك، وعلى مدار أكثر من 1000 يوم، أضحت الرقّة ساحة للقصف اليومي والعنيف لـ«التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، ما خلّف فيها دماراً بنسبة 90%، مع آلاف الضحايا من المدنيين.

ويرى أبو عبد الله، الذي لم يغادر المدينة إلّا لأشهر قليلة، قبل أن يعود إليها مع سيطرة «قسد» عليها في نهاية عام 2017، أن «الدمار الأكبر للمدينة حصل خلال الشهرين الأخيرين من حملة التحالف الأميركي عليها». ويروي، لـ«الأخبار»، أنه كان «شاهداً على القصف الذي استهدف كلّ البنى التحتية والخدمية، بشكل ممنهج، ما أدّى إلى تدمير كلّي للبنى التحتية، والحق الضرر والدمار بغالبية المباني السكنية». ويلفت إلى أن «أطناناً من القنابل والصواريخ أُلقيت على الرقّة في فترة قصيرة، حوّلتها إلى مدينة منكوبة تشبه الصور التي كنّا نشاهدها في هيروشيما اليابانية». ويضيف أن حيّ الرميلة إن «نحو ربع سكّان المدينة ممّن كانوا يقطنونها قبل الحرب، عادوا إليها على أمل أن يعوّض التحالف الدولي الأهالي، أو عسكرية»، معبّرة عن تفاؤلها «بالأنباء المتداولة عن اتفاق قريب بين قسد والدولة السورية».

كانت مدينة الرقّة أوّل مركز محافظة يخرج عن سيطرة الدولة السورية، في آذار من العام 2013 (أ ف ب)

حرب بحقّ الرقّة وأهلها، وتركها مدينة من ركام». وعلى رغم أن الكثير من الصحافيين الأجانب الذين زاروا المدينة خلال فترة هجوم «التحالف» عليها، رجّحوا أنها لن تكون صالحة للعيش لسنوات طويلة مقبلة، إلّا أن أهالي الرقّة لا يزالون يتحدّون كلّ تلك التوقّعات، ويحاولون إعادة بناء منازلهم، على أمل تجاوُز الذكريات السوداء التي عاشتها مدينتهم، طوال السنوات الماضية. وبالفعل، شهدت المدينة خلال العام الفائت عودةً ملحوظة للكثير من سكّانها الذين أعادوا ترميم منازلهم، مع تجدُّد جزئي للنشاط الاقتصادي والتجاري والزراعي فيها.

وتَصف أم إبراهيم واقع الرقّة الحالي بأنه «صعب في ظلّ الغلاء الكبير الذي تشهده المدينة»، مستدركةً بأن «تمسّك الأهالي بالحياة دفع الكثيرين منهم إلى إعادة ترميم منازلهم المدمّرة، من دون أيّ مساعدة من أحد»، مضيفة: «وحدها بعض المنظّمات الدولية والأهلية شجّعت السكّان على العودة من خلال إزالة الأنقاض، وفتح الطرقات، ورفع الجثث من بين الركام». وتروي السيّدة، لـ«الأخبار»، أنها «بقيت أسبوعاً كاملاً لا تستطيع النوم بعد عودتها إلى المدينة، كونها كانت تنام في غرفة لم يطلها الدمار في منزلها المدمّر والمحاط برائحة الدماء من كلّ مكان». وتختم حديثها بالقول: «لم نكن نتمنّى أن ترى الرقّة كلّ هذا الألم والأسى، لكنه قدر مكتوب علينا»، متمنّية أن «تنتهي الحرب، وتعود الرقّة مدينة تعيش حياتها الهادئة على ضفاف نهر الفرات، بعيداً عن أيّ صراعات سياسية

> خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، افتُتح نحو 165 متجراً إضافياً في المدينة

"الأخبار"، عن عودة يومية وكثيفة للمهجّرين والنازحين إلى حمص، ويقول: "نعمل الآن على تأمين الخدمات لكل المناطق، وضمناً المناطق التي يعود إليها النازحون، من كهرباء ومياه وصرف صحي، وفتح طرقات وإزالة أنقاض". ويرى بارسيك أنه "لا يمكن أن تكون عودة النازحين مستدامةً إذا لم تكن مترافقة مع عودة النشاط الاقتصادي (...) لذا يتمّ التركيز الآن على تحريك وتحفيز النشاط الاقتصادي، وضمناً الأسواق الرئيسية الموجودة في مركز المدينة". ويشير إلى أنه "خلال الأعوام الخمسة الماضية، تمّ افتتاح نحو خمسين محلاً تجارياً في منطقة سوق الناعورة في مركز المدينة، وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، تمّ افتتاح نحو 165 متجراً إضافياً في السوق نفسه، وتجري عمليات الترميم لحوالى 100 متجر آخر، ولدينا مئات الطلبات من المواطنين والتجّار للعودة إلى محالّهم".

### إعادة الإعمار

وضعت محافظة حمص المخطّطات التنظيمية للمناطق، بينما يجري العمل الآن على رفع الأنقاض وإزالة المباني الآيلة إلى السقوط، بالتزامن مع تحفيز القطاع الخاص والعمل على تنشيطه عبر منحه العديد من التسهيلات. وفي المخطّطات الجديدة، سُمح ببناء طوابق إضافية، فيما قدّمت تسهيلات لتشجيع المواطنين على إعادة الإعمار وترميم المهدّم. ويبدو أن عجلة إعادة الإعمار - حتى الآن - مرهونة بالعامل المحلّي والكفاءات السورية على الصعيدَين الصناعي والعمراني، طالما أنه لا حديث رسمياً عن إعادة إعمار دولية تشارك فيها دول أجنبية ذات قدرات هائلة. وكان محافظ حمص السابق، ووزير التجارة الداخلية حالياً، طلال البرازي، قد وعَد، خلال مدّة خدمته في حمص، بإعادة إعمار شاملة، مؤكداً أن المخطّطات جاهزة وستوضع حيّز التنفيذ، وقد حصلت على الموافقات، إلّا أنه اتّضح أن العملية تحتاج إلى قرار سياسي وسيادي يتخطّى صلاحيات محافظ حمص، بسام بارسيك، إلى

## حمص تستعيد بعض عافيتها: في انتظار إعادة الإعمار

عشرة أعوام كاملة، نالت منها حمص «حضْنة الأسد». المدينة التي اشتعلت المعارك في ثُلثيها تقريباً، وشغل الانتحاريون والمفخّخات ثلثها الآخر. ودّعت الحرب إلى غير رجعة، لكنها ظلّت تحتفظ بآثارها الشاخصة على طول خطوط اتصال الأحياء، كشاهد أخير على ضراوة المعارك

حمص ـ طارق علي

تستقبل مدينة حمص زوّارها عبر المدخل الجنوبي من جهة دمشق، عبر حاجز أمني بعدّة مسارب، يكاد يكون هذا الحاجز، إلى جانب ثلاثة حواجز أخرى على مداخل المدينة، هو كلّ ما يذكّر زائر المدينة بأن حمص شهدت أحداثاً دامية منذ الأشهر الأولى لاندلاع الأزمة السورية عام 2011. الطريق من المدخل الجنوبي يقود، عبر دوّاري الثامن من آذار ودوار الرئيس، إلى السوق الذي يُعدّ نقطة ربْط مختلف الأحياء بعضها ببعض. ومن هنا، أي السوق، تبدأ مشاهد الدمار وشواهد الحرب الباقية على كثرتها، من الخالدية إلى جورة الشياح، فالقرابيص، مروراً بالقصور وكرم شمشم وأحياء أخرى، وسط ازدحام وحركة مرورية كثيفة يعزّزان مؤشّرات عودة الحياة إلى المدينة.

### مدّخرات مدينة

خلّفت الحرب وراءها آلاف الشهداء والجرحى والأسر المتضرّرة والعوائل المنكوبة من أبناء مدينة حمص وأريافها. كانت شرارتها قد اندلعت في أيّام التظاهرات الأولى مع مقتل المستخدم المدني في "نادي ضبّاط حمص"، عادل فندي، ضرباً بالعصيّ والحجارة من قِبَل المتظاهرين، ومن ثم مقتل الشرطيّ عصام حسن، لتتوالى لاحقاً الأحداث الدامية، من إعدام المدنيين عبر رميهم بالرصاص أو ذبحهم وسحلهم في الطرقات وأمام المدارس، كما حصل على جدار "مدرسة يوسف العظمة" في وادي السايح. وفي حيّ الخالدية، بُقرت بطون ممرّضات اختُطفن من المشفى الوطني، لتتتالى الأحداث مروراً ببقْع أعين شباب فريق تطوُّعي محلي، وكذلك خطف وإرسال الجثث المقطّعة إلى مشارف الأحياء. كلّ ذلك حصل قبيل دخول الجيش رسمياً إلى حمص. بسرعة وبساطة، ظهر السلاح في أيدي جماعات سيطرت على أحياء تمثّل أكثر من نصف المدينة، فتقطّعت أوصال حمص، وانقطعت المناطق بعضها عن بعض، وصارت الحدود المتداخلة نقاط تماس ومسرحاً للمعارك.

كذلك، حوصرت أحياء كاملة في المدينة بتهمة أنها "مؤيّدة للنظام"، كما حيّ الزهراء الذي خضع للحصار قرابة عام كامل، فضلاً عن عشرة أحياء أخرى وقعت جميعها تحت سيطرة المسلّحين. وقتذاك، برزت أسماء مسلّحين امتهنوا الخطف والقتل، وعلى رأسهم بلال الكن، قبل أن يُقتل لاحقاً. ومن ثمّ ظهرت أسماء وشخصيات جديدة تولّت قيادة جبهات المسلّحين، ومنهم عبد الباسط الساروت، المنشد والمحرّك الحماسي في حيّ الخالدية، والذي قُتل لاحقاً أيضاً؛ وعبد الرزاق طلاس الذي يُعدّ من أوائل الضبّاط المنشقّين عن الجيش السوري، ومؤسّس وقائد "كتائب الفاروق" التي تمركزت أولاً في الخالدية وبابا عمرو، والذي فرّ لاحقاً خارج البلاد.

شكّل تحرير حيّ بابا عمرو أولى إشارات انهدار المسلّحين عن حمص. "سكاي نيوز" أطلقت على الحيّ لقب "عين الثورة"، ويوم تحريره في آذار 2012، عنونت القناة نفسها: "اغتيال (عين الثورة) في مدينة حمص"، لتكرّ بعدها سُبحة الأحياء الحمصية التي عادت إلى سيطرة الجيش السوري، بعدما أُريد لها أن تكون مركز ثقل المسلّحين وقوتهم. وفي الريفين الغربي والشمالي، كان لمدينتَي القصير والرستن دور مفصليّ في احتضان المسلّحين، وكان تحريرهما، وتحديداً القصير، نقطة فاصلة في مسار تراجع سيطرة هؤلاء.

خلّفت الحرب آلاف الشهداء والجرحى والأسر المتضرّرة والعوائل المنكوبة من أبناء مدينة حمص (أ ف ب)

### نشاط اقتصادي

بعد عشر سنوات، عادت المؤسّسات والمنظّمات والشركات والمديريّات للعمل في مواقعها السابقة قبل الحرب، وفي سوق المدينة المركزي تحديداً، وشهدت المدينة، في السنتين الأخيرتين، حالةً من التعافي والاستقرار على الأصعدة وفي القطاعات كافة. يتحدّث محافظ حمص، بسام بارسيك، إلى

# السوريون في الذكرى العاشرة: كلُّنا في الخسارة سواء!

عشر سنوات على بدء رحلة معاناة الشعب السوري، التي لم تنتهِ بعد. يَجرّ السوريون أرباحهم، وخسائرهم طيلة السنوات الماضية، مع ما يتخلّل ذلك من مشاعر الندم وضياع الانتماء. شهادات متنوّعة تحاول طرح تساؤلات والإجابة عنها حول ما يمكن أن يُعوّضهم عمّا ضاع

دمشق ـ مرح ماشي

عشرة أعوام مرّت من أعمار السوريين، أظلمت مستقبل بعضهم، فيما صعّدت آخرين إلى حيث لم يتوقّع أحد. إذ ازدهرت مهن وأعمال على حساب أخرى، واحتُكرت أسواق بعض المهن من قِبَل أسماء مستجدّة، على إثر غياب أصحابها القدامى وتشتّتهم في الأصقاع. وجد البعض في التغييرات التي بدأت في آذار 2011 فرصاً للاستغلال، في حين رأى آخرون، ولا يزالون يرون، فيها صدمة لم تنتهِ بعد. إلا أنه في ميزان الربح والخسارة، يبدو جميع السوريين خاسرين، بمَن فيهم الرابحون الفعليون ممَّن أجادوا تسلّق معاناة الناس. وذلك في جميع المجالات، بما فيها الثقافية والفنية التي فرغت من معظم نخبها، ما أثّر على هوية البلاد، وأعلى أصوات الشعارات والمزايدات والتخوين على المطالبات بالسويّة اللائقة للمنتَج الإبداعي وقيمته. ويبقى أبرز الخاسرين مَن خسر روحاً أو بيتاً أو جنى العمر، أو حتى وطنه، بينما أضحى تعويضه في البلدان البديلة مثار جدل آخر. وعلى أيّ حال، لا يختلف أحد على أن السوريين جميعهم يعيشون، اليوم، حيوات بديلة. مَن بَزغ في إدارة حياته الجديدة ضَفّ من بين النّاجين، عبر خلاص فردي لا يكاد يلحظه هو نفسه، في حين فشل كثيرون في التأقلم مع مسار الحياة البديلة، وأضحت عبادات الطب النفسي تغصّ بزوّارها الدائمين. يهرب الجميع من سؤال: أين كُنّا لولا هذا التاريخ؟ سؤال يشرّع التفكير في مدى أحقية إلقاء اللوم في الفشل والخيبات على مجرّد توقيت زمني لم تأتِ نتائجه التراجيدية من مجرّد أرقام متجاورة على شكل: 15- 3- 2011.

### «مواطنة درجة ثانية»

في شقّتها الألمانية الصغيرة، تستعدّ فيكتوريا شابلي لامتحاناتها في كلّية الهندسة. تفوّق وتميّز أظهرتهما الصبيّة العشرينية الجميلة، سمحا لها بالتعويض قليلاً عمّا شهدته من أهوال في مسقط رأسها في الجزيرة السورية، أسوةً بالكثير من السريان والكلدان، وحتى العرب، الذين هربوا من المعارك والمجازر، وبشكل تدريجي منذ عام 2011. نظرياً، لم تربح فيكتوريا كثيراً، هي التي خرجت من بلادها للدراسة في ألمانيا وبدأت من تحت الصفر، بحسب قولها، إلا أنها حظيت برعاية صحّية ممتازة لوالديها اللذَين أتعبهما المرض. تقول: "لو بقينا في سوريا لتنهدلنا بفعل مصاريف ذلك". فقدت الفتاة استقرارها وبعض خطط مستقبلها، إضافة إلى أشخاص تحبّهم، والأهمّ "بيتي وحارتي وطقوسي التي كنت أحبّها". لعلّ البيت الذي خسرناه يمكن تعويضه. ما لا يمكن تعويضه هو جزء عميق مني ومن هويّتي".

خسرت فيكتوريا انتماءها الذي ضاع بين البلدين، وهو، بنظرها، ما لا يمكن أن تُستبدَل به أوراق الإقامة الدائمة أو اللغة البديلة. تُعلّق: "يتضلّى مواطنة درجة ثانية". وتضيف: "حتى لو رجعت ع سوريا، رح حسّ حالي غريبة. أكيد كلّ شي تغيّر".

لا تختلف كثيراً هواجس مَن بقوا في البلاد، ممَن هم في المرحلة العمرية نفسها. الممرّضة الشابة، فاطمة بدران، يستوقفها الرقم "10"، فتعلّق بقليل من الدهشة: "بصراحة الرقم كبير". تغيّرت حياة الفتاة وعائلتها كلّياً، إذ هجرت بيت ذكريات طفولتها في حي جوبر الدمشقي مطلع سنوات الحرب، على خلفية خسارة ابن عمّها شهيداً على باب المنزل ذاته، برصاصة قنّاص، لتتواصل خسائر العائلة بانهاء عمومة آخرين استشهدوا أو فُقدوا منذ سنوات صارت بعيدة بالنسبة إليها. ليست الأرواح وحدها ما لا يعوّض، بالنسبة إلى الصبية العشرينية، بل مشاعر فُقدتا كالأمان والحنان والطمأنينة. أكثر ما يعنيها هجْر البيت الأول وتبديل 4 بيوت من بعده. تقول بحسرة:

> في مقابل صعود مَن باتوا يُعرفون بـ«تجّار الحرب»، نزلت أسماء كان لها تأثيرها على جيوب السوريين وحياتهم

"كتير بشع تكون بلا بيت وماوى. مو أي أربع حيطان وسقف بينقال عنهم بيت". خسرت فاطمة رفاقاً بسبب موقف سياسي، من غير أن تخفي ندماً، لعلّ مَن خسرتهم يشعرون به ذاته. وإن ربحت قوتها وصلابتها في مواجهة صعوبات الحرب، لا تبدو فاطمة ممنونة كثيراً، إذ كان يمكنها أن تُطوّر نفسها بشكل أكبر لولا الحرب، بحسب تعبيرها. الكثير من الأمور كان يجب تغييرها وإصلاحها في البلاد، ولكن ليس "هكذا"، على حدّ قولها. "هيك رجعنا نحنا والبلد مية سنة لورا. ما في بيت سوري ما تضرّر. بتمنّى لو غيّرنا بلدنا للأحسن مو للأسوأ"، تختم فاطمة.

### «ما لا يعوّض»

في مقابل صعود مَن باتوا يُعرفون بـ"تجّار الحرب"، الذين أدّوا أدواراً متعدّدة خلال الأزمة والحصار حتى أضحوا أهمّ رموز المرحلة اقتصادياً، نزلت أسماء كان لها وزنها وتأثيرها على جيوب السوريين وحياتهم. كذلك، فرّخ جيش من الإعلاميين الافتراضيين الذين ملأوا صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، التي صارت مسرح "بطولات" التغطيات الميدانية، وهو ما أفضى إلى تزايُد الصراخ الدفاعي عن البلاد، وأضفى على المناخ الإعلامي ألواناً مذهلة من فنون "الحرب النفسية والإعلامية"، تسودها السقطات المهنية والأخطاء الإملائية والنحوية، من غير أن يرفّ جفن لأصحابها.

تعزو الزميلة بيسان أبو حامد هذه الأجواء إلى كون سوريا ظلّت على مدى سنوات الحرب أرض الحدث، وهذا أدّى إلى تسابُق وسائل الإعلام العالمية للحصول على أيّ خبر أو صورة، ما شرّع الفرص ونوّعها. وتلفت إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت منذ عام 2011 في تنوُّع الأدوات لعمل صحافي أكثر إبداعاً وانتشاراً، بما يسمح بالتحرُّر من الأطر التقليدية، مضيفة إن "الزمن كفيل بغربلة الصحافيين من المتسلّقين". الإعلامية الثلاثينية المقيمة في بيروت، ومع إيمانها بالصحافة كأداة تشذيب لوعي الشعوب، وتعويلها على الصحافة الميدانية، لم تتخيّل يوماً أن تكون سوريا هي الميدان، وأن يكون الفرز والاستقطاب قاسيَين بهذا الشكل. تعلّق: "لا يهمّ إن كان جسدك مرتعشاً، عليك ضبط عدسة الكاميرا، حتى وإن رُوّع الدمع بصرك. لم يكن سهلاً فصل المهنة عن المشاعر. ولكنني أعتبر نفسي محظوظة بفرصة معايشة مرحلة بهذه التحوّلات الجذرية، ما ساهم في صقل خبرتي ومهارتي الصحافية". ولو أخذت الأمور مساراً بعيداً عن الحرب وتأثيراتها، لكانت أبو حامد اليوم سيدة تعمل على تربية طفلين وكلب، بحسب تعبيرها، وسط لفيف من أصدقائها الغائبين. وتختم: "الحرب تُوسّع الآفاق، وإن كانت تفتحها على المآسي".

أمّا في حمص التي شهدت أقسى فصول الصراع، فتتجلّى أسوأ التأثيرات النفسية والاجتماعية. الطبيب طارق غدير حمل عائلته الصغيرة ومضى مغترباً للعمل في الخارج، بعد انتهاء مرحلة العنف في مدينته التي كان قد نزح عنها مطلع سنوات الحرب إلى طرطوس. لا ينسى كيف سقطت صور عرسه وصحف تقييمه الدراسية وبعض أغراضه الشخصية أثناء نقْلها من بيته القديم تحت القنص، من غير أن تستوقف أحداً للتفكير في التقاطها. إلا أن وفاة والده نبّهته إلى أن عمراً هُدر خلال الحرب لم يتمكّن من أن يمضيه معه. يعلّق بالقول: "الشي الوحيد اللي لازم يتعوّض هو سوريا. والشي الوحيد اللي ما رح يتعوّض هو سوريا أيضاً". عبارة يخشاها الكثير من السوريين ويصدّقونها.

في ميزان الربح والخسارة، يبدو جميع السوريين خاسرين (أ ف ب)

# العالم | تقرير

كانت إرادة استهداف الناقلة التجارية محدّدة جدّا بإصابة رمزية تُعدُّ رسالة إلى الجانب الإيراني (أ ف ب)

**في إطار ردّ فعل على ردّ الفعل الإيراني، تشير التقديرات إلى أن إسرائيل أقدمت، وفق التسريبات الإعلامية، على استهداف ناقلة تجارية إيرانية في شرق المتوسّط. استهدافٌ تستكمل تل أبيب من خلاله الضغط على طهران وحلفائها ضمن ما تسمّيه «المعركة بين الحروب». لكن مواجهة تبعات المنازلة البحرية التي افتتحتها إسرائيل، تضع هذه الأخيرة أمام واقع تسبّبت به لنفسها نتيجة سلسلة أخطاء تقديرية**

## أخطاء إسرائيل البحريّة تلاحق أمنها
# نحو تهدئة المواجهة مع إيران؟

**يحيى دبوق**

لم يَصدر إقرار رسمي إسرائيلي - ولا يُتوقّع صدوره - بصحّة تقارير إعلامية تحدّثت عن استهداف تل أبيب ناقلةَ تجارية إيرانية في شرق المتوسّط. إلّا أنه يُقدَّر، إلى حدّ الاطمئنان، أن تل أبيب هي التي استهدفت الناقلة، في سياق ردّ فعل على ردّ فعل إيراني آخر تسبّبت به إسرائيل نفسها، بعدما استهدفت سفناً إيرانية وغير إيرانية كانت متّجهة إلى سوريا. على أن الأمر لا يتعلّق بمواجهة عسكرية أو أمنية عبر حملة على السفن التي قيل إن إسرائيل استهدفتها في المتوسّط أو البحر الأحمر، بل هو نوع من استكمال الحصار على سوريا والضغط على إيران، عبر أفعال عدائية تشوّش خطط الجمهورية الإسلامية لمساعدة حليفها السوري اقتصادياً، ردّاً على حصار جائر بطاول الجهتين معاً.

وفقاً للتقارير، التي لا تنقصها صدقيّة كما يبدو، كانت إسرائيل هي الجهة التي باشرت فتْح الساحة البحرية على الاشتباك، وإدخالها في الحرب الدائرة بين المحورين في المنطقة، ليَعقب اعتداءَها هذا ردٌّ إيراني - تحدّث عنه الإعلام بلا إقرار رسمي من جانب طهران -، تُبعه ردّ على الردّ من جانب إسرائيل. الردّ الأخير كُشف عبر تسريبات في تقارير متعدّدة، وبأسلوب تسريب مختلف، مع التأكيد أن تنفيذ اليد الإسرائيلية على الزّناد أدّى إلى ضرر لم يكن محسوباً لدى تل أبيب، متمثّل في تسرُّب كمّيات من النفط طاولت شواطئ فلسطين المحتلة في منطقة حيفا وجوارها، وصولاً أيضاً إلى الشاطئ اللبناني جنوباً. هكذا، انقلبت النتيجة عملياً، إذ بدا أن إسرائيل استهدفت نفسها في سياق استهداف الناقلة، بينما استكملت الناقلة طريقها إلى سوريا.

إلّا أن الفعل نفسه، وتوسُّع نتيجته، وتفاصيل أخرى متّصلة به، ليست موضع اهتمام كبير، وإن كانت في وجه من وجوهها ذات أهمّية، إنّما ينصبّ البحث على ما إذا كان الجانبان، إيران ومَن معها من حلفاء وإسرائيل ومَن معها من حلفاء، في مسار مواجهة بحرية تفضي إلى سلسلة ردود مختلفة، تتصاعد وفقاً لتقديرات الطرفين لإمكانية استثمارها في الحرب القائمة بينهما. وكما قيل في تقارير سابقة، فإن التهديد البحري مُثار من قِبَل إسرائيل، ضمن توقّع لدى أجهزتها الاستخبارية بأنها بما لديها من تموضع وقدرات، وما لدى أعدائها من تموضع وقدرات في المقابل، تستطيع مباشرة حرب بحرية ضدّ سفن مدنية وتجارية إيرانية أو مملوكة من إيران، ضمن ما تسمّيه "المعركة بين الحروب"، التي من بطبيعة الحال، المواجهة العسكرية نفسها للحؤول دون تحصيل سوريا وحلفائها قدرات متعاظمة.

كانت إرادة استهداف السفينة التجارية الإيرانية، كما يرد من تسريبات، محدّدة جدّاً بإصابة رمزية تُعدُّ رسالة إلى الجانب الإيراني على أمل ردع طهران عن مواصلة ردّها البحري الذي بدأته أخيراً. لكن الفشل في إيصال رسالة التحذير، وتحوُّلها إلى ردّ كامل كان سيفضي إلى كارثة، أدّيا إلى تقريب التهديد الإيراني غير المعلن، وفقاً للتقارير الأخيرة. وعليه، يبدو أننا أمام واقع مواجهة مقبلة تسبّبت بها إسرائيل لنفسها عبر استهداف السفن المتوجّهة إلى سوريا، نتيجة سلسلة أخطاء تقديرية: تقدير خاطئ لجدوى الفعل، وتقدير خاطئ لثمن الاعتداءات، وتقدير خاطئ، وهو الأهمّ، لإمكان جرّ إسرائيل نفسها إلى مواجهة بحرية من شأنها أن تكون هي الجهة الخاسرة فيها، ربطاً بعدّة عوامل ومركّبات تضع إسرائيل في موقع أدنى.

على هذه الخلفية، شدّد مسؤولون رفيعو المستوى في المؤسسة الأمنية في تل أبيب على وجوب العمل على تهدئة التوترات البحرية مع إيران، واوصوا، في نقاشات مغلقة، كما ورد في موقع "والا" الإخباري أمس، بمراعاة واقع أن الطريق البحري من آسيا إلى إسرائيل حسّاس بشكل خاص، وتحديداً في منطقة هرمز، حيث تعرف في العقد الأخير بأنها منطقة الردود الإيرانية. ووفقاً للمسؤولين الأمنيين أنفسهم، يمكن أن تتدهور الأمور بسهولة مع الجانب الإيراني. وبحسب مصادر أمنية أخرى، في حديث إلى موقع "والا"، فإن رئيس الأركان، أفيف كوخافي، يؤيّد، من جهته، اتّباع نهج أقلّ حدّة، والسعي إلى تهدئة التوتّر البحري المتنامي مع الإيرانيين.

وكانت المواجهة البحرية مع إيران مدار بحث ونقاش خاصّين لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في الأسبوعين الماضيين، اللذين شهدا تبادل اتهامات بين الجانبين. ومن بينها اتهام طهران لتل أبيب بالمسؤولية عن استهداف سفينة تجارية إيرانية في شرق المتوسّط، الأمر الذي صمتت إسرائيل الرسمية عنه حتى الآن، بل إن وزير الأمن، بني غانتس، الذي علّق على "المواجهة البحرية"، رفض الإقرار بمسؤولية إسرائيل عن استهداف السفينة الإيرانية، وقال إن إسرائيل تعمل على إحباط تحرّكات إيران المشبوهة في البحار، لكنه امتنع عن التعليق على الحادث الأخير. وقال: "نعمل على تعطيل عمليّات نقل الأسلحة من إيران والأشياء المتعلّقة بالأسلحة والقدرات العسكرية في الجو والبحر والبرّ". وأضاف: "لا أقول إن كنّا قد فعلنا أيّ شيء أو لم نفعل شيئاً. من واجبنا أن نتحرّك ضدّه وسنواصل القيام بذلك. إسرائيل ليست مسؤولة عن التسرّب النفطي الذي أدّى إلى كارثة القطران على الشواطئ". هل رفْض غانتس الإقرار مردّه الخشية من الإقرار نفسه وتبعاته على المواجهة البحرية، أم الفشل العملياتي والتسبُّب بتلويث الشواطئ، ومن بينها الإسرائيلية؟

أهم ما يرد من أسئلة هو: هل تواصل إسرائيل حرب استهداف السفن في الجبهة البحرية ضدّ إيران؟ يبدو أن الأمور لم تَعد مرتبطة فقط بقرار إسرائيلي، وإن كانت هي التي ابتدأت المنازلة البحرية مع الجانب الإيراني.

اعتبارات من شأنها أن تحثّ أو تلجم القرارات الإسرائيلية، إلّا أن أهمها وأكثرها تأثيراً هو مستوى وحجم الإيذاء المقدَّر في أعقاب الفعل الاعتدائي الإسرائيلي. وتتعلّق هذه المعادلة بكلّ ما يرتبط بإسرائيل من ساحات تهديد، سواء كانت محيطة بها أو بعيدة عنها نسبياً أو كلّياً، وإن كان في موضع الشاذّ عن المعادلة، بطبيعة الحال، ما يرتبط بعمليات لصقّ تهديدات وجودية أو من شأنها أن تتحوّل إلى وجودية، وهي ما يمكن، بل ويجب، تجاوُز ثمن أيّ ردّ فعل عليها.

لا يعني ذلك أن بإمكان إسرائيل أن تبادر إلى التحرُّك مهما كانت الأثمان، لمجرّد تقدير وجود تهديد من هذا النوع. إذ إن المسافة بين إمكان وجود التهديد ووجوده الفعلي كبيرة جداً، ودونها وجوب تشكُّل عوامل ومركّبات مادّية وزمنية وإرادة تفعيل لاحق للتهديد لدى الطرف الآخر، تفضي في نهاية المطاف إلى التحرُّك، مهما كان الثمن ردّاً على التحرُّك. والهدف من استهداف السفن، إسرائيلياً، لا يتعلّق بردّ حتمي، بمعنى وجوب الاستهداف من دون تفكير بالتبعات لردّ هجمة أو تهديد وجودي، إذ إنه استهداف يدخل، كما ورد هنا، ضمن "المعركة بين الحروب"، بمنحى اقتصادي هذه المرّة وليس عسكرياً مباشراً، وإن كانت نتيجته تخدم، شأنها إضعاف سوريا وتبعاً لها إيران، وأيضاً في السياق، أعدائها الآخرين في المنطقة، وفي مقدّمهم "حزب الله" في لبنان.

الواضح أن تقديرات إسرائيل، لدى بدء هذه المواجهة، كانت مشبعة بالأخطاء؛ إذ لو قدّرت أنها ستواجه ردّاً وسلسلة ردود لاحقة، مع إمكان توسُّع المواجهة، لما كانت قد أقدمت على استهداف الناقلات الإيرانية وغير الإيرانية المتّجهة إلى سوريا. ذلك أن إسرائيل لا تقوى، مهما أرادت أن تُظهر نفسها على هذا النحو، على مواجهة تبعات حرب بحرية

> **كانت التقديرات الإسرائيلية لدى بدء المواجهة البحرية مشبعة بالأخطاء**

تكون ناقلاتها هي، ثمناً ووقوداً لها، مع أو من دون القدرة على الإيذاء المقابل.

هنا، من المفيد التذكير بأن الحدّ الفاصل بين أفعال إسرائيل وامتناعها عنها في وجه أعدائها، هو القدرة على احتواء أو تجاوز ردّات فعل الطرف الآخر على اعتداءاتها، سواء كانت ابتدائية أو ردّاً على عمليات مبادَر إليها. قد تتداخل في بلورة القرارات، وصولاً إلى اتّخاذها وتنفيذها، جملة

◄ وفيات ►

جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في النبطية بهيئتيها الادارية والعامة تنعى رئيسها
المرحوم المُهندس
مُهند محمد سعيد صبّاح
وتشارك عائلته الكريمة العزاء، وتسأل الله عزّ وجل أن يسكنه فسيح جنانه

الهيئة التعليمية في جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في النبطية تنعى بمزيد من الاسف رئيس الجمعية
المرحوم المُهندس
مُهند محمد سعيد صبّاح
برحيله فقدت الجمعية ركناً اساسياً من أركانها وتتقدم من افراد عائلته بوافر العزاء

◄ إعلانات رسمية ►

اعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا العنداري
موجه الى المستدعى ضدهما: خليل واسمه إسكندر الأشقر، وهما من بلدة كفرقاهل الكوره أصلاً، ومجهولي محل الإقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2019/82 المقدمة ضدكما من المستدعي أنطوان جوزف الأشقر بوكالة المحامي إدوار جريج، تدعوكما هذه المحكمة لإستلام الحكم الصادر عنها برقم 26 بتاريخ 13/8/2020، المتضمن إزالة الشيوع في العقارين رقم 181 و206 منطقة كفرقاهل العقارية، عن طريق طرحهما للبيع بالمزاد العلني بين العموم بواسطة دائرة التنفيذ المختصة، على أن يعتمدا أساساً للطرح في المزايدة الأولى المبلغ المقدر من الخبير، على أن يوزع ناتج البيع بين الشركاء وتضمينهم النفقات كل بنسبة حصته في الملكية، وذلك خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

اعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه الى المستدعى ضدهم: ماري أمين سليمان ودولي وكتيا نقولا سليمان، وهم من بلدة عفصديق الكوره أصلاً، ومجهولي محل الإقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2020/22 تدعوكم هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدكم من المستدعي رياض نسيم فرح بوكالة المحامي إدوار جريج، بدعوى إزالة الشيوع المقامة على العقار رقم 743 منطقة بصرما العقارية وذلك خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان واتخاذ مقام لكم يقع ضمن نطاق هذه المحكمة وإبداء ملاحظاتكم الخطية على الدعوى خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، وإلا يعتبر كل تبليغ لكم لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب عصمه مرسل العريضي وكيل سعد معروف أبي حسين سند تمليك بدل ضائع للعقار 1231 الغابون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب محمد عرب محمد داره لموكله أحمد محمد الغوطاني سند تمليك بدل ضائع للعقار A 13/4134 بشامون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب مخايل سليم نجم لمورثه سليم مخايل نجم سند بدل ضائع للعقار 200 كفريا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلبت ساريه سعيد سيف الدين وكيلة سعيد رشيد رشيد سيف الدين الذي هو نفسه سعيد رشيد سيف الدين أحد ورثة عائشة رشيد علي يوسف التي هي نفسها عائشة رشيد سيف الدين سند ملكية بدل ضائع للمورثة في العقار 1416 مزبود.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

فرصة عمل للطلاب
إذا كنت طالباً/طالبة جامعيّاً من أصدقاء «الأخبار»، وتبحث عن فرصة لدخل اضافي او جديد، يهمنا ابلاغك بان إدارة التسويق في «الأخبار» تبحث عن مندوبين/مندوبات لبيع الاشتراكات .
لمن يهمّه الأمر التواصل عبر البريد الالكتروني
hr@al-akhbar.com
أو الاتصال على الهاتف 01/759500

## استراحة

### كلمات متقاطعة 3692

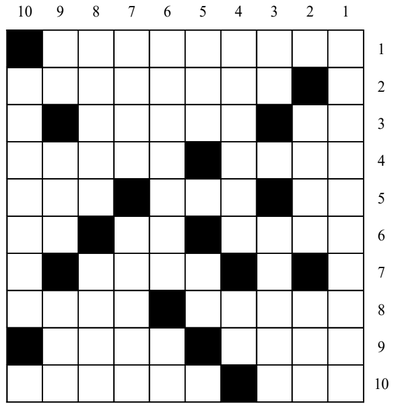

**أفقيا**
1- دولة أميركية – 2- مغامر إيطالي له مذكرات يروي فيها غرامياته بأسلوب بارع – 3- للنداء – صخر عظيم – 4- بئر في مكة في الحرم الشريف قرب الكعبة – ابن هولاكو خلف أباه وردّ هجمات مغول ما وراء النهر – 5- للندبة – من الطيور – ماركة سجائر – 6- شيخ ضعيف – للنفي – عاصفة بحرية – 7- عائلتي – 8- يختاره من بين كثر – ماركة سيارات – 9- تدفع المال في مشروع – رشا شخصاً بالمال – 10- ياكل الطعام – الصاحب

**عمودياً**
1- العاصمة الفيليبين السابقة – 2- جعل الشيء مائلاً – من الحشرات – 3- جُحر العقرب أو العنكبوت – جرس صغير – 4- أشهر أثر معماري مغوليّ في الهند – كانت اسنانه قصيرة ملتزقة منفطلة على غار الفم – 5- آبد – للتأوه – 6- مدينة فلسطينية – للإستدراك – 7- يحلّ مكان الشخص في مهمة – من الأمراض – 8- شركة آلات التصوير – يثبتَ ويقوّي – 9- للتافف – وضع القوانين ودوّنها – ياتي بعد – 10- احد رؤساء تركيا

**حلول الشبكة السابقة**

**أفقيا**
1- المتنبي – ما – 2- رمل – بغ – ليل – 3- ساح – دبس – 4- حانات – سم – 5- دن – سيّد – ربي – 6- مشدود – تجيد – 7- عيب – جوابي – 8- جلد – الصلاة – 9- ويهاي – 10- خان الخليلي

**عمودياً**
1- أر – ادم – جوخ – 2- لمس – نشغل – 3- ملاح – ديدون – 4- حاسوب – يا – 5- نب – نبد – اهل – 6- بغداد – جلاخ – 7- بتّ – توصيل – 8- لس – رجال – 9- مي – سبي بابل – 10- الحميديّة

### sudoku 3692

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1 | | 4 | 3 | 6 | | | |
| 5 | 7 | | | | | | 4 | 3 |
| | | | 7 | 9 | 5 | | | |
| | | | 3 | | | 2 | 6 | |
| | 2 | 8 | | | | 5 | 3 | |
| | 9 | 6 | | | 2 | | | |
| | | | 8 | 6 | 7 | | | |
| 9 | 5 | | | | | | 8 | 6 |
| | | | 9 | 5 | 1 | | 7 | |

**شروط اللعبة**
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

**حل الشبكة 3691**

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2 | 5 | 1 | 9 | 4 | 7 | 3 | 6 | 8 |
| 4 | 3 | 7 | 6 | 1 | 8 | 2 | 9 | 5 |
| 6 | 8 | 9 | 3 | 2 | 5 | 4 | 1 | 7 |
| 5 | 4 | 8 | 2 | 6 | 9 | 7 | 3 | 1 |
| 9 | 6 | 3 | 8 | 7 | 1 | 5 | 4 | 2 |
| 7 | 1 | 2 | 5 | 3 | 4 | 9 | 8 | 6 |
| 3 | 9 | 5 | 7 | 8 | 6 | 1 | 2 | 4 |
| 8 | 7 | 4 | 1 | 9 | 2 | 6 | 5 | 3 |
| 1 | 2 | 6 | 4 | 5 | 3 | 8 | 7 | 9 |

### مشاهير 3692

| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | |

شاعر عراقي (1926- 1996) كردي الأصل من أسرة كبيرة فيها رجال سياسة وشعر. عاش حياة تشرّدٍ وبؤس. من مؤلفاته الشعرية « حوار عبر الأبعاد الثلاثة »
■ 10+5+3+8+4+6+5 = من العملات العربية ■ 1+2+7 = مدينة سورية
11+1+9 = إمارة عربية
حل الشبكة الماضية: جباني انيبلي

إعداد نعوم مسعود

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

سينما

# إعادة ترميم تحفة آبيل غانس الصامتة
# «نابليون»... السينما كما يجب أن تكون

**أعلنت نتفليكس أخيراً بالتعاون مع «السينماتيك الفرنسية» أنها ستموّل عملية ترميم جديدة، أُطلق عليها اسم «أبولو» وهي النسخة الأشمل والأطول منذ عرض الشريط للمرة الأولى، وستكون جاهزة بعد شهرين في ذكرى مرور 200 عام على رحيل نابليون بونابرت. ما يقارب مئة عام مرّت على عرض أحد أهم الأفلام في تاريخ الفن السابع، وننتظر بفارغ الصبر النسخة الجديدة، ليتسنّى للجيل الجديد مشاهدة هذه التحفة بتقنياتها التي نادراً ما نراها في السينما المعاصرة**

شفيق طبارة

في حزيران (يونيو) 1925، قال المخرج الفرنسي آبيل غانس (1889 – 1981) للفنيين والفنانين في «استوديو بيلانكور» أثناء تصوير فيلم «نابليون» الصامت (1927): «عليكم أن تفهموا جيداً المعنى العميق لهذه الكلمات. من الضروري أن يسمح لنا هذا الفيلم بدخول معبد الفنون من باب التاريخ العملاق! يسكنني عذاب لا يوصف من فكرة أن إرادتي وهبة حياتي لا تساويان شيئاً إذا لم تعطوني، كلكم، ثقافياً في كل ثانية... أصدقائي، كل شاشات الكون في انتظاركم! للجميع. المتعاونين على اختلاف أنواعهم. الجميع! أبطالاً، ثانويين، مصوّرين، مشغلين، رسامين، كهربائيين، ميكانيكيين،

> **كان الأكثر تجريبية وتطرفاً من حيث التقنيات، مفعماً بروح قومية وضعت نابليون في مصاف القدّيسين**

> إليكم جميعاً، وخاصة الحشود الإضافية، المتواضعين (الكومبارس)، الذين سيتحملون العبء الثقيل لاستعادة روح أسلافهم، وإعطاء، بروح واحدة، وجه فرنسا الهائل بين عامَي 1792 و 1815. أسأل، بل أطلب النسيان التام لأي اعتبارات شخصية تافهة، وثقافياً مطلقاً، بهذه الطريقة فقط، ستخدمون القضية اللامعة لأجمل فنّ للمستقبل (السينما)، بفضل أروع دروس التاريخ».

انتهى التصوير عام 1927، وعُرض الفيلم بترقّب كبير في باريس خلال شهر آذار (مارس). أقيم العرض في الأوبرا ضمن احتفال خاص رافقته موسيقى حية (للأسف غير مكتملة اليوم ألّفها السويسري آرثر هونيغر، وقتها تم توزيع نسخ من كلمات لامارسيّز على الجمهور، للغناء بصوت واحد مع مشهد في الفصل الثاني من الفيلم، أطلق عليها غانس اسم «موسيقى النور» ما جعل الممثلين والجمهور يغنون كشخص واحد، كأنهم استحالوا جزءاً من الفيلم). ثم أقيم عرض لاحق في «مسرح أبولو» وسُمّي بـ«النسخة النهائية» (تسع ساعات ونصف ساعة). حقّق كلا العرضين نجاحاً باهراً، حتى إنه كان ضرورياً إضافة المزيد من العروض لاستيعاب التدفق الهائل للمشاهدين.

فيلم «نابليون» لا يقتصر على نسختين فقط؛ بل هناك 21 نسخة، منتجها المخرج نفسه غالباً، بما في ذلك ثلاثة إصدارات في الثلاثينيات مع حوارات ومشاهد صُوّرت من جديد وبدلجة من قبل الممثلين أنفسهم. أُنتج الفيلم في الأصل من قبل شركة «لا سوسيتيه جينرال دو سينما»، التي كانت قصيرة العمر وأسهمت في إنتاج فيلمين فقط، من روائع تاريخ السينما العالمية والفرنسية الصامتة: «نابليون» و«آلام جان دارك» لكارل ثيودور دريير. عُرض «نابليون» في ثماني مدن أوروبية عندما اشترته شركة «مترو غولدن ماير». لكن بعد عرضه في لندن، اقتُطع من مدته بشكل كبير، ولم يتم الاحتفاظ إلا بتسلسلات «بوليڤجن» (اسم أطلقه الناقد السينمائي الفرنسي إميل فوبليرموز خصّيصاً لفيلم «نابليون»، والمعنى هو ثلاثية الشاشات التي تم تصميمها حصراً لتصوير الفيلم وعرضه). لم يُستقبل الفيلم بحفاوة في الولايات المتحدة في وقت كانت فيه المحادثات قد بدأت بالظهور في السينما.

خضع الفيلم لواحدة من أطول عمليات الترميم وإعادة الاكتشاف في تاريخ الفن السابع. كل ذلك من خلال عمل بحثي مُضنٍ استمر خمسين عاماً أجراه الحائز جائزة الأوسكار، المؤرخ السينمائي والكاتب وصانع الأفلام البريطاني كيڤن براونلو (1938). بدأ الأخير العمل على ترميم الفيلم عام 1956 وكان عمره 18 عاماً، منطلقاً من النسختين الأساسيتين. رقم براونلو نسخةً، لأنه وجد لاحقاً إما مشاهد غير موجودة في الترميمات السابقة أو نسخاً بصور ذات جودة أعلى. عام 1980، قدّم نسخته الكاملة للفيلم (خمس ساعات)، في «مهرجان تيلورايد السينمائي»، جنباً إلى جنب مع موسيقى أورکسترالية من تأليف كارل دايڤيس بحضور غانس نفسه الذي كان يبلغ تسعين عاماً. بعدها، قدّمت نسخة مصغّرة (4 ساعات) برعاية المخرج الأميركي فرانسيس فورد كوبولا، تعرف اليوم بـ«نسخة كوبولا» احتوت على موسيقى تصويرية جديدة من تأليف كارمين والد كوبولا. قام براونلو لاحقاً بترميم ثان عام 1983، وثالث ونهائي عام 2000، بالتعاون مع «معهد الفيلم البريطاني». وأخيراً، أعلنت نتفليكس بالتعاون مع «السينماتيك الفرنسية» أنها ستموّل عملية ترميم جديدة، أطلق عليها اسم «أبولو» وهي النسخة الأشمل والأطول منذ عرض الفيلم للمرة الأولى، وتستغرق قرابة سبع ساعات. ويفترض أن تكون النسخة المرمّمة جاهزة في الخامس من أيار (مايو) المقبل، في ذكرى مرور 200 عام على رحيل نابليون بونابرت.

لقد مرّ ما يقارب مئة عام على عرض أحد أهم الأفلام في تاريخ السينما، وننتظر بفارغ الصبر النسخة المرمّمة الجديدة، ليتسنى للجيل الجديد مشاهدة هذه التحفة. نشهد في الفيلم فناً شاملاً حيث تغمرنا السينما بلغتها، بموارد وابتكارات جديدة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الفن السابع، ونادراً ما نراها في السينما المعاصرة. غانس الذي أخرج وكتب السيناريو وأنتج ومثّل في الفيلم يُعتبر اليوم من أهم الشخصيات في السينما الفرنسية، ومن الأهم في المدرسة الانطباعية في بلاده. قبل تصوير الشريط، كان مقرراً أن تجتمع دول كثيرة لتشارك في الإنتاج (20% فرنسا، إسبانيا 7%، هولندا 4%، الدول الإسكندنافية 7%، أوروبا الوسطى 5%، وألمانيا وبريطانيا العظمى وأميركا اللاتينية وروسيا بالنسبة المتبقية)، لكنّ الفقر الذي تسببت فيه الحرب العالمية الأولى، جعل الإنتاج فرنسياً بالكامل، ومنغّماً بالألوان مع استخدام شاشات ثلاث (واحدة أمامية واثنتان شبه جانبيتين) باللون الأحمر والأبيض والأزرق للعلم الفرنسي. قبل بدء التصوير، كان لا بدّ من تصنيع وتجميع 8000 بزّة، 4000 بندقية، 60 مدفعاً، 19000 كومبارس، 19 مليون فرنك فرنسي و450000 متر من شرائط الأفلام. عند بدء التصوير، تحدث أبيل في الإذاعة من برج إيفل «ليبلغ العالم كله أن تصوير أعظم فيلم في كل العصور قد انطلق». ألبير ديودونيه لعب دور نابليون في هذا الفيلم الذي غطّى الجزء الأول من حياته، من كورسيكا، وهروبه بقارب هشّ مستخدماً علماً ثلاثي الألوان كشراع، ووصوله إلى فرنسا، واتفاقية الجمهورية، وعهد الإرهاب، والثورة الفرنسية، وصعوده في الرتب العسكرية، وانتهاءً بغزوه المنتصر لإيطاليا عام 1797. اسم الفيلم الأصلي هو «نابليون كما يراه آبيل غانس» استخدم فيه غانس الذي كان يبلغ 38 عاماً تقنيات مبتكرة في الصناعة السينمائية: تصوير بكاميرا محمولة ثقيلة في وقت كانت فيه أغلبية الأفلام تُصوّر بكاميرا ثابتة، المونتاج السريع، اللقطات المقرّبة والواسعة، مشاهد وجهة النظر، ثلاث شاشات تعرض مشاهد مختلفة (بوليڤجن)، صورة فوق صورة، قطع المشاهد الحاد، لقطات الشاشة المنقسمة والفسيفساء...

«نابليون» هو السينما كما يجب أن تكون. كان الأكثر تجريبية، ولا يزال الأكثر تطرفاً من حيث التقنيات. مفعم بروح قومية تجعل نابليون قديساً تقريباً، والوسائل التي استخدمها غانس تجعلنا حرفياً عاجزين عن الكلام. منذ المشهد الأول، يخوض أطفال، في مدرسة عسكرية داخلية، حرباً بكرات الثلج، تستحيل معركةً بصرية متطرفة تجعلنا جزءاً من الصراع. تتحرك الكاميرا بحرية، وتقترب من الأطفال بدون خوف، تطاردهم، وتدور بدون محور محدد، بينما نرى صوراً مركبة لنابليون الطفل ووجهه مليء بالماء والثلج. يقترن الوهم بالخيال، وتنتهي المعركة بحرب وسائد مليئة بالريش حيث تنقسم الشاشة إلى تسع صور منفصلة. الشريط مليء بالتعاويذ السينمائية، نابليون وسط عاصفة بحرية مع الكاميرا تتأرجح على إيقاع البحر الهائج وفي الوقت نفسه تكون الروح المعنوية عاصفة بالقدر نفسه. تظهر الكاميرا في الهواء، تطير ببساطة من هنا إلى هناك؛ إلى التسلسل النهائي في إيطاليا.

أبيل غانس رأى أن السينما «أعظم وسيط للعقل البشري» والفيلم الرائع «مثل جسر الأحلام يمتد من عصر إلى آخر». هو المخرج الطموح والمصاب بجنون العظمة. في زمنه، كانت السينما مجالاً يجب استكشافه، شكلاً فنياً جديداً لا يزال البحث عنه مستمراً. وغانس من رواد هذا العصر. صنع الكثير ولكنه اشتهر بثلاثة أفلام هي: «اتهم» (1919)، «العجلة» (1923) و«نابليون». بعد عرض «نابليون»، اتهم غانس بنظرته غير النقدية إلى نابليون، وبأنه خان فيلمه «اتهم» المناهض للحرب، هو الذي سُرّح من الجيش خلال الحرب العالمية الأولى، وفكّر في أصدقائه الذين تركهم وراءه في ساحات القتال. «لقد كان الوقت الذي مات فيه معظم أصدقائي وزملائي وأقراني؛ خطرت لي فكرة بينما كنت أسير في «شارع نويل»: وجودي في هذا العالم لا معنى له على الإطلاق إلا إذا حاولت محاربة هذا الموت من خلال صنع فيلم عنه». هكذا، باشر في صنع «اتهم» وسمح للجنود الفرنسيين بالتمثيل في الفيلم: جيش الموتى، الأشباح، وهو من أوائل الأفلام المناهضة للحرب في تاريخ السينما.

كانت فكرة أبيل غانس الأصلية إنتاج ستة أفلام عن سيرة نابليون، لكنه لم يكن يتمتع بالإمكانات المالية لهذا المشروع الطموح. يتساءل المرء ما كان يمكن أن يكون عليه فيلم من ثلاثين إلى أربعين ساعة عن نابليون: بطولة كاملة؟ ملحمة وطنية تخنق نفسها أم تُنشئ صدوعاً نفسية في شخصية البطل من خلال الطول فقط؟ وهكذا، فالرجل الذي حلم بتوسيع حدود السينما إلى ما هو أبعد من الخيال، عوقب بشدة من قبل الصناعة والجمهور. إنّه أشبه بروميثيوس الذي سرق شعلة النار وعوقب من الآلهة. مع ذلك، واصل غانس إنتاج الأفلام، عاد مراراً وتكراراً إلى نابليون، الذي أسيء فهمه. في الأيام الأخيرة من حياة غانس، كان يتجوّل في الحي اللاتيني الذي يسكنه المهمّشون. هناك بقي يتحدث بشغف عن السينما، ربما هم وحدهم الذين استطاعوا فهمه وفهم أعماله. الثمن الذي دفعه «فيكتور أوغو الشاشة» لدخول معبد الفنون، كان باهظاً ومكلفاً، لكنّه وضع بصمته الخالدة هناك، واليوم ننتظر «نابليون» من جديد.



ستريمينغ

**يقدم توم هولاند في Cherry قصة شاب اميركي عادي يلتحق بالخدمة العسكرية في الحرب على العراق، ليعود مصاباً بآثار عميقة للصدمة مست صحته السايكولوجيّة. ينتهي بالإدمان على الهيروين، ويضطر تالياً لتمويل إدمانه عبر سرقة المصارف، قبل ان يُلقى القبض عليه ويودع في السجن، حيث يستعيد توازنه ويخرج مجدّدا مواطناً صالحاً. رغم 140 دقيقة من السرد، والتوظيف الاستعراضي لتقنيّات التصوير والتلاعب بالزوايا، واللوان والإضاءة، والاستعارات الاسلوبيّة من افلام سابقة، انتهى فيلم الاخوين روسو مسطحاً سمجاً، بلا مضمون نقدي او تحليلي لقضايا تتعلق بصميم تاريخ الحروب العدوانية الاميركية في القرن الحادي والعشرين**

# Cherry للأخوين روسو: أن تحكي كثيراً، ولا تقول شيئاً

سعيد محمد

بين عامَي 2014 و 2019، أخرج الأخوان (أنتوني، وجو) روسو أربعة أفلام من أجوا، قصص الأبطال الخارقين (شخصيّات «مارفل») جمعت أكثر من ستة مليارات دولار في شباك التذاكر العالمي. ذلك النجاح التجاري – وقطعاً بغضّ النظر عن المضمون – منحهما نوعاً من تفويض مطلق لاختيار مشروعهما السينمائي التالي. وقع اختيارهما على Cherry رواية نيكو وولكر (صدرت في عام 2018)، وهو سجين أميركي كتب سيرة شبه ذاتيّة سوداويّة من قلب ظلام الإمبراطوريّة عن مدمن مخدرات ينتهي إلى السّطو على المصارف لتمويل تعاطيه، مبرراً تورّطه العبثيّ بسابق خدمته مسعفاً مع الجيش الأميركي إبّان العدوان على العراق عام 2003، وإصابته بما صار يُعرف لاحقاً بـ PTSD أو «متلازمة اضطراب ما بعد الصدمة» نتيجة الأهوال التي شاهدها في 250 مهمّة قتاليّة. وهما كلفا شقيقتهما أنجيلا روسو-أوتستو (بالتعاون مع جيسيكا غولدبرغ) بكتابة سيناريو فيلم درامي مستوحى من الرّواية، وأسندا الدور الأساسيّ فيه إلى الممثل الاميركي توم هولاند. وهكذا كان «تشيري» (كرز بالعربيّة) الذي عُرض في مسارح محدودة الشهر الماضي، وأُطلق أخيراً على منصّة «أبل تي في بلس».

بينما وفّرت أفلام «مارفل» للأخوين روسو ضمانات دنيا أكيدة لنجاح أفلامهما بحكم أبعاد الشخصيّات الأصليّة فيها والمتجذّرة في وعي المراهقين الأميركيين عبر سلاسل الكوميكس (أفينجرز، مستر أميركا...)، فإنهما في شريطهما الجديد فقدا التّوازن تماماً: قدّما دراما مسطّحة، غير مُقنعة، وغير مستقرّة على قضيّة محددة، تروي حكاية مملّة عن شخصيّات ثنائيّة الأبعاد غير قادرة على الإقناع، وعملياً تثرثر كثيراً، لكنّها لا تقول شيئاً. فلا هي نقد للجهة الغامضة التي ترسل الشبان الخام إلى العراق، ولا هي مقاربة طبقيّة للفئات التي تنتهي الأقدار بها للخدمة في حروب الجيش الأميركي وراء البحار، ولا تقترب ولو تلميحاً من خواء المشروع الليبرالي الأميركي (عدا تسميات سخيفة للبنوك كـ «المصرف الرأسمالي» و«بنك القذارة»...). تكتفي بتحويل العراقيين إلى أشباح لا يمكن رؤيتها (يُطلق على أحدها اسم حاجيّ كنوع من السخريّة) ويخدمون عند تجسّدهم كتلاً هلاميّة من البؤس، دورَ خلفيّة رمليّة الألوان لمرحلة حياة الشخصيّة الرئيسيّة خلال سنتَي الخدمة العسكريّة. وهي تفشل أيضاً في معالجة مسألة اغتراب الشباب الأميركي من الطبقات الدنيا، ولا تفسّر انتشار استعمال المواد المخدّرة، وتسخّف فكرة السطو على البنوك (كأنك تسطو على بقالة في شارع معزول)، وتفترض من المتلقي أن يصدّق معاناة الطبقة المهمّشة من الأميركيين رغم أجواء الطبقة الوسطى الغالبة على المزاج المكاني للحكاية في جزئها الأميركي، وتقدّم مؤسسة السّجن الأميركية بمطلق السذاجة بوصفها مظهر خلاص الأرواح التائهة. وفي النّهاية بعد أكثر من 140 دقيقة من التّرقب والانتظار والمعاناة التفصيليّة المزعجة، نصل حرفيّاً إلى اللاشيء. ولو كان النّافع الخفي وراء الفيلم دفع المتلقين للتضامن مع عذابات الجنود الأميركيين (القتلة المساكين) الذين خدموا في العراق، فإن السّذاجة التي طُرحت بها المسألة مع التجاهل التام لأكثر من مليون ونصف مليون شهيد عراقي، كشفت عن انحطاط أخلاقيّ ومركزيّة نرجسيّة غير مقبولين حتى للجمهور الأميركي نفسه، ناهيك بالجمهور العالمي. كارثة تامّة.

بلاهة الأخوين روسو فلسفيّاً وسياسيّاً حاولا التعويض عنها من خلال خلق وهم بصري للمتلقي بأنّه يتابع ملحمة روائيّة من خمسة فصول متعاقبة (أيّام الكرز والوقوع في الحب، التدريب في الجيش، الحرب في العراق، مرحلة الإدمان ومرحلة سرقة البنوك) ثم خاتمة تأخذ الشخصيّة الرئيسة إلى السجن والتطهّر واستعادة الأمل، فننتقل بين كل منها بالتوقّف أمام خلفيّة حمراء قانية تحدد مرحلة السرد. لكنّ الفيلم يبدأ فعلياً من الجزء الثالث بعد مرور أكثر من ساعة من الوقت المملّ كان يمكن بالفعل الاستغناء عنها كلّيّاً من دون المسّ بالقصّة.

في الفصول المتتابعة، يستعرض الأخوان روسو كلّ ما في جعبتهما من تقنيات سينمائيّة وخدع وزخارف شكليّة الصقت معاً ككولاج بلا معنى من ورق ملوّن على حائط أيل للسقوط في أيّ لحظة، وهما بالتأكيد على علاقة غراميّة مع العدسات الواسعة الزاوية، إذ يستخدمانها بداع أو بغير داع، هنا وهناك وفي كل الأوقات، بغضّ النظر عن طبيعة الحدث أمامنا، ما يُشعر المتلقي بالاختناق. ثمّة سوء تناسق عجيب في خلطة تباينات الألوان، كما محاولات ربط عشوائيّة لمقاطع موسيقى تصوير باهتة، مع نصوص حواريّة متخمة بكليشيهات سمجة.

أداء توم هولاند كان الأسوأ على الإطلاق. ربمّا القصة المهلهلة لم تساعده، لكنّه أيضاً بدا غير قادر على تقديم ما يستحق من أداء لتولي دور مركزيّ لأي قصّة. وللحقيقة، فإن الممثلة سيارا برافو التي تؤدي دور إميلي الحبيبة والزوجة ولاحقاً شريكة الإدمان بدت ألمع منه كثيراً. وحدها قدّمت أداء جيّداً أقلّه مقارنة بالتعاسة الفنيّة للفيلم ككل، وبالسطحيّة التي حكمت تصميم الشخصيات. الممثلون الثانويون بدورهم ظُلموا السيناريو ومنع تطوّر شخصيّاتهم، فبقوا محبوسين في أفق مسطّح بلا عمق دون أدنى قدرة على بناء الجسور مع المتلقي. مثلاً جاك رينور الذي لعب دور بيلز أند كوك رفيق بطل القصّة ومورده من المخدّرات، كان فرصة ضائعة لتوزين خفّة أداء هولاند، لكنّه مضى بلا فائدة.

لن يُذكر Cherry في تاريخ الأفلام كقصّة حبّ رومانسيّ أو حكاية نضال طبقيّ، ولا كفيلم حرب أميركيّ آخر عن حروب الإمبراطوريّة ما بعد فيتنام، ولا حتى كشريط عن حياة الإدمان، أو كمثال على دراما السطو على البنوك. وهو أيضاً ليس عملاً تشاهده من أجل أداء نجمه المفضّل - ولو كنت من محبي توم هولاند - أو ستبحث عن موسيقاه التصويريّة كي تضمّها إلى اختياراتك، وبالتأكيد لن يدفع مشاهده للبحث والتأمل في ما قد يكون وراء الثيمات الكبرى التي يلامس سطحها: كالاغتراب والحبّ والعنف المنزليّ والأقدار واللوت والحرب والفساد والتكاذب الجماعيّ المؤلم والإدمان والتفاوض (مع عاملات الصندوق أثناء السطو على البنوك) والوفاء، والطبقيّة والنهايات السعيدة. لكنّ الأمر الوحيد الذي سنذكره دوماً عن «تشيري» أن نجاح مخرج ما تجارياً من خلال تقديم أفلام شخصيات الكوميكس عند شركة «مارفل»، لا يضمن بالضرورة قدرته على إنتاج عمل سينمائيّ حقيقي بشأن عبث الوجود والحياة والموت، وأن التّفاهة قد تمكّنت كسيّدة حاكمة بأمرها في هوليوود، كما فعلت قبلها في عقل النخبة الحاكمة في واشنطن.

Cherry على «أبل. تي. في. بلس»

الأخبار
al-akhbar
الاثنين 15 آذار 2021 العدد 4295

صورة وخبر

**افتُتح أخيراً في اليونان متحف مخصّص للأجانب الذين حاربوا من أجل استقلال اليونان وأحبّوا ثقافتها وحضارتها. المتحف يضمّ لوحات معاصرة وأسلحة وموادَّ تزيينية وأغراضاً شخصية تعود إلى هؤلاء المحاربين، من بينهم اللورد بايرون، أحد روّاد الشعر الرومانسي وأحد أعظم شعراء بريطانيا على الإطلاق. ويشتمل المتحف على أغراض وأدوات تعود إلى زمن الثورة اليونانية عام 1861، وستُقدّم في عرض افتراضي في أثينا هذا الشهر، بعدما أحبط وباء كورونا الاحتفال بمرور مئتي عام على استقلال اليونان عن الإمبراطورية العثمانية. (أ ف ب ـ لويزا غولياماكي)**

## نزيه أبو عفش
### يوميات ناقصة

## الفِدية

كلّما زلَّ لساني وقلت: «قلبي فداءُ هذا الكهف!»
يحتشدُ اللصوصُ، والجزّارون، والكهنةُ،
وقَطّاعو القلوبِ والطرُقِ والحَيَوات...
ويَصرخون (يصرخون معاً وتِباعاً): أينَ حِصّتي؟
هم يَصرخون ويصرخون...
وأمّا أنا، أنا الأعزلُ اليتيمُ عديمُ الحيلةِ
والرجاء (إذْ لا أملِكُ من متاعِ الأُجراءِ ما أفتَدي به نفسي)
فأكتفي بإشهارِ سيفِ ندامتي في
وجوههم أجمعين
ثمّ، بلا أدنى تَردّد،
أهوي بهِ على أعتمِ بؤرةٍ في زريبةِ الشقاءِ
والخوف
وأقطعُ لسانَ قلبي.

## كتاب عن قاسم سليماني... «عاشق فلسطين»

من العراق، فلسطين، لبنان، اليمن، سوريا، تونس، المغرب، الكويت، الأردن ومن المعارضة السعودية، شهادات وثّقها مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية»، ضمن كتاب حمل عنوان «قاسم سليماني: الشخصية، والدور والاستراتيجية». العمل الذي صدر أخيراً، في الذكرى الأولى لاستشهاد قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني (الصورة)، يضيء على شخصيته ويسعى إلى تظهير صورة «عاشق فلسطين» وكيف تبدّت في عيون مريديه ومحبيه في محور المقاومة.

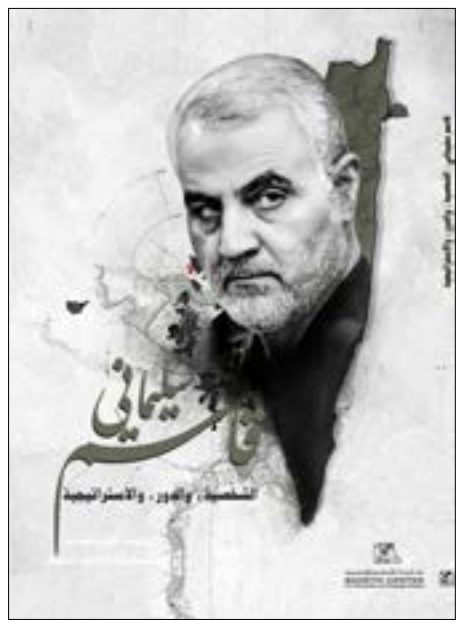

مشاركات وشهادات واستصراحات جمعها المركز وضمّت شخصيات قيادية من فصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية على حدّ سواء. شخصيات عاصرت سليماني وكانت شاهدة على محطات مضيئة في مسيرته الجهادية، وبصماته التي تركت أثرها في الصراع مع كيان الاحتلال الإسرائيلي، وأحدثت تحولات جذرية أيضاً، أفضت إلى تعطيل الوظيفة الإستراتيجية للكيان وتفعيل حدّة الاستقطاب في مواجهة المعسكر الأميركي. كذلك، تضيء هذه الشهادات على أهمية فضح سياسات التطبيع التي سعت إلى تشكيل تحالف إسرائيلي-عربي، قادر على موازنة محور المقاومة. ومن بين المشاركين في الكتاب: الراحل أنيس نقاش، مروان عبد العال، ناصر قنديل، شارل أبي نادر، يوسف نصرالله، محمد رعد، الشيخ ماهر حمود، عبد الحميد الدشتي، نوري المالكي، بثينة شعبان، زياد النخالة، معن الجربا، إبراهيم الديلمي...

## انهيار لبنان: فتّش عن أميركا

«مسؤولية أميركا في الانهيار المالي»، هو عنوان الندوة السياسية الاقتصادية التي تنظمها حركة «كرامة وطن»، مساء الخميس المقبل على تطبيق «زوم». الندوة التي تديرها الصحافية ليليان حمزة، يشارك فيها الأكاديمي والكاتب الاقتصادي والنائب السابق لحاكم مصرف لبنان غالب أبو مصلح (الصورة)، والأكاديمي والأمين العام السابق لـ«المؤتمر القومي العربي»، زياد الحافظ. تأتي هذه الندوة ضمن سلسلة من النقاشات التي ينظمها المركز، تضيء بشكل أساسي على التدخل الأميركي في لبنان.

ندوة «مسؤولية أميركا في الانهيار المالي»: 19:00 مساء الخميس المقبل على«زوم» - رابط الانضمام متوافر على موقعنا

## مونت كارلو: لولا... الشعر

الحادي والعشرون من شهر آذار (مارس) الحالي هو «اليوم العالمي للشعر». في هذه المناسبة، تنطلق اليوم على إذاعة «مونت كارلو الدولية» فعّاليات «ربيع الشعر العربي» (حتى 21 آذار/مارس)، التي تتزامن مع انطلاق الدورة الـ13 من «ربيع الشعراء في فرنسا» التي تهدف الى تعزيز حضور الشعر بكلّ أشكاله في حياتنا. هكذا، ستخصص الإذاعة الفرنسية الناطقة بالعربية، أسبوعاً كاملاً للشعر العربي، وتقدم مجموعة من البرامج الثقافية والتقارير مع أشهر الشعراء، وتقوم بجولات خاصة في البلدان العربية والخليجية (اليمن، السودان، لبنان، سوريا، السعودية، الجزائر، المغرب، الإمارات والعراق ) وتضيء على شعرائها الذين تُرجمت أعمالهم إلى لغات عدة، كما على آدابهم، وتسمع قراءات من قصائد الشعراء بأصواتهم (أمين حداد من مصر، عباس بيضون من لبنان، جمانة مصطفى من الأردن، أسماء العزايزة من فلسطين والزميل عبد الرحيم الخصّار من المغرب...). ويخصص برنامج «ساعة خليجية» (19/3 ـ س:19:00) مساحة للشعر في الخليج ويستقبل سلطان العميمي مدير «أكاديمية الشعر» في أبو ظبي، إلى جانب الشعراء الذين يشاركون في مسابقة «أمراء الشعراء» هذا العام. على أن يُختتم المهرجان بلقاء مع الشاعر والمفكر أدونيس (الصورة) تحاوره كابي لطيف (21/3 ـ س:17:00) ضمن برنامج «سهرات باريسية».

الإثنين 15 آذار 2021 العدد 141
Lundi 15 Mars 2021 no141

الأخبار

# رأس المال

## التدفقات الواردة على إسم النازحين السوريين مقارنة مع تدفقات رأس المال والمغتربين

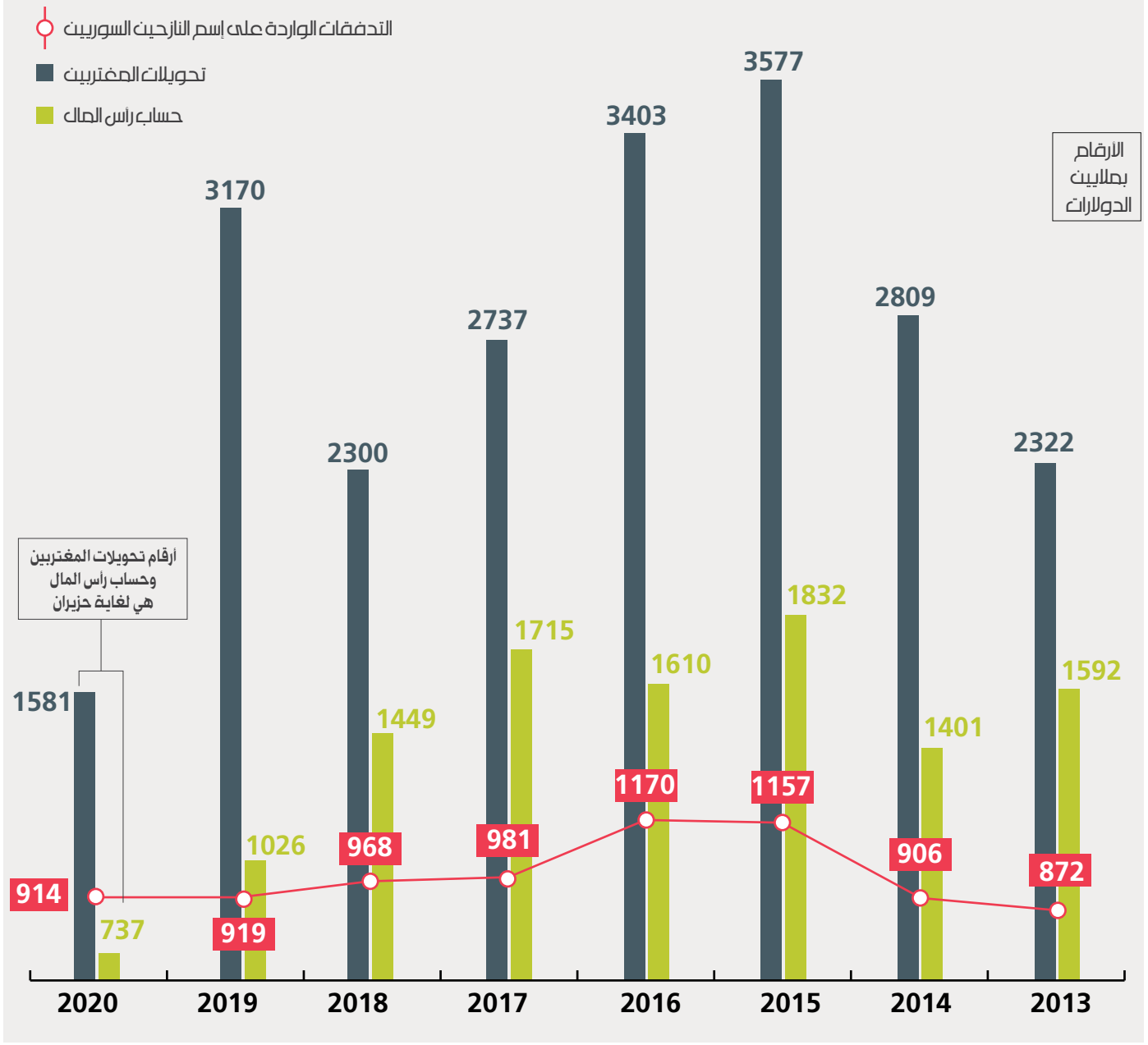


المصدر: مصرف لبنان، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة — تصميم: رامي عليّان

في العدد

03-02
مقابلة
**شربل نحاس: قوى السلطة قلبت جدول الأعمال وعاجزة عن اتخاذ قرار**

05-04
ماهر سلامة
محمد وهبة
**أي صدمة بعد رفع الدعم؟**

07-06
زياد حافظ
**الأردن: لا منافع اقتصادية للتطبيع**

07-06
مقال
**الرأسماليّة تواجه أزمة مثلّثة الرؤوس**

08
الأمجد سلامة
**المصرف المركزي «الضعيف»**

# 8 مليارات دولار أتت باسم النازحين السوريين

منذ عام 2011، ولغاية اليوم، استقبل لبنان تحويلات مالية من الخارج مخصّصة للنازحين السوريين بقيمة 7,9 مليارات دولار، أي ما يوازي 67,4% من تحويلات حساب رأس المال، و29,8% من صافي تحويلات المغتربين اللبنانيين الوافدة في الفترة نفسها. طبعاً، يترتّب على وجود هؤلاء السوريين في لبنان كلفة مرتبطة باستهلاك سلع مستوردة صارت اليوم مدعومة بالدولارات القليلة الباقية التي يملكها مصرف لبنان، لكن هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن هذه التحويلات لم تتحوّل مع الوقت إلى عامل تغذية للنظام المالي، ولا يعني أيضاً أن قوى السلطة لجأت دائماً إلى استغلال نزوحهم إلى لبنان من أجل تسوّل المزيد من الدولارات، لكنها لا تزال عاجزة عن اتخاذ قرار بشأن التعامل معهم.

يقول البنك الدولي في ورقة عمل أعدّت بعنوان «تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة السورية في لبنان» إن كلفة النازحين السوريين على الخزينة اللبنانية بلغت في الأعوام ما بين 2012 و2014 نحو 1,1 مليار دولار. في الفترة نفسها، جرى تحويل أكثر من 1,7 مليار دولار مساعدات لهؤلاء النازحين. في الواقع، كانت الحكومة اللبنانية تتعامل مع وجود النازحين السوريين باعتباره عبئاً كبيراً ألقي على عاتقها. استعمل هذا الأمر في مفاصل كثيرة من أجل تسوّل الدولارات، وخصوصاً أنه في السنوات الأخيرة، وتحديداً منذ 2016، بدأت تلوح في الأفق أزمة مالية بعدما اضطر مصرف لبنان إلى أن يعزّز موجوداته بالعملات الأجنبية من خلال «الهندسات» السيئة الذكر. في السنوات الماضية، لم يوفّر لبنان فرصة من أجل تسوّل الدولارات على حساب السوريين. مشاريع التعليم، مشاريع الطبابة، المساعدات المباشرة عبر البطاقات التموينية... نفذ الكثير من المشاريع في لبنان عبر مفوضية اللاجئين، وجهات أخرى، لكن النظرة العامة للنازحين كانت دائماً تتّسم بشوفينيّة لبنانية غير مبرّرة. لكن الواقع، أن لبنان، وبخلاف هذه التحويلات، وانخراط السوريين في العمل المحلّي والاستهلاك، لم يستفد الاقتصاد اللبناني من الوجود السوري بشكل فعّال. فالاستثمارات الصناعية السورية الهاربة لم تستطع أن تجد ملاذاً آمناً لها في السوق اللبنانية، فحرم قطاع الصناعة من فرصة تطوير بعض الصناعات، وحُرم ميزان المدفوعات من فرصة دخول استثمارات جديدة، وتحوّلت العمالة السورية الآتية حديثاً، وهي عمالة ماهرة نسبياً ويمكنها أن تنافس بعض الوظائف اللبنانية، إلى عمالة منافسة ترتّب أعباء وضغوطاً أكبر على السوق المحلية.

يمثّل النازحون السوريون في لبنان نحو 1,4 مليون شخص، أي نحو ربع عدد المقيمين، ورغم أنهم رفعوا معدلات الاستهلاك والإنتاج، ورغم التدفقات المالية التي أتت إلى لبنان باسمهم، إلا أن الاقتصاد اللبناني لم ينمُ سنوياً بأكثر من نسبة 1% إلى 2%، بحسب شربل نحاس في كتابه «اقتصاد ودولة للبنان». ويعزو هذه الزيادة الطفيفة، بشكل رئيسي إلى زيادة الاستهلاك الخاص بنسبة 18,2% خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2017، وكذلك زيادة استيراد السلع بنسبة 14,7%، لكن انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12% في المتوسط. النصيب الأكبر من الانخفاض كان للنازحين السوريين وباقي الفقراء اللبنانيين والجنسيات الأخرى.

إذاً، اليوم أين يصنّف السوريون في لبنان؟ القسم الأكبر منهم يصنّفون فقراء، مثلهم مثل كل اللبنانيين الذين وقعوا في بطن الفقر بعدما انهارت مداخيلهم وسطت المصارف على مدّخراتهم. قد يكون السوريون سبّاقين في النزول نحو الفقر، والفقر الغذائي. فهم أصلاً أنفقوا مدّخراتهم في الانتقال والاستقرار في لبنان. صرفوا هذه المدّخرات المادية، وتلك غير المادية مثل الذهب وسواه. كل ذلك كان يحصل على مدى السنوات الماضية. أما الوضع في سوريا فهو ليس أفضل حالاً. بحسب نحاس: «الوضع الاقتصادي في سوريا، فضلاً عن المشاكل الأمنية والسياسية، ليس أفضل منه في لبنان. كان تدهور سعر صرف الليرة السورية، وتعثّر توفير المواد الأساسية في سوريا موازيين ومتزامنين مع ما حدث في لبنان، ما يدلّ على التداخل الفعلي بين النظامين الماليين». باختصار، سيكون للنازحين السوريين دوافع أقلّ للعودة إلى سوريا إذا استمرّوا في تلقّي المساعدات «الإنسانية» من الخارج. بمعنى آخر، إن وجود النازحين السوريين في لبنان، حالياً، هو «نعمة»، وهروبهم سيزيد النقص في تمويل السوق بالدولارات الحقيقية الآتية من الخارج لنغرق أكثر في «الجحيم».

مقابلة

اجراها **محمد وهبة**

# شربل نحاس

## ● قوى السلطة قلبت جدول الأعمال لكنّها عاجزة عن اتخاذ قرار
## ● مصرف لبنان «شلّح» الناس 60% من مداخيلهم و90% من مدّخراتهم
## ● هُزمت التحرّكات الشعبية العفوية كما هزم مدّعو المعارضة

قبل سنتين وبضعة اشهر، اطلق رئيس حركة «مواطنون ومواطنات» شربل نحاس، تحذيراً واضحاً مفاده ان الانهيار آتٍ. ما يحتّم التصحيح الطوعي وتوزيع الخسائر بشكل عادل وهادف. ان يكون هادفاً، معناه ان ما سيتحمله المجتمع من خسائر سيتعامل معه على انه تضحية في سبيل اهداف واضحة ومحدّدة. في تقييمه للسنتين الماضيتين يشير نحاس الى ان ذلك لم يحصل، بل على العكس تمكّنت السلطة من قلب جدول الاعمال لينطفئ الحديث عن توزيع الخسائر مقابل تأليف حكومة وحدة وطنية. اي عودة الاطراف نفسها التي عجزت عن إدارة الانهيار وهي تتخبّط فيه اليوم وتنزلق من قرار ترشيد الدعم الى كيفية كبح استنزاف دولارات مصرف لبنان. هذا الاخير برأيه، خلف اسعاراً متعددة لسعر الصرف لفرض ضريبة بشعة على الناس اقتطعت 60٪ من مداخيلهم و90٪ من مدّخراتهم. اما الحديث عن تصحيح الاجور، فهو امر اخر لان التضحية اليوم تحتّم زيادة الاجر الاجتماعي لا الاجر المدفوع. اي إقرار التغطية الصحية المجانية للجميع وفورة وارساء مجانية التعليم. من لا يريد الالتزام من المستشفيات والمدارس الخاصة يُصنّف مؤسسة تجارية وتُفرض عليه ضرائب مرتفعة. اما موجودات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية فهي عبارة عن مخزون غير متجدّد ومحدود. لذا يجب استعمالها بشكل هادف كالاستثمار في النقل المشترك والطبابة المجانية وغيرهما، لا ان يتم تبديدها كما هي الحال اليوم

■ في تشرين الأول 2018، أطلقت تحذيراً يرمي إلى التصحيح الطوعي والتنظيم العقلاني للأعباء والخسائر للحفاظ على الحدّ الأدنى من الأمان الاجتماعي. قلت يومها، إن الأزمات ليست وليدة الصدفة وتأجيلها لا يمكن أن يكون غاية بذاته. لكنّ أمل، قسم ثانٍ اعتبر أنه يجب التلطّي وراء الناس. في هذا الوقت تذرّعت المصارف بما يحصل للإقفال وإخفاء إفلاسها. وتم الالتفاف على الانتفاضة من خلال تأليف حكومة حسان دياب. جائحة كورونا كانت عاملاً مساعداً، بالإضافة إلى الحديث عن حكومة تكنوقراط. بعض أطراف السلطة الذين صوّروا أنفسهم إصلاحيين وثوريين، كانوا يريدون تكنوقراط أيضاً.

حكومة دياب تضمّنت تناقضات عديدة، من أبرزها إعلان التوقف عن السداد من دون أي تقدير أو حسابات لما سيحصل في اليوم التالي. وبواسطة استشاريين خارجيين وموظفين محليين، نُفذ تمرين حسابي، ضروري ولكن غير كافٍ، لتقدير حجم الخسائر بغاية وحيدة: تمكين الدولة من التفاوض مع الدائنين. حتى هذا الأمر، أُجهض إثر اجتماع عُقد في بعبدا بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب. تكفّل الأستاذ نبيه بري، واليد التنفيذية، إبراهيم كنعان، مع ما سُمّي لجنة تقصي الحقائق، بالإطاحة بهذا الجهد المحاسبي، علماً بأن لجار المرفأ - الفضيحة الماساة الجريمة - التي رسّخت الانقسام. هناك أطراف محلية وخارجية تلقّفت الأمر، أبرزها الرئيس الفرنسي. للأسف لم ننجح في تحويل الغضب إلى صياغة مشروع بديل، وعاد الزعماء عن انقسامهم بعد ظهور احتمال لتدفق الأموال بعد الناس.

من وقتها نعيش في المرحلة الرابعة مسلسل تأليف الحكومة. هم لا يريدون تأليف الحكومة. ليسوا قادرين على الاعتراف بالوقائع. وصل بهم «الإنجاز» إلى إغلاق المنصّات التي تسجل أسعار العملة لمنع انهيار الليرة!

الوقت ثمين جداً. خلال الفترة الماضية تم رسْخ اليأس، وتعمّم القلق، وولّيدهما الهجرة، وصار لدينا نتيجتان: كلفة الوقت كانت هائلة على الموارد البشرية والمجتمعية، وثانوياً على الموارد المالية. الأمر الثاني، هو أن قوى السلطة قلبت جدول الأعمال.

عندما يستفيق المجتمع على صدمة انهيار، يعبّر عن غضبه ويحاول قدر الإمكان الكذب على نفسه بأن الأمور ستمرّ. هذا تُرجم من خلال تعابير مثل «المصارف تحتجز الأموال» بينما الواقع هو أن المصارف مفلسة. كلما ازداد وضع الناس سوءاً، صار أسهل عليهم مقارنة الوضع الحالي مع السابق. للأسف، لم يبرّ أحد أن الوضع السيئ يزيد القدرة على بلورة فهم واضح للأسباب والنتائج. ما حصل هو التفتيش، إذ اعتبروا أن الوضع السابق ممتاز. الانزلاق نحو مقاربة كهذه يخلق سؤالاً بسيطاً في ذهن الناس: ما الذي تغيّر؟ كل فرد يجد جواباً لتفسير العطب الذي نقل وضعنا مما رأيناه جنّة بعد زواله، بينما في الواقع هو جحيم. ففي السابق كأنت الأموال تتدفّق، لكنها اليوم توقفت. عندها تظهر أجوبة من نوع الحق على اميركا أو إيران... ويصبح الحديث كله: كيف سنعود إلى السابق؟ هذا ما يهدّد بقاء المجتمع. هل هناك من يصدّق أن حكومة من الجهلة والمرتكبين ومنكري الواقع، آتية للتخليص؟ المشكلة أنهم يعتقدون بأن هذا الأمر يعيد تدفق الأموال. بهذه البساطة وهذه البشاعة.

ليس صحيحاً أن الوضع السابق كان جيداً. فالأطراف الخارجية سعيدة بـ«بحصة» إضافية في اللعبة الإقليمية لإرضاء هذا أو ذاك. هذا هو قياس الحديث عن لبنان إقليمياً. أي انجرار إلى جدول الأعمال القائم على إعادة ترتيب أوضاعنا من أجل استقدام الأموال هو عمل إجرامي.

■ أليس ذلك ما يحصل اليوم؟

- تماماً، هُزمت التحرّكات الشعبية العفوية. هُزمت الأطراف التي تدّعي المعارضة وليست مستعدة لإعلان نفسها قيادة تتحمل مسؤولية تأسيس دولة. مطالبة سلطة عاجزة هي مناورة. هُزمت باستسهال استقدام المال من الخارج.

> نحن في «مواطنون ومواطنات في دولة»، نرى ان هناك معركة على جدول الاعمال برمّته. ما كنّا نعيشه سابقاً لم يكن جيداً كما يتم تصويره. بل دمّر صناعة المجتمع. اما ما نحن فيه اليوم، فهو يرتّب حاجة وظيفية الى اقامة دولة فعلية. الدولة تعني الاداة التي تدافع عن المجتمع امام افلاسه والمطابخ التي تعيد تركيب المنطقة. هذا امر القلائل يتذكّرونه امام المراهنات السخيفة والمجرمة التي أدّت الى الحرب الاهلية وتوابعها. استغنينا عن الدولة بسبب الميليشيات ثم لُزمت باتفاقية دولية للسوريين. وبعدها ترتيبات ترقيعية في مؤتمر الدوحة...

■ بدا كأنك تراهن على أن هذه السلطة قد توافق على مرحلة «انتقالية» لأنها ستدرك فشلها ولن تترك الناس يتزلقون أكثر في الفقر والهجرة. لكن ألا تعتقد أن رهانك فشل أيضاً ولم يستطع أحد أن يقدم بديلاً مقنعاً؟

- المجتمع مهدّد بانهيار المؤسّسات والأوهام التي عاش عليها منذ 30 سنة. لم يعد هناك عملة أو وحدة قياس للأسعار والأجور. شكليات السلطة من مجلس نواب وحكومة، غير موجودة. الماسي والمهازل التي نراها يومياً تُظهر بقايا القضاء. مدارس ما بقي في، مستشفيات أيضاً، مهن كاملة تتبدّد. طرحُنا أن هناك حاجة فعلية ملحّة إلى إقامة دولة لدينا شرعية تكفّي لإدارة المرحلة الانتقالية انطلاقاً من تأسيس نظام سياسي مختلف عن الأكذوبة التي عاشت أكثر مما كان يجب. وظيفياً، هذه الدولة يفترض بها أن توزّع الخسائر بشكل عادل وهادف. والأخيرة أهمّ من أجل تقبّل الخسائر واعتبارها تضحية للوصول إلى هدف آخر. لكن، ليس ممكناً القيام بذلك في ظل ائتلاف يُسمّى وحدة وطنية لمجموعات اسمها طوائف وشوارع... فزعماء هذه المجموعات ليسوا قادرين على اتخاذ أي قرار عاطل أو جيد. خير دليل ما حصل في لجنة تقصي الحقائق. القرارات هي تبديد مصالح على مصالح أخرى. الزعيم الطائفي قادر على أخذ قرار لتبديد مصالح جماعته، لكن عندما تتعطل المنظومة كلها، يضطر أن يبدّي مصالح فئات اجتماعية وطبقات ومهن وفئات عمرية. فعلى سبيل المثال، قد يقول إن أولويتي ألا يهاجر الشباب، ما معناه أن غير الشباب سيتأذون أكثر. بهذه البشاعة. يمكن أن يقول إنه مهتمّ بعدم إغلاق مؤسّسات في قطاعات معينة، ما معناه أن المؤسّسات الأخرى ستزيد عليها الأعباء. زعيم الطائفة لا يمكنه اتخاذ قرارات كهذه. فهل يمكنه القول، بالنسبة للودائع والديون والعقود والإيجارات والأجور، أنا أريد تبدية هذه الفئة من المصالح على غيرها لفترة سنة أو عشر سنوات. سبب العجز، أن الطائفة فيها فئات عمرية مختلفة، وإغنياء وفقراء، وأصحاب عمل وعمال، أي أن كل قرار ينتج منه خسارة فئات من طائفته أصيبت مصالحها من دون أن يحظى بأمل الحصول على دعم المصالح الأخرى التي حضنها لدى زعيم طائفة ثانية. هكذا هرب الزعماء من التفاوض مع صندوق النقد. أقصى طاقتهم أن يتسولوا ويؤجّلوا ويزيدوا الخسائر. عجزهم واقعي ووظيفي.

لذا، أخاطب الزعماء الستة: لستم قادرين على اتخاذ قرارات لأنكم بحالة عجز. العجز مدعاة للقلق، حتى لكم، شخصياً وتنظيمياً، ليس بسبب التظاهرات، بل لأن المسار الاجتماعي والإقليمي في ظل عدم وجود دولة تحضن المجتمع المحلي، يجب أن يذكّركم بما حصل في المفاصل التاريخية التي شهدناها في المنطقة. نخاطبكم بالمسؤوليات؛ من أجل الخروج من الإنكار، الإقرار بالعجز، وتبنّي القلق، فلتأتوا إلى تفاوض على دولة مدنية. من يريد أن يحكم فليحكم، وهذا آمر لن يتغيّر. قد تترتّب كلفة بسيطة عليكم مقابل تخفيف المخاطر.

> بهدف تقليل استيراد المحروقات التي تمثّل وزناً كبيراً من الاستيراد يتوجّب استعمال قسم من دولارات مصرف لبنان لاستثمارها في تحويل جزء كبير من تنقّلات الناس إلى استخدام انظمة تقنية للنقل المشترك التي تستهلك نسبة اقل بكثير من المحروقات

■ سابقاً، كنّا أسرى النموذج السياسي الاقتصادي الاجتماعي، وأنت تقول اليوم إننا صرنا أسرى الانهيار المفتوح في ظل العجز عن اتخاذ القرار؟

- بعد حقبة الثمانينيات، كان اللبنانيون مستعدين للقبول بأي شيء. كذلك اليوم بعد حصول الانهيار. هناك خطر بأن يقبلوا بأي شيء. ففي ظل تيقّن حصول الخراب، يهاجر الناس أو يبحثون عن عمل بالدولار، أو يتحصّنون ضدّ القلق بالاستعداد للعنف. ليس صحيحاً أنه يكفي إذلال الناس ودوس كرامتهم للانتفاض ضد أسباب ذلّهم. قد يدفعهم ذلك نحو العنف فقط. الخطر الداهم ارتضاء أي أمر بعد مقارنته بالذلّ. كلما كان الذلّ قاسياً، ارتضينا بأي شيء. هذا ما يحصل بدقّة. هذا ما حصل من خلال تعديل جدول الأعمال، فأصبح الحديث بعد انفجار المرفأ مركّزاً على تأليف حكومة من الجهات نفسها، وسمّي سعد الحريري لتأليفها، والشيعة يريدون إدارة وزارة المال، ورئيس الجمهورية يريد ستة أو سبعة...

■ هناك إجراءات اتُّخذت مثل دعم السلع الأساسية والغذائية، وهي كانت مفصلاً أساسياً للتمييز بين سعر الصرف النظامي وسعر الصرف السوقي. لكن النقاش بات مرتبطاً بترشيد الدعم ووقف استنزاف الدولارات لدى مصرف لبنان. إلى أين يأخذنا هذا الأمر؟

- الدعم والضريبة، هما الأمر نفسه، ولا علاقة لمصرف لبنان بهما بتاتاً، بل هما مرتبطان بالسلطة السياسية. لذ، إن ما سُمّي دعماً، هو تمثيل للعجز، وتمثيل إجرائي لامتحان الغلبة التي حققتها هذه المنظومة على المجتمع. فالدعم هو الأخذ من جيوب المكلفين لإعطاء المستهلكين، والضريبة هي الأخذ من جيوب المستهلكين لمنح المواطنين. لكن لم يحصل شيء من ذلك. بل من باب الإنكار والتهويل والتخوين، تم إبقاء كذبة أن الدولار بـ1500 ليرة خدمة لغايات أخرى تتعلق بتغطية خسائر المصارف. وهذه الكذبة حافظت على أسعار عدد من السلع التي تتدخّل الدولة إدارياً في تحديد أسعارها مثل الأدوية والمحروقات وغيرهما.

هذه السلطة أعجز من إقرار سياسة دعم. لم يسأل أحد إذا كانت هذه السلع تستأهل الدعم، وهل هناك غيرها يستأهل أكثر... هذا دعم للاقرار. أما تحوّل النقاش نحو مدى كفاية الدولارات لدى مصرف لبنان فهو لتغطية الاقرار. سواء كان هناك ما يكفي لشهر أو لسنة، هل نقضي على كل هذه الدولارات؟ هناك مسافة ضيقة جداً، بين العجز والجريمة.

في المنطق السليم، هناك اعتباران لا علاقة لبعضهما ببعض:

- ما هي السلع التي تستحقّ أن تتحمّل ضريبة أو أن تستفيد من دعم. هذا قرار.

- الموجودات بالعملات الأجنبية لأي غرض يجب استخدامها. هذا قرار آخر. جرى التغاضي عن القرارين الأول والثاني، وحلّ محلهما الاقرار الذي يؤدّي إلى تصفية الموارد المالية، وإعطاء أولوية مطلقة لشراء الوقت.

يمكن النظر في حصّة هذه السلع والخدمات من استهلاك الأسر بحسب فئات دخلها، وما هي السلع والخدمات التي يضطر الفرد، حتى لو كان فقيراً، لأن يستهلكها أو يستغني عنها، والسلع التي يمكن زيادة إنتاجها محلياً لتقليل الاعتماد على الاستيراد... كل هذا المسار يؤدّي إلى قرارات بسلّة وحدة اسمها: الضرائب والدعم.

أما بشأن موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية واستنزافها، فبما أن البلد مفلس ومكشوف على حاجات استيراد عائلة، وشبابه يهاجرون، وقدرته الإنتاجية ضحلة، فإن ما نملكه من مخزون محدود غير متجدّد بيضعة مليارات دولارات وقسم من الذهب، هو مبلغ ثمين جداً وخيار استخدامه ليس بديهياً. فعلى سبيل المثال، يمكن القول، إنه بهدف تقليل استيراد المحروقات التي تمثّل وزناً كبيراً من الاستيراد، يتوجب استعمال قسم من هذه الأموال لاستثمارها في تحويل جزء كبير من تنقلات الناس، إلى استخدام أنظمة تقنية للنقل المشترك التي تستهلك نسبة أقل بكثير من المحروقات. وبهدف تأمين الطمأنينة والكرامة، سنرسي فوراً التغطية الصحية الشاملة للمقيمين، وهذا معناه أن التجهيزات والأدوية وسواهما ستُموّل بجزء من هذه الأموال. كذلك يمكن الاحتفاظ بكمية من الدولارات لصدّ عمليات المضاربة المشبوهة. ويمكن أيضاً أن يكون هناك عدد من السلع الأساسية من المبرّر دعمها بجزء من هذه الأموال لفترة معينة حتى تكون قد تغيرت وضعية قطاعات الإنتاج. ليس الهدف استنزاف كل الأموال ثم نتسوّل لاحقاً.

■ هل ينطبق هذا الأمر على ما يقال عن أن هذه الأموال هي للمودعين؟

- ما يقال عن أن الأموال محتجزة في المصارف، وعن استرداد الأموال، وأن صندوق النقد سيعطينا الأموال لسداد أموال المودعين، هو مؤامرة خبيثة قائمة على إيهام المودعين بأن الأموال موجودة إنما سدادها تعترضه عقبة بسيطة يمكن تخطيها. هذا يردّنا إلى أن الناس عندما يُذلّون إلى درجة استعدادهم لتصديق أن ما كانوا يعيشونه سابقاً هو النعيم، وأن حدثاً طارئاً صغيراً نقلهم إلى الجحيم، عندها يصبح سهلاً أن يرتضوا بأي شيء. هذا إيهام للناس بأن الاقتصاد قائم على مخزون المال، بينما هو قائم على القدرة الإنتاجية، وعلى الاستهلاك من منتَج العمل. اليوم انكشف اقتصادنا بأنه لا يُنتج شيئاً، لذا يجب الإقرار بأن الاقتصاد ليس مالاً مسجّلاً على الدفتر أو بالنملية أو بأي مساعدات آتية.

■ هناك رهان عند السلطة أنها ستستدين من الخارج للقيام بالاستثمارات التي أشرت إليها؟

- عندما يعلن بلد إفلاسه لا يعود قادراً على الاستدانة بالأدوات التقليدية. قد تتوفّد الدول عن السداد لأسباب ظرفية ومؤقتة أو بسبب انهيار المنظومة كما حصل في لبنان. لكل هذه الحالات، أنشئ صندوق النقد الدولي. هو مؤسسة مالية أنشئت من قبل تعاونية الدول العظمى كمحاور وحيد وإلزامي للدول المفلسة لإقراضها ضمن حدّ أقصى خمس سنوات. بمعنى آخر، الصندوق سيتاكد من استرداد أمواله عبر إلزام المدين باتخاذ قرارات، تكون برأيه كافية لدفع الدائنين التجاريين حول العالم لإعادة إقراضه ما يسمح للصندوق باسترداد ديونه. ومن شروط الصندوق، خفض الاستيراد ومصاريف الدولة، وأن يكون سعر الصرف في مستوى لإفقار الناس كفاية للجم استهلاك السلع المستوردة. مع ذلك، هناك كلام بأن الصندوق سيُقرض لبنان أموالاً ما يتيح ردّ أموال المودعين. في الواقع، العلاقة مع الصندوق، هي عقود بمئاية معاهدات دولية، أي أنها ستمرّ بما يسمّى مجلس وزراء ومجلس نواب وسيصوّت عليها التيار الوطني الحر، حزب الله، حركة أمل، الاشتراكي... سيصوّتون على صرف عشرات الوف الموظفين، على سعر الصرف، على زيادة الضرائب على الاستيراد والاستهلاك، على وقف دعم استيراد السلع المستوردة...

هم أوصلونا إلى هنا، لكنهم عاجزون عن اتخاذ قرار من هذا النوع. كان يجب، قبل إعلان الإفلاس، أن يعرفوا ما هو المشروع السياسي والاجتماعي الذي يدفع السكان لارتضاء هذه الخسائر كتضحيات نحو هدف آخر. هذا جوهر إدارة المرحلة الانتقالية وإرساء دولة شرعية مدنية قادرة. هذا الكلام هو نقيض كل المناورات التي نشهدها وما يزعم عن وجود حكومة وحدة وطنية والتقاء حضارات

(هيثم الموسوي)

ومكوّنات قائمة على حقوق النقد المتبادلة حتى يقوم كل طرف بارتهان خارجي ونصدّر ما يكفي من الشباب ويبقى النزيف.

■ انهيار سعر صرف الليرة، هو إحدى أبرز سمات إفلاس لبنان. لكنّ المعنيين يركّزون إجراءات كبح الانهيار على منصّات تسعير الدولار والصرافين. إلى أي مدى يمكن أن يستمرّ انهيار سعر الصرف، وما هي العوامل التي تحدّد هذا الانهيار؟

- سعر الصرف هو أداة لقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة في بلد ما، والتي يتم تبادلها مع سلع وخدمات منتجة في بلد آخر. سعر الصرف يعكس هذه العلاقة. في لبنان، كان سعر الصرف يعكس أن لا شيء مما ننتجه محلياً وقابل للتصدير، يمكن بيعه في الخارج، بل يشير إلى أن أي سلعة نشتريها في الخارج هي أرخص من إنتاجها محلياً. لذا، لم يبقَ في لبنان إلا أنشطة التوزيع (تجارة...) والمؤسّسات التي تنتج سلعاً وخدمات لا يمكن تصديرها واستيرادها (عمار، حلاقين، مستشفيات، جامعات، فالية باركينغ...). وبالتالي سعر الصرف الليرة لم يكن قابلاً للاستدامة إلا بمواصلة الاستيراد المموّل بالاستدانة من الخارج، أي مراكمة خسائر مؤجّلة الدفع. وللاستمرار بالاستدانة من الخارج، هناك الأقربون أو تصدير الشباب. وهناك وظائف أخرى لسعر الصرف منها توزيع الثروة داخلياً، وأن يكون أداة سياسية.

في عام 1992، أرسي النظام الفعلي بعملية عنوانها سعر الصرف. قبلها كان الدولار بنحو 800 ليرة ولم يكن لدينا دين خارجي وكان لدى مصرف لبنان موجودات فعلية وليس خسائر كما هي اليوم. فجأة أعلن البنك المركزي التوقف عن التدخّل في السوق، ومن خلال عدد قليل من المصارف، انطلقت عملية مضاربة رفعت سعر الدولار إلى 1700، ثم أجريت انتخابات نيابية وأزيح الطقم القديم من النواب بمن فيهم آباء وعموم وأخوال الطائف، ليحلّ محلّهم طقم الميليشيات وأصحاب الملايارات، أي التحالف السوري - السعودي العجيبة حصلت بعد ذلك، إذ انخفض سعر الصرف من 3000 إلى 1500. زيادة القهر جعلت الناس يرتضون بالـ1500 ليرة، بينما ما حصل هو ارتفاع سعر الدولار من 800 إلى 3000. هذا مماثل لما يحصل اليوم، أي نشكر المصرف على إعادة قسم من المصريات المسروقة، ونشكر الزعماء على حكومة الوحدة الوطنية بعد الخراب.

في البدء حاول مصرف لبنان الاحتفاظ بسعر الـ1500 ثم بسعر الـ3900، فانتهى الأمر إلى وجود أسعار صرف متعددة، ولم يعد بإمكان أحد تحديد عقود العمل والإيجار والشراء والمبيع... بمعنى آخر، تسعّل تعدّد أسعار الصرف كأداة أساسية لتشليح الناس نحو 60% من دخلهم، ونحو 90% من مدّخراتهم. هذا الأمر سار اليوم ويُنفّذ ساعة بساعة. هذا أبشع أشكال التشليح لأنه أعمى ولا يبدو أن أحداً مسؤولاً عنه. قسم كبير من الناس تعامل مع الأمر، ولو بشكل غير متكافئ، على أنه يمكن الذهاب يومياً إلى الكازينو والربح يومياً، وبالتالي لا بدّ أن يعود الربح إلى الكازينو «إذا ظبطت» باعتبار المساعدات الدولية آتية، أو استخراج النفط، أو اتفاق بين أميركا وإيران وسواها. للعلم من يدير طاولات الكازينو هم المصارف.

للدلالة على ذلك، منذ أكثر من سنتين عقدنا جلسات عدّة مع كل نقباء المهن الحرّة والمسؤولين عن صندوق المعلمين والمعلمات في المدارس الخاصة ومع الضمان الاجتماعي، لنقول لهم إن ما لديكم من مدّخرات هي مدخرات إلزامية عائدة لعشرات الوف من الناس أن يدخروا لتأمين خدمات تقاعد واستشفاء لهم ولعائلاتهم. هذه مدخرات اجتماعية. حدّدنا الوسائل الداخلية والخارجية لحمايتها. صندوق النقد تجاوب مع هذا الطرح، خلافاً لكل هؤلاء الذين حملوا الأمر إلى زعمائهم وتبلغوا بضرورة التأجيل على قاعدة أن الانهيار ليس سريعاً. كانهم يقولون الوقت متاح للعب دورتين أخريين في الكازينو. هكذا باتت الموجبات الأبسط مؤجّلة تحت أي حجّة. هذا هو الكازينو، والإدمان عليه. وهناك مسؤولون مباشرون عن الوضع الحالي. هناك أصحاب المصارف يعلمون تماماً أن إقراض الدولة بالدولار من مصريات الناس هو سرقة. النقباء سرقوا أموال أعضاء النقابة لأنهم تغاضوا عن مسؤولية الحفاظ على مدخرات الناس. الخبراء الاقتصاديون والصحافيون والوزراء الذين كانوا يقولون لا داعي للهلع، هذه مسؤولية شخصية سياسية.

* قدّم وزير المال السابق علي حسن خليل اقتراحاً لمنح العسكريين سلفة على غلاء المعيشة، ما فتح الباب أمام فئات أخرى للمطالبة بتصحيح للأجور تعويضاً للتآكل فيها. هل تؤيد هذا التصحيح؟

- وزير المال السابق كان يتولى مهام الوزارة لحين انهيار البلد، ويفترض به أن يكون على دراية بخطورة المهام التي أدّاها والمسؤوليات المترتّبة عليه اليوم، لا أن يتجنّد لدور أنيّ وظرفي من دون إدراك مسؤولياته نظراً إلى كونه يمثّل زعيماً أساسياً اسمه الأستاذ نبيه بري، أي أن كفاءاته المالية ليست هي ما أوصلته إلى هذا الموقع.

الأجور في المؤسّسات الخاصة هي حصيلة قسمة بين من يقدم عمله، ومن يوظّف رؤوس أمواله، تبعاً لاعتبارات متعلقة بموازين القوى. إذاً، ما هو حجم الإنتاج، وما هي حصص الأجور والأرباح منه؟ في الواقع، تقلص حجم الإنتاج بشكل غير مسبوق بحكم انهيار النموذج القديم. وبالتالي فإن المسؤولية السياسية تحتّم القدرة والمعرفة والجرأة على التعامل مع هذه المسائل الحيوية بصورة غير مجتزأة. أما في الإدارات العامة، فهناك تعويضات وهي ليست أجوراً فعلية باعتبارها أموالاً تؤخذ عبر الضرائب وتُعطى للموظفين. هذا المسألة متصلة باعتبار آخر: كم يمكن أن نفرض ضرائب، أو كم يجب أن نطبع أموالاً (الطباعة هي ضريبة أيضاً). هذه الضريبة تُدفع لقاء خدمة عامة. لذا، لا يمكن فرض الضرائب وطبع الأموال عشوائياً. الأجور ليست عملية محاسبية.

لدينا طرح بهذا الموضوع. فلان حجم الاقتصاد الذي كان بقسم أساسي منه كذبة، تقلّص، فإن أهم شيء اليوم بناء «اقتصاد ودولة»، أي ألا يعيش الناس خسائر، بل تضحيات تكون على الموظفين قبل غيرهم أيضاً، لكن بشرط وضوح الهدف. مقابل ذلك، بكل نتائجه القطاعية والضريبية وأثره على استعمال الدولارات الباقية وعلى التفاوض مع صندوق النقد... هناك إجراءان أساسيان يجب اتخاذهما من خلال الأجر الاجتماعي وليس بواسطة الأجر المدفوع: تأمين فوري للتغطية الصحية الشاملة للمقيمين ولمجانية التعليم.

بهذا المعنى، ستتوقف الطبابة والتعليم عن كونهما سلعاً قابلة للبيع والشراء. في المقابل، يجب أن يلتزم مقدمو هذه الخدمات بالعقود وبنوعية الخدمات. المدارس الخاصة ستضحّي، والمستشفيات الخاصة والأطباء أيضاً. من لا يريد الالتزام يُعتبر مؤسّسة تجارية ويخضع لضرائب إضافية. هذا هو خيارنا. أرغب بمعرفة مواقف التيار الوطني الحرّ، حزب الله، حركة أمل، الاشتراكي، وكل هؤلاء الذين لديهم مدارسهم ومستشفياتهم. فهل لديهم القدرة على اتخاذ قرار بهذا الموضوع. التعليم والصحة يصبحان كرامة الإنسان وشرعية الدولة أيضاً بالأهمية نفسها. هذه ليست عملية تجارة، بل تصبح جزءاً أساسياً من أبواب الإنفاق، وهي توازي زيادة أساسية في المداخيل. إذا كانوا الزعماء فاضيين لمثل هذه الأمور، فليقولوا لنا ما رأيهم بهذا الموضوع، أي العودة إلى جدول الأعمال الفعلي.

### الودائع «مش» موجودة

ما يقال عن أن الأموال محتجزة في المصارف، وعن استرداد الأموال، وأن صندوق النقد سيعطينا الأموال لسداد أموال المودعين، هو مؤامرة خبيثة قائمة على إيهام المودعين بأن الأموال موجودة إنما سدادها تعترضه عقبة بسيطة يمكن تخطيها. هذا يردّنا إلى أن الناس عندما يُذلّون إلى درجة استعدادهم لتصديق أن ما كانوا يعيشونه سابقاً هو النعيم، وأن حدثاً طارئاً صغيراً نقلهم إلى الجحيم، عندها يصبح سهلاً أن يرتضوا بأي شيء. هذا إيهام للناس بأن الاقتصاد قائم على مخزون المال، بينما هو قائم على القدرة الإنتاجية، وعلى الاستهلاك من منتَج العمل. اليوم انكشف اقتصادنا بأنه لا يُنتج شيئاً، لذا يجب الإقرار بأن الاقتصاد ليس مالاً مسجّلاً على الدفتر أو بالنملية أو بأي مساعدات آتية.

# أي صدمة بعد رفع الدعم؟

محمد وهبة

خلال الأسابيع الماضية، عُقدت أكثر من جلسة عن بُعد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، والبنك الدولي بعنوان أساسي: الاطّلاع على التجربة المصرية في تحويل دعم السلع إلى دعم نقدي مباشر للأسر. دُعي إلى هذه الجلسات، وزير الاقتصاد المصري، وعدد كبير من ممثلي الأحزاب والقطاعات وخبراء اقتصاديين. كان الهدف الوحيد منها ترويج «منافع» التجربة المصرية. النقاش بشكل عام كان تقنياً، وهذا أمر خطير بحدّ ذاته، لأنه يلغي إمكانية النقاش في أصل فكرة الدعم وأهدافه. فالتجربة المصرية، المبنية بشكل واضح، على أفكار وآراء صندوق النقد الدولي، لا تُعدّ نموذجاً مهماً للاحتذاء به. مصر التي كانت تعاني من دين خارجي بقيمة 55 مليار دولار قبل توقيع اتفاق البرنامج مع صندوق النقد، صار لديها دين خارجي بقيمة 123 ملياراً في النصف الأول من عام 2020. أما ما يقال عن تصحيح العجز الخارجي بالاعتماد على تحرير سعر الصرف، ورفع دعم استيراد السلع والعديد من الإجراءات الأخرى التي ترافقت مع البند المنويّ إسقاطه على لبنان، أي تحويل الدعم إلى مساعدات نقدية لأسر محدّدة، فقد جاءت نتيجتها زيادة في معدلات الفقر بخمس نقاط مئوية. «مزايا» البرنامج المصري مع الصندوق لم تنعكس إلا على مؤشرات عامة. حتى التحسّن الذي لوحظ في عجز الحساب الخارجي، يُعتقد بأن سببه التدفقات الكبيرة من الديون الخارجية التي ستتحوّل لاحقاً إلى أحد أكبر أعباء الاقتصاد المصري.

أما المشكلة في لبنان، فإن النقاش السائد في مسألة الدعم، ينطلق من ضرورة رفعه نهائياً وبسرعة بمعزل عن الصدمة التي سيحدثها على سعر صرف الليرة ومعدلات التضخّم، وتطوّر العلاقة بينهما. جزء أساسي من النقاش والترويج المرافق له، هو قائم برعاية المسؤولة في البنك الدولي حنين السيّد. وهو قائم ضمن اعتبارات «التركيبة» التي تظهر بوضوح في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. هناك يختلط وجود ممثلي الطوائف مع مواقعهم كممثلين عن فئات اجتماعية واقتصادية (أصحاب عمل، وعمال، ومهن حرّة...). ففي ظل هذه الطبخة، يتم الترويج لأهمية رفع الدعم. أصلاً، يُنقل عن الرئيس نبيه برّي، موافقته على رفع الدعم فوراً واستبداله بصيغة الدعم النقدي المباشر للأسر. كذلك يُنقل عن الرئيس المكلّف سعد الحريري، بأنه غير مهتم بتأليف الحكومة إلا بعد قيام هذه الحكومة باتخاذ قرار برفع الدعم (بالإضافة إلى اعتبارات خارجية ومحلية أخرى).

في الواقع، ما وصلت إليه قوى السلطة اليوم، هو أنها تجد نفسها أسيرة الانهيار. تحاول التعويض عن ذلك من خلال الترويج للتجربة المصرية. فهي من جهة، غير قادرة على الانسحاب من الدعم من دون بديل يُقدّم على طاولة النظام الزبائني، وغير قادرة أيضاً على تحمّل تبعات رفع الدعم والصدمة التي ستنتج منها. ستكون صدمة هائلة على معدلات التضخم وتحويل مساره من سريع إلى مفرط. كذلك ستزداد معدلات الفقر والبطالة سريعاً بعد انهيار ما تبقّى من قوّة شرائية للأجور. السلطة حاصرت نفسها بنفسها. لم تُدفع نحو هذا الاتجاه. قرار دعم استيراد السلع وتمويلها بدولارات مصرف لبنان، اتُّخذ تحت الضغط السياسي الرامي إلى معالجة أزمة السلطة مع الشارع، لا إلى معالجة أزمة الاقتصاد. وقرار الانسحاب من الدعم اليوم، سيكون مكلفاً بين السلطة والشارع، لكنّ خسائره الاقتصادية والاجتماعية كبيرة أيضاً. فهذه السلطة، لم تتمكن من إقالة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «لأن الدولار سيكون يوم الإثنين تحت الـ 4000 ليرة وصولاً إلى 3200». كان ذلك يوم الجمعة بتاريخ 13 حزيران 2020. أما اليوم، فمع وصول سعر الدولار إلى 13000 ليرة، سواء كان الأمر تلقائياً بسبب العرض والطلب، أو «يد خفية»، تلاعبت به، فإن الأزمة الأهم هي أن الانهيار يحصل من دون أي تدخل، وبالتالي يصبح مزيد من الانهيار هو مجرّد نتيجة تلقائية.

إزاء هذا الحصار الذاتي، يحاول بعض أطراف السلطة الحديث عن التجربة المصرية، فيما يحاول بعضهم الآخر البحث عن مخرج آنيّ لأن المخارج والحلول الجذرية غير متوافرة. المخرج الآنيّ، يعتمد على صيغة استمرار الدعم لفترة أطول لفكفكة بعض قيود السياسة المحلية والخارجية. إذاً، هو سباق بين المخرج الآنيّ، وبين الصدمة. حتى الآن مسار الصدمة يتفوّق، وخصوصاً بعدما أقرّ مجلس النواب اتفاقية القرض مع البنك الدولي بقيمة 246 مليون دولار لتسديدها نقداً للأسر عبر برنامج استهداف الفقراء. فالخطوة التالية على جدول أعمال السلطة هي رفع الدعم طالما «سنورّع» المساعدات النقدية ونشتري ولاءات الكثير من الزبائن. صدمة من هذا النوع قد تخلق تضخّماً مفرطاً.

## التجربة المصريّة مع صندوق النقد
## تصحيح العجز الخارجي على حساب الفقر الداخلي

**8.7**
مليار دولار هو كلفة خدمة الدين الخارجي على مصر في 2019 مقارنة مع 3.7 مليار في 2015 علماً بأن خدمة الدين الخارجي تمثّل 30٪ من الصادرات في عام 2019 مقارنة مع 17.7٪ في 2015

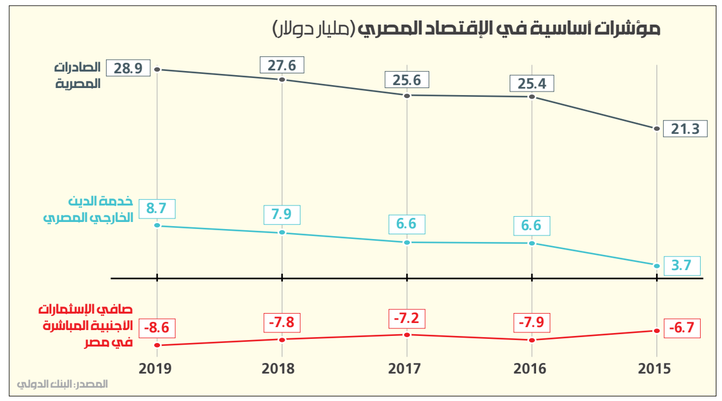


ماهر سلامة

في تشرين الثاني من عام 2016 وقّعت مصر اتفاق قرض بقيمة 12 مليار دولار مع صندوق النقد الدولي. تضمّن هذا الاتفاق الممتدّ على ثلاث سنوات، شروطاً أساسية وضعها الصندوق، مثل تعويم سعر صرف الجنيه وضبط الموازنة العامة وزيادة الضرائب، إضافة إلى «إصلاحات هيكلية» في الاقتصاد. قبل هذا الاتفاق، كانت مصر تعاني من مشاكل عدّة أهمّها السعر المضخّم للجنيه المصري أمام الدولار (كانت مصر تعتمد سعر الصرف المثبت مقابل الدولار)، الذي قابله نشوء سوق موازية للعملة الخضراء ذات سعر صرف أعلى، وانخفاض حادّ في احتياطات النقد الأجنبي، إضافة إلى عجز مالي كبير وارتفاع في مستوى الدين العام. لكن برنامج صندوق النقد لم تظهر نتائجه في معالجة المشاكل الجذرية التي كانت تعاني منها مصر. فرغم التحسّن الذي شهدته بعض المؤشّرات مثل نمو الناتج المحلي في عامي 2018 و2019، فضلاً عن تحسّن نسبي في الحساب الجاري، إلا أن نسبة الفقر ارتفعت بنحو 5% بين 2016 و2019، كما ارتفع الدين العام الخارجي بأكثر من الضعف من 55 مليار دولار في 2015 إلى 123 مليار دولار في النصف الأول من عام 2020.

حدّد صندوق النقد شروطه لمنح مصر قرضاً، بإصلاحات على ثلاثة محاور:

1. إصلاحات نقدية: قبل توقيع الاتفاق بين الطرفين، كانت السوق الموازية للدولار، قد عادت إلى الواجهة بعد عقود من الثبات. بشكل بديهي، فإن الحلّ الأفضل، من وجهة نظر صندوق النقد، تكمن في تعويم سعر صرف الجنيه لمواجهة هذا الأمر، ولا سيما أن خطوة كهذه (المثبت مقابل الدولار)، الذي قابله «ستحفّز الاستثمارات والصادرات». هذا ما فعلته الحكومة المصرية فور توقيع الاتفاق، ما أدّى إلى ارتفاع معدلات التضخم الى نسبة 29,5% في عام 2017.

2. إصلاحات مالية: كان هدف برنامج صندوق النقد الدولي معالجة العجز في الميزانية العامة المصرية من خلال خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات.

أحد السبل التي فرضها الصندوق لخفض هذا الإنفاق، عصر النفقات عبر استهداف أجور موظّفي القطاع العام، وخفض الدعم الذي كان يشمل الغذاء، عبر برنامج «تموين» يؤمّن الدعم لبعض السلع مثل الخبز والزيت والسكّر والأرز، إضافة إلى دعم المشتقات النفطية.

مسار خفض دعم السلع وتحويله إلى الدعم النقدي المباشر للأسر، أطلقته مصر قبل سنتين من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. فهي أدخلت على برنامج «تموين» البطاقة الإلكترونية في عام 2014، ما أتاح لها البدء بسلسلة إجراءات لخفض عدد المستفيدين من البرنامج، لكنها تلقت تشجيعاً من صندوق النقد الدولي، واستكملت مسار تطبيق برنامج رفع الدعم حتى حوّلته بشكل كامل في 2019 من خلال إدخال معايير جديدة هدفها استبعاد الأسر التي تملك سيارات غالية الثمن، أو التي تدفع مصاريف مدرسية مرتفعة وغيرها... أدى هذا الخفض إلى تقليص عدد المستفيدين من برنامج «تموين» إلى 10 ملايين شخص، علماً بأن برنامج دعم الأغذية كان يكلّف الحكومة المصرية نحو 500 مليون دولار في السنة. كذلك أقدمت الحكومة على خفض الدعم على المشتقات النفطية وحرّرت السعر تدريجياً ما أدّى إلى ارتفاعات متتالية في أسعار المحروقات على مدى السنوات الثلاث التي شهدت تطبيق برنامج صندوق النقد.

أما زيادة الإيرادات فكانت من خلال رفع نسب الضرائب وإدخال ضرائب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة، التي تطال فئات المجتمع كلها، والتي وبلغت 14% في عام 2017. وللمفارقة لقد أتى هذا الأمر بعد أن خفضت الحكومة المصرية معدل الضريبة التي كانت تطال شريحة ذوي الدخل الأعلى من 25% إلى 22,5% في عام 2015.

3. إصلاحات هيكلية: هدف برنامج صندوق النقد من خلال هذه الإصلاحات إلى جذب الاستثمارات الأجنبية ومساعدة الشركات الصغيرة على التوسع. لذا فرض على الدولة تطبيق قانون استثمار يخفّض عدد الإجراءات والتنظيمات التي كانت مفروضة لإنشاء شركات جديدة، وهو الأمر الذي كان يأتي في مصلحة الشركات الكبيرة، لأنه كان يستبعد الشركات الصغيرة قبل ولادتها. لكن هذا القانون لا يزال يؤمّن الأراضي لهذا الاستثمار بشكل مجاني، أو بأسعار مخفضة للغاية لمشاريع معينة، ما يسهم في تسهيل الطريق للفساد والمحسوبيات.

كما فرض البرنامج إصلاحات على القوانين التي تبسّط عمليات الإفلاس والتسييل والتي كان يفترض أن تحفّز الاستثمار الأجنبي للدخول إلى البلاد.

### الفقر يزداد

يرى صندوق النقد أن برنامجه في مصر يسير بنجاح. إذ أن الناتج المحلي شهد نموّاً في سنتي 2018 و2019 على التوالي، قبل بدء أزمة كورونا. كذلك يعتقد أن برنامجه نجح في لجم العجز الهائل في الحساب الجاري الذي بلغ 20 مليار دولار في عام 2016، وانخفض إلى نحو 8 مليارات و10مليارات في عامي 2018 و2019. لكن هناك العديد من النقاط التي يمكن الإشارة إليها للاستنتاج بأن «النجاح» الذي يتحدّث عنه الصندوق، فيه شيء من الوهم.

من أبرز ما حصل خلال فترة البرنامج، أن معدلات الفقر في مصر ارتفعت بين عامي 2015 و2019 من 27,8% إلى 32,5%، أي بما يقارب 5%. يعود هذا الارتفاع إلى التضخّم الناتج عن تراجع قيمة العملة بسبب تعويم سعر الصرف، أي بسبب الإجراءات التي فرضها الصندوق، في بلد يعتمد بشكل أساسي على الاستيراد. فقد بلغت قيمة الواردات 79 مليار دولار في عام 2019، وعجز في التجارة الخارجية بقيمة 50 مليار دولار يمثّل نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي. عملياً، إن خفض قيمة العملة، يؤدي إلى ضرب الاستيراد ويرفع معدّلات التضخّم، في عام 2015، لكنه ازداد إلى عجز بقيمة 8,6 مليارات دولار في 2019، أي أن هدف برنامج صندوق النقد في جذب الاستثمارات الأجنبية لم ينجح.

ويشير تقرير لمؤسسة «فريدريش ايبرت» حول تداعيات برنامج صندوق النقد في مصر، إلى أن المشكلة البنيوية في القطاعات الاقتصادية لم تحلّ. «فالقطاعات الأنجح التي تحصد النموّ الأكبر لا تزال قطاعات النفط والخدمات المالية (وهي الدائن الأكبر للدولة)، بالإضافة إلى قطاعي العقارات والإنشاءات اللذين يتميزان بالمضاربة في الأصول غير المنتجة، مثل الفيلات والشقق الفخمة، وتنتشر فيهما المحسوبيات والفساد». والمشكلة أن هذين القطاعين يحظيان بأكبر حصّة من الاستثمارات العامة والخاصة في البلد، علماً بأنه لا تأثير إيجابياً لهما على ميزان المدفوعات. وحده القطاع السياحي، من بين القطاعات النامية في السنوات الأخيرة، ذو تأثير على ميزان المدفوعات، إلا أنه يبقى مكشوفاً بسبب المخاطر الأمنية في المنطقة التي لعبت دوراً كبيراً في تراجعه في السنوات التي مضت (قبل انتشار جائحة كورونا وأثرها عليه أيضاً)، وأي خضّة أمنية إضافية قد تعيده إلى الوراء أكثر. إن تركيز الاستثمار في القطاعات غير المنتجة، لم يؤدّ إلى تحسّن في سلة واسعة من المؤشرات الاقتصادية، بل اقتصر دوره على تحسّن طفيف في الصادرات التي بلغت 28,9 مليار دولار في 2019 مقارنة مع 25,4 مليار دولار في بداية تطبيق البرنامج عام 2016.

> **ارتفع الدين الخارجي لمصر من 55 مليار دولار في عام 2015 إلى 123 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2020**

## مخاطر تضخمية في لبنان

يتّجه لبنان اليوم في مسار انحداري حادّ. فمع ارتفاع سعر صرف الدولار الذي لامس 13000 ليرة آخر الأسبوع الماضي، ومع تسجيل عجز ميزان المدفوعات 10,5 مليارات دولار في نهاية السنة الماضية، لم تعد هناك آفاق واضحة للحلّ في المدى المنظور. لذا أصبح واضحاً أن هناك حاجة ماسّة إلى تدفقات مالية خارجية تأتي بالعملات الصعبة لتضبط الوضع قليلاً. هكذا، تكوّن جو عام عند أصحاب القرار في السلطة، مفاده أن لا مجال متوافراً إلا اللجوء إلى صندوق النقد الدولي. بدأت هذه السلطة بالتفكير في تنفيذ شروط الصندوق قبل أي برنامج معه. أوّل هذه الشروط المطروحة جدياً، رفع الدعم وتحرير سعر الصرف. المشكلة أن رفع الدعم، قد يحدث صدمة كبيرة من دون خطة شاملة تنظر في توفّي التبعات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الرفع.

في ورقة مشتركة بعنوان «الدعم الحكومي اللبناني المضلّل يلتهم احتياطاته الأجنبية»، يشير وزير الاقتصاد راوول نعمة ومستشارته ليلى داغر، إلى أن كلفة الدعم تستنزف احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية «إذا استمرّ الدعم على حاله المالية (وهي الدائن الأكبر للدولة)، بالإضافة إلى قطاعي العقارات والإنشاءات اللذين يتميزان بالمضاربة في الأصول غير المنتجة، مثل الفيلات والشقق الفخمة، وتنتشر فيهما المحسوبيات والفساد». والمشكلة أن هذين القطاعين يحظيان بأكبر حصّة من الاستثمارات العامة والخاصة في البلد، علماً بأنه لا تأثير إيجابياً لهما على ميزان المدفوعات. وحده القطاع السياحي، من بين القطاعات النامية في السنوات الأخيرة، ذو تأثير على ميزان المدفوعات، إلا أنه يبقى مكشوفاً بسبب المخاطر الأمنية في المنطقة التي لعبت دوراً كبيراً في تراجعه في السنوات التي مضت (قبل انتشار جائحة كورونا وأثرها عليه أيضاً)، وأي خضّة أمنية إضافية قد تعيده إلى الوراء أكثر. إن تركيز الاستثمار في القطاعات غير المنتجة، لم يؤدّ إلى تحسّن في سلة واسعة من المؤشرات الاقتصادية، بل اقتصر دوره على تحسّن طفيف في الصادرات التي بلغت 28,9 مليار دولار في 2019 مقارنة مع 25,4 مليار دولار في بداية تطبيق البرنامج عام 2016.

> **رفع الدعم بصورة معزولة عن اي خطة شاملة وعن الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي سينتج عنها قد يكون كارثياً**

الأموال عبر بطاقات مسبقة الدفع، مع أهميّة أن يكون هذا الدعم بالدولار حتى لا تزيد الكتلة النقدية المتداولة بالليرة تفادياً لنتائج تضخمية وخيمة إذا اعتُمد الدفع بالليرة، فضلاً عن تجنّب مخاطر التغيّر في سعر الصرف التي قد تؤثر على قيمة المبالغ المدفوعة بالليرة. قد يكون رفع الدعم خطوة ملائمة لتحسين الأرقام الدفترية لمصرف لبنان وللموازنة العامة، مثل خفض الهدر في الاحتياطات بالعملات الأجنبية، وخفض العجز في موازنة الدولة. لكنّ احتساب هذه الخطوة بصورة معزولة، لا تدخل فيها حسابات الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي قد تترتب على قرار كهذا، قد يكون أمراً تضليلياً، كما احتسب قرار بدء الدعم الذي ترك الباب واسعاً لتعدّد أسعار الصرف والهدر. بهذا المعنى، إن الأرقام الدفترية لا تعكس الصورة بشكل كامل وإن كانت تُظهر نجاحاً على جانب ما، فهذا لا يعني أن النجاح هو النتيجة الفعلية في الصورة العامة، بل قد يكون كارثياً. خطوة رفع الدعم، يجب أن تُحسب أكثر من خطوة البدء به، ولذلك يجب أن تترافق مع خطة شاملة لمواجهة التداعيات والنتائج.

فمن الآثار الاجتماعية التي قد تنتج عن رفع الدعم، ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع اللبناني إلى أكثر من 53% وهي النسبة التي أشارت إليها «إسكوا» في تقرير صادر في تموز الماضي. ويحصل هذا الأمر من خلال مسارين:

- الصدمة التي قد تحصل لسعر الصرف في حال رفع الدعم. إذ سينجم عن ذلك، طلب إضافي على دولار السوق الموازية بسبب رفع الدعم، ما سيؤدي إلى خفض القيمة الفعلية لأجور اللبنانيين، إضعاف قدرتهم الشرائية أكثر. فالسلع المدعومة التي تكلّف 7 مليارات ليرة في سنة 2021، بحسب ورقة راوول وداغر، يأتي الطلب على دولارها حالياً من مصرف لبنان، وليس من السوق، وبالتالي إن رفع الدعم سيحوّل الطلب من مصرف لبنان إلى السوق. صحيح أنه سيقلص استخدام مصرف لبنان للدولار المحدودة التي يملكها، لكنه سيُشعل طلباً يوازي 70% من قيمة الاستيراد الإجمالي. بعبارة أوضح، سيشتعل سعر الصرف عند ظهور ملامح رفع الدعم قبل حصوله. طبعاً لن يكون الطلب في السوق بحجم 7 مليارات إضافية لأن الدولة ستضخّ نحو 1,5 مليار دولار في السنة الأولى، ثم ستنخفض في السنوات اللاحقة من خلال خطّة الدعم المباشر، وثانياً لأن رفع الدعم سيخفّض الطلب على السلع التي رُفع عنها الدعم، لكنه سيبقى طلباً معتبراً وكبيراً، يفوق 50% من الاستيراد. هذا يعني أن الطلب على الدولار في السوق الموازية سيرتفع وسيرفع سعر الصرف معه وستنطلق حلقة من التغذية الذاتية عبر مصدرين: سعر الصرف وتضخم الأسعار. سيكون لهذا الأمر تأثير مباشر على القدرة الشرائية للّبنانيين، وسيضع نسبة كبيرة منهم تحت خطّ الفقر.

- المسار الثاني يتعلق بارتفاع كلفة المعيشة بشكل مباشر، لأن السلع المرفوع عنها الدعم سيرتفع سعرها على إثر هذه الخطوة. كذلك سترتفع كلفة المعيشة بشكل غير مباشر بسبب ارتفاع سعر الصرف. الارتفاع في كلفة المعيشة، سيتزامن مع انخفاض قيمة الأجور والقدرة الشرائية، لا نتيجة له سوى ارتفاع معدلات الفقر في البلد.

لذا، من المهم النظر إلى ما ستكون عليه خطوات مواجهة ارتفاع معدلات الفقر. فتحويل الدعم إلى دعم مباشر لن يكون كافياً إذا لم يترافق مع خطوات أخرى. بالأخص أن خطّة الدعم المطروحة تقول إنه في السنة الخامسة من البرنامج، ستكون التغطية شاملة لنسبة 30% فقط من الشعب اللبناني، ما يعني أنه بحسب معدلات الفقر الموجودة الآن سيُترك 23% من الفقراء من دون حماية اجتماعية. هذه النسبة ستكون أكبر بكثير إذا احتسبنا نسب الفقر المتزايدة التي ستنتج عن خطوة رفع الدعم. فإن لم تكن هناك خطوات تُسهم في تحسين الوضع الاقتصادي، ومواجهة الارتفاع في معدّلات الفقر، ستكون النتيجة أن شريحة كبيرة من اللبنانيين الفقراء ستترك لمصيرها من دون مساعدة. هنا تتّضح أهميّة أن يكون رفع الدعم جزءاً من خطّة متكاملة، وليس خطوة فريدة تهدف إلى تحسين حسابات مصرف لبنان أو موازنة الدولة.

أما الآثار الاقتصادية، فقد تكون في ارتفاع كلفة سلسلة الإنتاج. هنا من المهم النظر إلى ما سيحدث لأسعار المحروقات في حال رُفع الدعم. لماذا المحروقات؟ لأنها العمود الأساس للإنتاج في أي اقتصاد. ففي حال ارتفعت أسعار المحروقات، سترتفع كلفة استهلاك الطاقة، وخصوصاً أن خطّة رفع الدعم بحسب البرنامج المذكور تشمل رفع الدعم عن الكهرباء. وهذا يعني أنه إذا لم تترافق خطّة رفع الدعم مع خطّة لتحسين تغذية الكهرباء ستجد المصانع والمصالح نفسها أمام مشكلة كبيرة، لأن الطاقة التي ستوفّرها الدولة ستصبح مكلفة نظراً إلى ما هي عليه اليوم، وسترتفع الكلفة الكلية للطاقة اللازمة بشكل هائل مع رفع الدعم عن المازوت أيضاً، ما سيرفع كلفة إنتاج الطاقة عبر مولدات خاصّة. وهذا يشير إلى أن رفع الدعم بلا خطة شاملة، قد يقضي على آفاق التحسّن الاقتصادي لأنه يرفع كلفة الإنتاج ويُضعف تنافسية الاقتصاد.

ومن ناحية اقتصادية أخرى، يجب التركيز على ما قد يحدث في قطاع النقل في حال رُفع الدعم عن المحروقات. لهذا القطاع أهميّة كبرى على الاقتصاد بشكل عام، إذ أنه يشكّل العصب الأساسي لحركة تنقّل البضائع والعمال، وهما العاملان الأهم في عملية الإنتاج. مثلاً، إذا ارتفعت كلفة الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان العمل سترتفع حصّة هذه الكلفة من أجر العامل وربما ستؤثّر على سلوكه الاستهلاكي، أو على عمله... أما إذا أصبحت كلفة نقل البضائع أكبر بأضعاف من كلفة نقلها الحالية، فسينعكس ذلك على أسعارها. هنا تكمن أهميّة وجود خطّة للنقل العام، تترافق أيضاً مع خطة رفع الدعم لمواجهة هذه التحديات الكبيرة.

| المكوّن | القيمة التحويلات (مليون دولار) |
|---|---|
| التحويلات الغذائية | 135 |
| التحويلات غير الغذائية | 56.5 |
| مبالغ نقدية تعليمية للطلاب | 21.1 |
| قيمة التحويلات الإجمالية * | 236.1 |
| عدد العائلات المستفيدة | 161257 |
| المصدر: مجلس النواب | |

* هذا الرقم قابل للتغيّر تبعاً للتعديلات في مجلس النواب

# قراءات

ورقة عمل

## الأردن: لا منافع اقتصادية لـ «التطبيع» * [2]

**ليست هناك دراسات تشير إلى المنافع الاقتصادية التي جناها الاردن جرّاء اتفاقية وادي عربة. منظّرو التطبيع، مثل معهد طوني بلير للتغيير الشامل، او معهد الشرق الادنى لدراسات السياسة، وغيرهما، جهدوا لإيجاد منافع اقتصادية مباشرة لهذه الاتفاقية، حتى الكيان الصهيوني لم يستفد منها إلا امنياً باعتبار الاردن مدخلاً الى دول الخليج العربي. من هنا يمكن فهم خطورة التطبيع الخليجي الذي تلازم مع تفجير مرفأ بيروت، لجعل مرفأ حيفا والاردن المدخل للتجارة مع دول مجلس التعاون المطبّعة علناً او من تحت الطاولة مع الكيان الصهيوني**

زياد حافظ **

لم نجد دراسات عربية تنقض سردية التطبيع بين الأردن والكيان الصهيوني من الناحية الاقتصادية. كأنه من غير المرغوب فضح سردية المنفعة من اتفاقية وادي عربة. بالفعل، يصعب إيجاد أدلّة تدعم جدوى التطبيع من الناحية الاقتصادية البحت. لذا، نلجأ إلى منهجية مقاربة الجدوى الاقتصادية المصرية نفسها (انظر العدد السابق بعنوان: اقتصاد مصر بعد أربعة عقود على التطبيع) لاتفاقية كامب دافيد، أي التأثير على النفقات العسكرية التي سـ«تُحرَّر» لأغراض التنمية والنمو، التجارة الخارجية، الاستثمارات الخارجية المباشرة. لم تظهر أدلّة قاطعة في كل هذه القطاعات على «نجاح» التطبيع مع الكيان الصهيوني. هذا يعود أولاً، إلى الرفض الشعبي للتطبيع، وثانياً لأن الاقتصاد الأردني قد لا يستطيع تقديم سوق اقتصادية للسلع الصهيونية أو فرص استثمار تنسجم مع مشاريعها التي يغلب عليها الطابع الأمني العسكري، لكن الأهم هو أن الأردن بوّابة للتجارة الخارجية الصهيونية لدول الخليج.

### النفقات العسكرية

في عام 1994، أي حين وُقّع اتفاق وادي عربة، كان الإنفاق العسكري يوازي 410 ملايين دولار، أي 6,54 % من الناتج الداخلي، بينما في عام 2010 وصل الإنفاق العسكري إلى مليارَي دولار أو ما يوازي 4,68% من الناتج الداخلي. هناك زيادة في الرقم المطلق (خمسة أضعاف)، إنما بنسبة أقل من الناتج الداخلي، ما يمثّل قفزة مهمة في الناتج الداخلي خلال تلك الفترة. لكن هذا لا يعني أنه تم «تحرير» موارد مالية توظّف في الاقتصاد بل تم تخفيف العبء الاقتصادي بسبب ارتفاع الناتج الداخلي. هذا الارتفاع يعود لأسباب عديدة خارج إطار هذه المقاربة.

في المقابل، ساهمت الولايات المتحدة في دعم القوّات المسلّحة الأردنية منذ سنة 1957 وتمّ تجديد المساعدات عبر السنوات. وصلت قيمة المساعدات الأميركية للقوّات المسلّحة إلى 2,17 مليار دولار في عام 2019. مهمّة القوّات المسلّحة الأردنية من المنظور الأميركي، حماية الحدود، المساهمة في عمليات مكافحة الإرهاب، وفي «عمليات مشتركة»!

### التجارة الخارجية

يشير عدد من الدراسات، إلى أن التجارة الخارجية الأردنية نمت بفضل التغييرات التي أجرتها الحكومات الأردنية في البنية الاقتصادية. إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني كان باتجاه «تحريره» من القيود التي كانت «تعيق» النمو والتنمية وفقاً لإرشادات المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي. ليس هذا المقال مخصّصاً لمقاربة هذه التغييرات وتقييمها بل لرصد أي مردود من التطبيع على الاقتصاد الأردني. فالتجارة الخارجية الأردنية، لم تنمُ بسبب اتفاقية وادي عربة مع الكيان الصهيوني بل بسبب الاتفاقات التي عقدها الأردن مع الولايات المتحدة، كالتجارة الحرّة عبر المناطق الصناعية المؤهّلة (كويز) كما في مصر، علماً بأن الأردن سبق مصر بعشر سنوات في توقيع الاتفاقية. فقد ارتفع حجم التجارة الخارجية الأردنية من نحو 5 مليارات دولار قبل عام 2000 إلى نحو 26 مليار دولار في عام 2017، مع ميزان تجاري سلبي بقيمة 4,3 مليارات دولار.

شركاء الصادرات الأردنية هم الولايات المتحدة في المرتبة الأولى بنسبة 25%، بلاد الحرمين في المرتبة الثانية بنسبة 13%، ثم العراق والهند بنسبة 8%، والكويت بنسبة 5%، واتحاد الإمارات العربية بنسبة 5%. الأسواق العربية في الخليج والعراق تشكّل 30% من الصادرات الأردنية ما يجعل تأثير تلك الدول مهماً على الأردن، إضافة طبعاً إلى التأثير الأميركي.

أما على صعيد الاستيراد، فتأتي الصين بالمرتبة الأولى حيث تشكّل 14% من إجمالي الاستيراد، ثم بلاد الحرمين بنسبة أقل من 14%، فالولايات المتحدة بنسبة 10%، والإمارات بنسبة 5%، وألمانيا بنسبة 4%.

حجم الناتج الداخلي لسنة 2017 كان نحو 40 مليار دولار، ما يجعل التجارة الخارجية المقدّرة بنحو 26 مليار دولار تمثّل 65%، ما يدلّ على انكشاف كبير تجاه الخارج بشكل عام وتجاه الولايات المتحدة ودول الخليج العربي.

### اتفاقية الغاز

وقّعت الحكومة الأردنية اتفاقاً مع الكيان الصهيوني في عام 2016 لاستيراد الغاز بقيمة 10 مليارات دولار يمتدّ على 15 سنة، علماً بأن البرلمان الأردني رفض اتفاقاً مماثلاً في عام 2014. ترافق التوقيع مع احتجاجات كبيرة منددة بالاتفاق، وخصوصاً أن بنود الاتفاق لم تُنشر إلا سنة 2019 بتسريب من نائب معارض في البرلمان. عدم الشفافية من قبل السلطات الأردنية أثار حفيظة قطاعات واسعة ولا سيما أن الحاجة إلى هذا الغاز غير مبررة في ظل مصدر ثان للغاز من قطر. حجة الحكومة الأردنية، تفيد بأن الاتفاقية مع الكيان ستسهم في استقرار سعر الغاز وستؤدّي إلى توفير ما يوازي 500 مليون دولار لمصلحة الموازنة الأردنية. يسجّل للبرلمان الأردني رفض الاتفاقية عبر مسودة قرار صدر في 19 كانون الثاني 2020. لكن ليس واضحاً إذا التزمت الحكومة الأردنية بقرار البرلمان.

من سلبيات الاتفاق، الضغط على عدم الاستثمار في مصادر طاقة بديلة منسجمة مع ضرورات الحفاظ على البيئة، الالتزام باستيراد الغاز من الكيان، يفقد الجدوى الاقتصادية للاستثمار في تلك القطاعات الجديدة. كما يمنع الاستثمار في إعادة تأهيل الشبكات القائمة بذريعة أن الإنتاج الحالي للطاقة يفوق الحاجات الظرفية وفقاً لتقارير خبراء في الطاقة في الأردن.

> **إقدام دولة الإمارات على التطبيع مع الكيان الصهيوني سيؤدّي إلى تراجع ملموس في الاقتصاد الاردني وخصوصاً في مجال الطيران**

### الاستثمارات المباشرة الخارجية

شهد الأردن تدفقاً للاستثمارات الخارجية المباشرة بعد اتفاقية وادي عربة. لكن ليس واضحاً أن هذا التدفق يعود إلى «ثمار» الاتفاقية، بل الأرجح أنه يعود إلى إجراءات إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني وفقاً لإرشادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فرأس المال الخاص لا يتحرّك بموجب قرار سياسي بل بسبب عامل الربح، والربح السريع والمضمون. الإجراءات التي اتّخذت خلقت «مناخاً صديقاً» للاستثمارات الخارجية بحسب الكثير من التقارير الغربية. إجمالي التدفقات الاستثمارية خلال فترة 1994-2019 وصلت إلى أكثر من 36 مليار دولار وفقاً لموقع «نوردياتراد»، لكن بوتائر مختلفة. كانت ذروة الاستثمارات المباشرة الخارجية في الأردن في عام 2005 مسجّلة نحو 3,5 مليارات دولار، لكنها انخفضت لاحقاً بشكل ملحوظ لتبلغ 830 مليون دولار في عام 2019. كما أن نسبة الاستثمارات الخارجية من الناتج الداخلي وصلت إلى 23,5% لسنة 2005 بينما انخفضت إلى 1,85% لسنة 2019، بحسب تقرير صادر عن البنك الدولي وتقرير آخر صادر عن «ماكروترندز».

بمعزل عن جدوى هذه الإجراءات التي لا يُعتقد أنها ساهمت في تنمية الأردن، بل أدّت إلى استثمارات في بعض القطاعات فقط ولم ينتج عنها منافع ملحوظة، وفقاً لدراسة أعدّت سنة 2013 من قبل جامعيين أردنيين. جاء في هذه الدراسة أن الاستثمارات الخارجية، معظمها من الدول العربية، وهذا شيء إيجابي في رأينا، خصوصاً في قطاع الصناعات التحويلية والطاقة والزراعة. والية الاستثمارات كانت عبر البورصة الأردنية في عمان. ليست مهمتنا تقييم جدوى السياسة التي تشجّع الاستثمار الآتي من الخارج، بل النظر في ما إذا كان التطبيع مع الكيان ساهم في تنمية الاستثمارات.

في هذا السياق شهدت سنة 2016 تحوّلاً لافتاً للبرلمان الأردني الذي له باع طويل في مناهضة التطبيع الاقتصادي. ففي تلك السنة وافق البرلمان الأردني على قانون يتيح للكيان الصهيوني الاستثمار في صناديق استثمار أردنية تديرها الحكومة الأردنية. هلّلت صحيفة «جيروسليم بوست» بهذا القرار الذي اعتبرته طعنة لحركة «بي دي أس» الفلسطينية التي تدعو إلى مقاطعة البضائع الصهيونية وكلّ أشكال التعاون الثقافي والاجتماعي. هذه الطعنة، بحسب الصحيفة، جاءت بينما يسهم نشطاء أجانب من أكاديميين ومسؤولين في حملة المقاطعة. رغم ذلك، لم يتجاوز حجم الاستثمارات الصهيونية في الأردن ما قيمته 4,7 ملايين دولار في نهاية 2016. والإحصاءات المتوافرة حتى آخر 2017 تفيد بأن الاستثمارات الصهيونية ما زالت بنحو 5 ملايين دولار، أي ليس هناك من استثمار يُذكر في البورصة الأردنية.

### تطبيع فوق التطبيع

في الخلاصة، لا يمكن أن نقول بأن التطبيع «نجح» في الأردن، رغم بعض الاختراقات كما حصل في مصر. فالشعب الأردني، كما المصري، كان وما زال رافضاً للتطبيع مع الكيان الصهيوني. والحكومات الأردنية لا تستطيع أن تقدّم كشف حساب إيجابياً لسياسة التطبيع. لكن الخيارات والسياسات الاقتصادية التي اتُّبعت في إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني وفقاً لتعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أدّت إلى انكشاف الاقتصاد الأردني تجاه الخارج، وخصوصاً تجاه الولايات المتحدة ودول الخليج. هذا يُضعف قدرة الحكومة الأردنية، أيّاً كانت، في مواجهة أي إملاء خارجي بما فيه ما يمكن أن يصبّ في مصلحة الكيان الصهيوني. وما يزيد الطين بلّة، إقدام دولة الإمارات على التطبيع، ما سيؤدّي إلى تراجع ملموس في الاقتصاد الأردني وخصوصاً في مجال الطيران. وفق مجلّة «غلوبس» الاقتصادية الصهيونية، فإن اتفاقات الطيران بين الكيان وكل من البحرين والإمارات ستزداد بشكل ملموس، ليس بهدف نقل السياح فقط، بل كمحطات لنقل الركّاب من الكيان إلى الشرق الأقصى، علماً بأن الشركة الأردنية «العالية» تقوم بتلك المهمة.

** باحث وكاتب اقتصادي وسياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

*** هذا المقال هو واحد من حلقات عديدة مقتطفة من الورقة التي أعدّها الباحث والكاتب الاقتصادي والسياسي، زياد حافظ بعنوان: «البعد الاقتصادي للتطبيع: الواقع والمواجهة»، والتي قدّمها في منتدى «متحدون ضد التطبيع» في 21 شباط 2021. يقول حافظ إن مهمة الورقة ليست تعداد المكتسبات التي حققها الكيان الصهيوني من خلال اتفاقيات السلام والتطبيع غير الرسمي الذي تعمّم في التسعينيات، بل التركيز على فكرة أساسية أن هذه الاتفاقيات لم تؤدّ إلى تحسين المشهد الاقتصادي للدول التي أقدمت على تلك الخطوة**

مقال

## حالة العام الجديد 2021
# الرأسماليّة تواجه أزمة مثلّثة الرؤوس

**في شباط الماضي نشر توركيل لاوسن، مقالة في «شبكة مناهضة الإمبريالية» بعنوان «حالة العام الجديد 1202» يناقش فيها عدداً من سمات الراسمالية العالمية، والتحدّيات التي تواجهها في هذه المرحلة. هذا المقال هو ملخّص مع قراءة سريعة لأبرز ما ورد في هذه الورقة التي تخلص الى ان الرأسمالية تعاني من ثلاث أزمات: أزمة مالية ازدادت حدّة بسبب كلفة مواجهة «كورونا»، وأزمة سياسية ناتجة من تراجع تأثير المؤسّسات العالمية التي كان يفترض ان تنظّم الرأسمالية العالمية بفعل احتدام القومية والتنافس، وأزمة مناخيّة تسبّب كوارث واسعة النطاق**

تميّزت سنة 2020 بانتفاضات من حركة Black Lives Matter في الولايات المتحدة الأميركية، إلى تحركات مناهضة للنيوليبرالية في فرنسا، إلى انتفاضات شعبية متأتية من أزمات اقتصادية أو سياسية كما في أندونيسيا، تايلاند، لبنان، العراق، إيران، جنوب أفريقيا، تشيلي، الأرجنتين، وبوليفيا. كذلك شهد العام الماضي، اشتداد حدّة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين الشعبية وتحوّلها إلى ما يشبه الحرب الباردة، ثم تفشّي جائحة كوفيد- 19 في شهر آذار.

### كوفيد-19

ينطلق الكاتب من الإشكالية التي واجهت ولا تزال مراكز القرار الحكومية حول العالم: نغلق البلاد لإنقاذ الأرواح أم نستمرّ بالعمل لإنقاذ الاقتصاد. لاوسن يتساءل: كيف كان بإمكان السياسيين - الذين لم يجدوا الأموال سابقاً لمعالجة المسائل البيئية والاجتماعية - أن يجدوا مئات مليارات الدولارات لإنقاذ النظام؟ طبعاً هناك إجابات؛ أولاً، تتعرض الحكومات لضغط شعوبها، وقد يتم إسقاطها في حال فشلت في مواجهة الجائحة.

ثانياً، كانت الجائحة مفاجئة بشكل لم يسمح لأصحاب الأعمال تشكيل اللوبيات ومجموعات الضغط للدفاع عن مصالحهم. ثالثاً، الفيروس سريع العدوى والحركة بين الحدود والدول. إلا أن المفارقة التي يطرحها الكاتب، هي أن معالجة الجائحة بإجراءات مؤقتة كالإغلاق مثلاً، وإن رُتّبت خسائر على رأس المال، إلا أنها تسهم في إنقاذ النظام على عكس معالجة مسألة المناخ، مثلاً، التي تتناقض مع الملكية الخاصة ونمط الإنتاج الرأسمالي بحدّ ذاته. لذلك، لم يكن غريباً أن نرى ما يسميه الكاتب «كينزية الكورونا» والا نسمع أصوات النيوليبراليين واعتراضهم على تدخل الحكومات وإنفاقها.

> **لقد عمّق استخراج الموارد بهدف تأمين نمو رأس المال والاستهلاك التناقض بين البيئة وبين آليات الإنتاج الرأسمالية**

### الأزمة المالية

لقد سبّبت حزم الإنفاق لمواجهة جائحة كورونا ببلوغ مجمل الدين العالمي 277 تريليون دولار أميركي، أي بزيادة بلغت 15 تريليون دولار عام 2020. هذا الرقم يشكل 365% من مجمل الناتج العالمي. لم يكن كوفيد-19 سبب الأزمة الاقتصادية، بل ربما سرّع أو فاقم بعض المشاكل في نظام مأزوم منذ أزمة 2007-2008 المالية. الدواء الذي عولجت فيه الأزمة، حينذاك، ربما أطال عمر النظام إلا أنه لم يعالج المشكلة. معدلات الفائدة المنخفضة عبّرت عن ضعف في ربحية فرص الاستثمار في الإنتاج وبالتالي تباطؤ في نموّ الاقتصاد الحقيقي. منذ عام 2008 كان معدل نمو الناتج المحلي للاقتصادات الكبرى عالمياً، باستثناء الصين، أصغر من المعدل في أي عقد بعد الحرب العالمية الثانية. في الوقت عينه، تضاعف الدين العالمي بين عامَي 2008 و2018. هذا الدين الكبير من شأنه أن يهدّد بشلّ الاقتصاد العالمي.

### التنافس

من سمات المرحلة بحسب لاوسن، أنّ أربعين عاماً من العولمة النيوليبرالية المحكومة بالهيمنة الأميركية تتآكل اليوم بفعل صعود دول وطنية في الشرق والغرب، في الشمال والجنوب. والتنافس بشكل أساسي حالياً بين الولايات المتحدة والصين وروسيا. بحسب تقرير لصندوق النقد الدولي فإن الصين ستستحوذ على 51% من نمو الاقتصاد العالمي بحلول 2020-2021 في وقت تشهد الاقتصادات الأميركية، الأوروبية، واليابانية ركوداً. ولمواجهة هذا الصعود أعلن ترامب ضرورة الهيمنة العسكرية في الفضاء للولايات المتحدة، وانسحب من اتفاقيات نزع السلاح وطلب موازنة عسكرية بقيمة 705 مليارات دولار في السنة المالية 2021، رفعها الديمقراطيون في كانون الأول إلى 740 مليار دولار. يجمع الجمهوريون والديمقراطيون في أميركا على أن الصين هي العدو الرئيسي للولايات المتحدة. لكن عزل الصين على نسق الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي لم يعد ممكناً بسبب قدراتها الإنتاجية. نصف القدرة الاستيعابية لإنتاج الإلكترونيات في العالم تقع في الصين. لذلك تقوم الاستراتيجية الأميركية على إزاحة الحزب الشيوعي الصيني عن السلطة واستبداله بنظام حليف للنظام الأميركي. ومن هنا التركيز على دعم هونغ كونغ التي يتأمل الأميركيون، في حال نجاحهم فيها، أن تكون نقطة البداية والانطلاق لتعميم الديمقراطية الليبرالية إلى كامل الصين.

### غرينلاند

يؤدّي التنافس المذكور آنفاً إلى تزايد في الحيوية الإمبريالية القائمة على السيطرة الإقليمية. هناك دول صغيرة مثل الدنمارك، تجد نفسها وسط الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا. من هذه الزاوية يجب النظر إلى الاهتمام الأميركي بشراء غرينلاند في عام 2019. إن تغير المناخ سيجعل طرق الشحن جنوب وشمال غرينلاند ذات أهمية استراتيجية وسيجعل أراضيها نقطة مثالية لإطلاق الصواريخ العابرة للقارات وتعقبها. تم رفض عرض الولايات المتحدة لشراء غرينلاند، إلا أن الدنمارك تتكيف مع الوجود الأميركي المتزايد. في حزيران 2020، افتتحت الولايات المتحدة قنصلية في نوك، وزار وزير الخارجية الأميركي بومبيو، الدنمارك في تموز 2020 لمناقشة قضية غرينلاند. في تشرين الأول، تبنّت الولايات المتحدة وغرينلاند والدنمارك اتفاقية بشأن المبادرات العسكرية الجديدة بالإضافة إلى برامج التجارة والاستثمار في غرينلاند.

تهدف الإجراءات الأميركية الأخرى إلى تجميد الاستثمار الصيني. عرضت الولايات المتحدة على حكومة الحكم الذاتي في غرينلاند «المساعدة في تقييم الاستثمار الأجنبي». في الاجتماع بين الولايات المتحدة وحكومة غرينلاند والدنمارك في تشرين الأول 2020، كانت الصين على جدول الأعمال. حذّر الأميركيون الحصول على موطئ قدم في القطب الشمالي. أشرنا إلى أن الصين ليست دولة قطبية ويجب أن تكون غرينلاند على علم بذلك».

### هواوي

هواوي هي أكبر شركة صينية خاصة. تمتلك أفضل وأرخص تكنولوجيات الجيل الخامس 5G. وفي حين تُعد نوكيا الفنلندية وإريكسون السويدية الشركتين الأوربيتين الوحيدتين اللتين تمتلكان تكنولوجيا الجيل الخامس، فإن تقديرات الخبراء تشير إلى عدم قدرتهما على تأمين تكنولوجيات بسرعة ورخص تلك الخاصة بهواوي. قامت الشركات الأميركية بحظر تسجيل برامج الهواتف الخاصة بها على أجهزة هواوي. وفي كانون الأول 2018، قامت كندا باعتقال مينغ وانشو، المديرة المالية لشركة هواوي بناءً على طلب أميركي على خلفية اتهامات بالتجارة مع إيران وخرق العقوبات المفروضة عليها. كذلك تضغط الولايات المتحدة على دول أوروبية لمنع التعامل مع هواوي واستخدام تكنولوجياتها بذريعة التخوف من التجسّس لمصلحة الدولة الصينية.

> **277**
> تريليون دولار
> هو قيمة
> مجمل الدين العالمي
> عام 2020
> وهو يشكّل زيادة
> بـ15 تريليون دولار
> عن العام السابق

### الأزمة المناخية

تتفاقم الأزمة المناخية وباتت تبعاتها ملموسة اليوم. لقد عمّق استخراج الموارد بهدف تأمين نمو رأس المال والاستهلاك التناقض بين البيئة وبين آليات الإنتاج الرأسمالية. على مرّ المئة سنة الماضية، كانت الولايات المتحدة الأميركية، كندا، أوروبا، اليابان، وأستراليا مسؤولة عما نسبته 61% من مجمل انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون عالمياً. الصين والهند مسؤولتان عن 13%، حصة روسيا بلغت 7%، و15% لباقي دول العالم. هذا التفاوت الهائل في حصة الانبعاثات يزداد حدّة إذا أخذنا في الحسبان الأماكن التي تُستهلك فيها السلع لا أين يتم إنتاجها. على سبيل المثال، الصين هي أكبر منتج في العالم للسلع الصناعية، لكن الصين هي أكبر مصدّر في العالم لهذه السلع أيضاً وخصوصاً للولايات المتحدة الأميركية، أوروبا الغربية واليابان. بناءً عليه، فإن المستهلكين في هذه الدول هم مسؤولون أيضاً عن قسم كبير من حصة الصين من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

لقد أدّى التقسيم الإمبريالي للعالم إلى اقتصادات مصنّعة للسلع في «الجنوب» واقتصادات مستهلكة لها في «الشمال» إلى انزياح وتكثف لتلوّث الهواء والماء والتربة في الجنوب العالمي، نتيجة لذلك، باتت تبعات التغيّر المناخي من أعاصير وجفاف وفيضانات أكثر في القسم الفقير من العالم منها في الدول الغنية منه. بحسب الكاتب، ليست هناك إمكانية لحل المسألة البيئية ومشاكل المناخ بعيداً عن مسألة الإمبريالية.

### أزمة مثلّثة الرؤوس

يخلص الكاتب إلى أن الرأسمالية تواجه ثلاث أزمات: أزمة مالية زادت من حدتها كلفة مواجهة الكورونا. أزمة سياسية؛ حيث إن المؤسسات العالمية التي كان من المفترض أن تنظم الرأسمالية العالمية يتراجع تأثيرها بفعل احتدام القومية والتنافس. وأزمة مناخية تتسبب بكوارث واسعة النطاق.

كذلك يخلص الكاتب إلى أن القاسم المشترك للانتفاضات التي نشهدها حول العالم أيضاً يتمثّل بالافتقار إلى رؤية لما يريده المجتمع كبديل عن الوضع القائم، فضلاً عن الاستراتيجيات والتنظيم لتحقيق هذا الهدف. تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على إيصال الاحتقاضات وعدم الرضى، لكنها تواجه صعوبة في دفع الاحتجاجات إلى ما هو أبعد من التظاهرات في الشوارع.

مقال

# تحت عباءة الطائفة [3]
# المصرف المركزي «الضعيف»

الأمجد سلامة

شهدت منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني في تطوّرها حتى بداية عهد الرئيس فؤاد شهاب، هيمنة قطاعات الخدمات بدعم من الطوائف الراعية وارتباطها برأس المال الأجنبي (الفرنسي بداية). أمّا في الخمسينيات، فقد تطوّر القطاع المالي في ظلّ رعاية رأس المال الأميركي والخليجي، ليهيمن هو أيضاً على قطاع الخدمات برعاية الطوائف وبالتشارك معها. لكن في الحقيقة، إن تركيب منظومة إدارة القطاع المالي لم يتّبع مساراً مختلفاً إذ لعب أرباب المصارف ومن وراءهم حماياتهم الطائفية، دوراً أساسياً في صياغة دور منظومة الإدارة المالية وعلاقتها بالقطاع. لولا هذه العلاقة، لما شهدنا هذه الإدارة الكارثية التي أدّت إلى الأزمة الحالية. أكثر تجلّيات هذا المسار وضوحاً هو علاقة جمعية مصارف لبنان بالدولة اللبنانية ومخاضات نشوء وتطوّر مصرف لبنان.

## جمعية المصارف

كان بيار إدّه (شقيق ريمون إدّه) الدافع الرئيسي خلف تأسيس جمعية المصارف، بحسب ما أشار هشام صفي الدين، في كتابه «دولة المصارف: تاريخ لبنان المالي». كان الرجل، ومعه مجموعة كبيرة من المصرفيين، على قناعة بضرورة توحيد موقف المصارف وتوجيه ضغوطها بمعزل عن اختلافها حول موقع وهيمنة رأس المال الفرنسي على القطاع المصرفي. أصلاً، كان موقع فرنسا في أسواق رأس المال العالمية متقهقراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. أمّا هيمنة رأس المال الفرنسي على القطاع المصرفي، بما يمثّله من تجّار وطوائف حامية لهم، كانت مضرّة ومانعة لتطوّر تدفّق رأس المال الأميركي والخليجي المستجدّ. الأول، كان المهيمن على الأسواق العالمية بعد بريتون وودز، والثاني، كان يمثّل فرصة كبيرة لضعف البنية التحتية المالية في بلدان الخليج. في هذا السياق، كانت جهود بيار إدّه مكمّلة لجهود شقيقه ريمون الذي لعب دور عرّاب إقرار قانون السريّة المصرفية في مجلس النواب. بمعنى آخر، كانا من مهندسي العلاقة بين القطاع المصرفي مع منظومة الاقتصاد السياسي. وبالفعل تأسّست الجمعية في عام 1959، وسرعان ما انضوى فيها معظم المصارف اللبنانية والأجنبية العاملة في لبنان، بما فيها تلك التي كانت تدين بالولاء لبنك سوريا ولبنان (BSL) الممثّل لمصالح رأس المال الفرنسي في لبنان.

كان فريق المصارف المتحلّقة حول BSL، يخاف من دعوات تنظيم القطاع لما يمكن أن يخلقه التنظيم من تهديدات تحدّ من حرية عمل المصارف ونطاق حركة رأس المال. في المقابل، كانت المصارف ذات رأس المال الأميركي والخليجي تدعو بوضوح إلى ضرورة تنظيم القطاع منذ منتصف الخمسينيات لسببين؛ الأول مرتبط بسعيها للحدّ من هيمنة رأس المال الفرنسي، بينما الثاني يتعلق بالتغيير الجذري الذي قد ينشأ عن احتواء موجة المطالبة بإصلاح القطاع وتنظيمه. سرعان ما برهن الفريق الداعي إلى «التنظيم»، عن صوابية موقفه بعد تأسيس جمعية مصارف لبنان - علماً بأن بيار إدّه كان معارضاً للتنظيم في البدء، لكنّه خاض لاحقاً معركة التنظيم نيابة عن الجمعية.

هكذا أصبحت هيمنة جمعية مصارف لبنان على القطاع المصرفي تلقائية. استمدت هذه القوّة من حجم ومصدر رأس المال العائد لأعضائها المؤسّسين. يُضاف عامل قوّة آخر، يكمن في أن الطوائف التي تحتضن ملكيات المصارف كانت ممثّلة في الجمعية أيضاً. وهي برهنت عن صوابية الرأي القائل بضرورة تنظيم القطاع من خلال انخراطها في جهود تنظيمه مع الدولة اللبنانية. وما نتج من هذه الجهود كان تتويجاً لموقع المصارف في علاقتها مع الدولة.

## مصرف المصارف «محدود»

يشرح عبد الأمير ، في كتابه «بنك لبنان» موقف جمعية مصارف لبنان وتأثيرها على صياغة قانون النقد والتسليف.

كان موقف جمعية مصارف لبنان ذا أثر واضح على مسار مفاوضات صياغة قانون النقد والتسليف التي بدأت في منتصف عهد الرئيس فؤاد شهاب. هذا الأمر رسمه بصورة دقيقة عبد الأمير بدر الدين، في كتابه «بنك لبنان». في حينه، برزت أربع فِرَق أساسية، هي: الساسة، البيروقراطيون الشهابيون، جمعية مصارف لبنان، وتكنوقراطيو BSL. تمحورت الخلافات بين الأربعة، حول صلاحيات مصرف لبنان، بالإضافة إلى مستوى ومدى إشراف الحكومة عليه. كذلك، نشب خلاف حول دور القطاع غير الحكومي (أي المصارف والخبراء والأكاديميون) في المشاركة في صياغة سياسات مصرف لبنان. في الحقيقة، إن اقتراحات تنظيم القطاع، التي تدفع باتّجاه إعطاء المصرف المركزي دور المحرّك والموجّه للاقتصاد، لم تلقَ آذاناً صاغية أثناء عملية دراسة مشروع قانون النقد والتسليف. لذا، فإن النسخة النهائية من القانون كانت أقرب إلى تسوية بين الأطراف الأربعة المتّفقة على إعطاء المصرف المركزي استقلالاً إدارياً مع الحدّ من صلاحياته الإنفاقية للإبقاء على الطابع المحافظ (المعادي للكينزية) للإنفاق في الاقتصاد اللبناني. فؤاد شهاب أحاط نفسه بعدد من الكوادر الإدارية التي اعتمد عليها بشارة الخوري (ومنهم فيليب تقلا الذي أصبح أول حاكم لمصرف لبنان)، أي الذين لا يرون أيّ ضرورة لتغيير شكل منظومة الاقتصاد السياسي اللبنانية، بينما شهاب نفسه لم يكن يرى العطب في المنظومة بقدر ما كان يراه في كيفية توزيعها للدخل على المناطق. أمّا تكنوقراطيو BSL، ممثلين بجوزيف أوغلوريان، فكانوا يريدون منح مصرف لبنان استقلالية تامة عن الحكومة وقراراتها. بينما جمعية مصارف لبنان كانت تريد أن تضمن محدودية تدخّل المصرف المركزي في الأسواق المالية.

في المحصلة النهائية، أصبحت السلطة في مصرف لبنان تتوزّع على أربعة مستويات مترابطة. أولها منصب حاكم مصرف لبنان الذي تعيّنه الحكومة ويتمتّع بحصانة خلال فترة ولايته القابلة للتجديد. وثانيها، المجلس المركزي لمصرف لبنان الذي يتألف من الحاكم ونوّابه الذين تعيّنهم الحكومة، بالإضافة إلى المديرين العامين في وزارتي المالية والاقتصاد. وأنيط بالمجلس رسم السياسات المالية والنقدية وسياسات إصدار العملة وطباعتها. ثالثها، موقع مفوّض الحكومة لدى مصرف لبنان الذي يمثّل السلطة الرقابية للحكومة في المصرف، وقد أُعطي صلاحيات توقيف العمل بقرارات المجلس المركزي بشكل مؤقّت. أمّا رابعها، فهو اللجنة الاستشارية التي تتألف من ستة أعضاء، أربعة منهم خبراء في قطاعات المصارف والتجارة والصناعة والزراعة، ويعيّنهم وزير المال بناء على ترشيحات الجمعيّات الممثلة لهذه القطاعات.

في الواقع، كانت هذه التركيبة تشريعاً واضحاً لترابط القطاع المالي مع الطوائف ضمن منظومة الاقتصاد السياسي. فمن جهة الدولة، تقوم الحكومة بتعيين حاكم مصرف لبنان (الماروني)، ونوابه (الموزعين على مجموعة من الطوائف)، ومفوّض الحكومة لدى مصرف لبنان (السني «سابقاً») بشكل مباشر؛ وبشكل غير مباشر تعيّن الحكومة عضوين آخرين في المجلس المركزي، وهما المديران العامان للمالية والاقتصاد. علماً بأنّ تعيينات كهذه صادرة عن السلطة السياسية، تعني ضرورة تمثيل هؤلاء الأعضاء لطوائفهم ولمصالحها في المنظومة المالية في البلد. وفي الجهة المقابلة، تتدخّل القطاعات الخاصة، بالأخص المصارف والتجار، في اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية، أيضاً بما يتناسب مع هوى هذه الجمعيات، التي نسجت مصالحها برعاية وبمشاركة الطوائف.

أثبت أداء مصرف لبنان، في السنوات القليلة التالية على إنشائه، صحّة هذه النظرية. سياساته وأدواته المالية كانت محافظة جدّاً وغير توسّعية، فضلاً عن أنّها كانت محدودة ببيع وشراء العملات والذهب وتحديد مستوى الفوائد والتحكّم باحتياط الودائع المفروض على المصارف. هذا ما أسهم في ترسيخ أداء القطاع المصرفي الذي كان يموّل قطاعات التجارة والخدمات ويبتعد عن تمويل القطاعات المنتجة حفاظاً على مصالح التجّار تحت إشراف الطوائف. وما ساهم في ترسيخ هذا المشهد في مصرف لبنان كان انتقال كلّ موظفي BSL إلى المصرف المركزي، وخصوصاً جوزيف أوغلوريان الذي احتلّ منصب نائب حاكم مصرف لبنان مستحوذاً على أُذن فيليب تقلا، غير الضليع في الشؤون المصرفية، بحسب صفي الدين. كذلك، يمكن الاستنتاج بأنّ ما حقّقه قانون النقد والتسليف، في عهد فؤاد شهاب، كان تسوية بين المحافظة على حرية حركة رؤوس الأموال وممارسة السلطة على القطاع المصرفي. سلطة ضعيفة أضعف من سلطة BSL على القطاع، وكانت بالتعاون مع المصارف وليس عبر الإكراه.

## خارج الطائفة

لعلّ أبرز الأمثلة على نسيج العلاقة بين القطاع المالي ومصرف لبنان وطبيعته الطائفية كان أزمة بنك إنترا وما نجم عنها. فبعدما أغلق بنك إنترا أبوابه أمام المودعين معلناً توقفه عن السداد، شهد القطاع المصرفي اللبناني برمّته خضّة رهيبة. فقد اندفع المودعون لسحب أموالهم من معظم المصارف التي تأثرت بمستويات متفاوتة. هدّدت جمعية مصارف لبنان بالإضراب إن لم يتّخذ مصرف لبنان خطوات تضمن نجاة القطاع. فقرّر هذا الأخير، أن يعطي المصارف اللبنانية حزمة مساعدات لتلبية الزبائن منعاً لتوقفها عن الدفع هي الأخرى. جاء هذا القرار بعد اجتماع للحكومة حضره على فترات متقطّعة أعضاء من مجلس إدارة إنترا، وأعضاء من جمعية مصارف لبنان، كما يروي حنّا عصفور في كتابه «بنك إنترا: قضيّة وعبر». لكنّ مصرف لبنان، وبقرار من الحكومة، استثنى بنك إنترا من هذه الحزمة، ما يعني حكماً بتثبيت تعسّره وإفلاسه. قبل إغلاق بنك انترا بشهرين، رفض مصرف لبنان، ومن خلفه الرئيس شارل حلو، طمأنة الأسواق المالية اللبنانية إلى وضع البنك الذي كان يشهد إقبالاً متزايداً على السحوبات. وفي الوقت نفسه، تعاطت جمعية مصارف لبنان ببرودة مع أزمة أحد أعضائها وأكبر لاعب في السوق المالية اللبنانية. لم تتحرّك إلا حين وصل الموسى إلى ذقنها. بمعزل عن أسباب أزمة إنترا، فإن سلوك السلطات اللبنانية، بشقّيها المالي والسياسي، وبرودة جمعية مصارف لبنان، تشكّل دلالات على أنّ مشكلة يوسف بيدس (مؤسّس بنك إنترا) أنّه كان يشتري ولاءات السياسيين عبر المال وتوزيع المناصب في مجالس إدارات البنك والمؤسّسات التابعة له، ولكنّه لم يتمكّن من الانتماء إلى إحدى الطوائف اللبنانية (رغم كونه مسيحياً). فقد سمحت له علاقاته السياسية اللبنانية والمالية الدولية بتوسيع أعمال مصرفه بشكل مطّرد، لكنّ هذه العلاقات لم تحمِه من تبعات الأزمة التي تعرّض لها. لو أنّ يوسف بيدس تمكّن من الاحتماء تحت عباءة طائفة ما، لكانت الحكومة اللبنانية ومصرف لبنان اعتبرا أنه أكبر من أن يسقط (كما كان فعلاً وبرهن حجم الأزمة في ما بعد) ومنعاه من الإفلاس.

سمحت الإدارة المالية والنقدية، الناتجة من منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني، بسقوط أكبر مؤسّسة مالية في أكبر قطاع اقتصادي في البلاد، لأنّها لا تتمتع بحماية طائفية. واستمرت هذه المنظومة في السنوات التالية، وترسّخت أكثر بالأخص بعد الحرب الأهلية اللبنانية.

> أثبت أداء مصرف لبنان بعد سنوات على إنشائه أن سياساته وأدواته المالية المحدودة أسهمت في ترسيخ مسار لأداء القطاع المصرفي يرمي إلى تمويل قطاعات التجارة والخدمات والابتعاد عن تمويل القطاعات المنتجة حفاظاً على مصالح التجّار تحت إشراف الطوائف

انجل بوليغان ـ المكسيك